

لُبابُ المُحَصَّل في أُصولِ الدِّين

تحقيق وتقديم

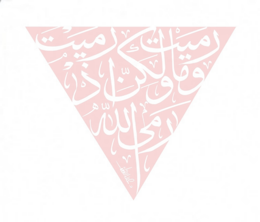
د. رفيق العجم

المكتبة الفلسفيّة

للعلّامة

عبد الرّحمن بن خلدون


دار المشرق
بيروت





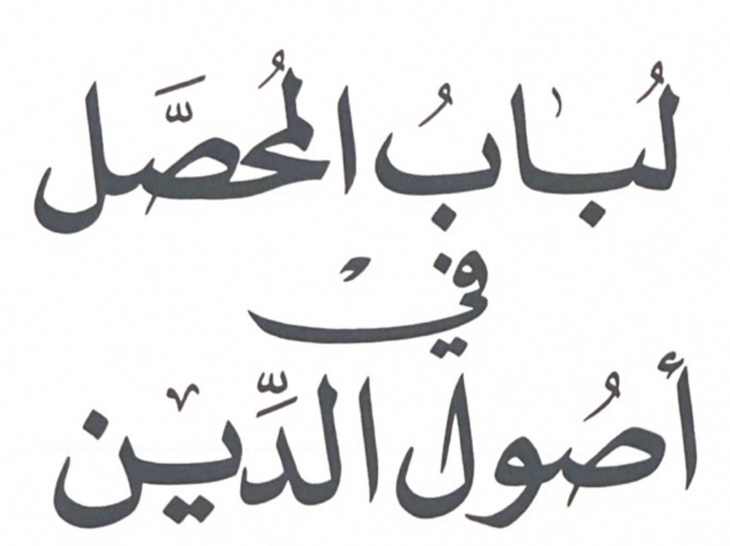
لباب المحصل
في
أصول الدين







المكتبة الفلسفية



تحقيق وتقديم

د. رفيق العجم

تأليف

عبد الرحمن بن خلدون



دار المشرق
بيروت



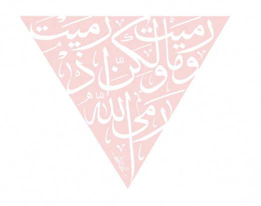


دار المشرق ش م م. ص.ب. ٩٤٦، بيروت - لبنان

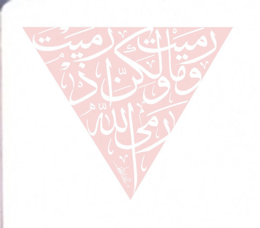
ISBN 2-7214-8051-0

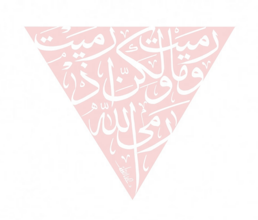
التوزيع: **المكتبة الشرقيّة**
ص.ب. ١٩٨٦، بيروت - لبنان

تصميم الغلاف: **جان قرطباوي**



فهرس المحتويات





التقديم

تضمّ أعمال علم الكلام الإسلاميّ المتأخّرة مباحث ومسائل متشابكة الجذور والأبعاد، منها ما يحمل نبعات إسلاميّة عربيّة صرفة نمت شروحها وحجاجها على جنبات القرآن الكريم وفي هدي السنة المشرّفة، وتبعًا لمتغيّرات اجتماعيّة وعقائديّة؛ ومنها ما استقبل فكر الآخر ومنطقه وحججه العقليّة فتأثّر بها وطبعها بطبعه، حتّى غدا الفكر اليونانيّ وشروحه المشرقيّة سمة وسَمَت جزءًا من التفكير العقليّ الإسلاميّ. فامتزج الكلّ في مزيج متميّز وقدّم عطاء متفرّدًا يستحقّ الدرس والتحليل.

ولعلّ هذا العمل الذي نقدّم له صورة جليّة عمّا آلت إليه أعمال المتكلّمين المتأخّرين. وقد جمعنا هذه المقدّمة على ثلاث فقرات هي:

١ سيرة ابن خلدون.

٢ كتاب **اللباب** وموضوعاته.

٣ وصف المخطوط وطريقة تحقيقه.



أوّلًا- سيرة ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ/ ١٣٣٢-١٤٠٦ م)

عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن جابر بن محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الرحيم ولي الدين أبو زيد الحضرمي عُرفَ بابن خلدون[(١)] وخلدون هذا يرجّح أنّه هو الذي دخل إلى الأندلس، ولاسيّما أنّ مرقد البيت في أشبيلية، ثمّ انتقل إلى تونس في أواسط المائة السابعة للهجرة. ونسب ابن خلدون إل هؤلاء العشرة هو ما ذكره العلاّمة بنفسه وقال: «إنّه يغلب على الظنّ أنّهم أكثر، وأنّه سقط مثلهم عددًا... فيكونون زهاء العشرين... ونسبنا في حضرموت، من عرب اليمن، إلى وائل بن حُجر... - الذي - وفد على النبيّ (صلعم) فبسط له رداءه وأجلسه عليه وقال: (أللهمَّ بارك في وائل بن حُجر وولده وولد ولده إلى يوم القيامة). وبعث معه معاويه بن أبي سفيان إلى قومه يعلِّمهم القرآن والإسلام...»[(٢)].

ترعرع ابن خلدون في بيت علم وثقافة على يد والده المتضلّع بالعربيّة والفقه. قرأ القرآن الكريم وحفظه، كما تثقّف على مختصر ابن

---

(١) ذكرته عشرات المراجع نوجزها بالآتي: **كشف الظنون** ٥/ ٥٢٩. السخاوي، **الضوء اللامع** ٤/ ١٤٥. معجم المؤلّفين ٥/ ١٨٨. **دائرة المعارف الإسلاميّة** ١/ ٤٦٠-٤٦٧. **الأعلام** ٣/ ٣٣٠. شذرات الذهب ٧/ ٧٦. **النجوم الزاهرة** ٣/ ١٥٥. **البدر الطالع** ١/ ٣٣٧.

(٢) ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا**، تحقيق محمّد بن تاويت الطنجي، القاهرة، لجنة التأليف، ١٩٥١، ص ٢.



الحاجب الفرعيّ والتسهيل في النحو، وتفقّه على يد أبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحياني وأبي القسم بن القصير. وتردّد على مجلس قاضي الجماعة أبي عبدالله محمّد بن عبد السلام فاستفاد منه وأخذ عليه، وعلى أبي عبدالله الوارياشي صحيح مسلم والحديث. كما سمع صحيح البخاري على يد البلقينيّ. ثمّ تضلّع بالموطأ على ابن عبد السلام. وتلقّى القراءات السبع إفرادًا وجمعًا. ثمّ استفاد كثيرًا من محمّدٍ بن إبراهيم الآبلي شيخ المعقول بالمغرب. واعتنى بالأدب والمعلّقات والشعر على أيدي الكثيرين.

كثرت رحلاته وتنقّلاته وعانى من ضروب النزاع بين الولاة والحكّام، فكان تارة يُنصَّب في الإدارة والقضاء وطورًا يُغضب عليه فينزع من منصبه. ولا مندوحة إن قلنا إنّ حياته مرآة عن طبيعة الحكم والسياسة في عصره. ولعلّ صورة موجزة تمدّنا بتلك الصفحة من حياة المغرب ومن سيرة ابن خلدون نفسه.

- توجّه سنة ثلاث وخمسين - ٧٥٣ هـ - إلى فاس فوقع بين يدي سلطانها أبي عنان إذ امتحن واعتقل نحو عامين ثمّ ولّي كتابة السرّ والنظر في المظالم.

- دخل الأندلس فقدم غرناطة سنة أربع وستّين -٧٦٤ هـ - وتلقّاه سلطانها ابن الأحمر عند قدومه ونظّمه في أهل مجلسه، وكان رسوله إلى عظيم الفرنجة بإشبيلية فعظّمه وأكرمه.

- توجّه سنة ستّ وستّين - ٧٦٦ هـ - إلى بجاية ففوّض إليه صاحبها تدبير مملكته.

- نزح إلى تلمسان باستدعاء صاحبها ثمّ توجّه إلى فاس فنهب في الطريق.

- إرتحل إلى تونس - ٧٨٠ هـ - فأقام بها ثمّ استأذن في الحجّ فأذن له مجتازًا البحر إلى الإسكندريّة.

- عاد إلى الديار المصريّة - ٧٨٤ هـ - بعد الحجّ فتلقّاه أهلها

وأكرموه وتردّدوا عليه فاستقرّ قرب جامع الأزهر. ثمّ قرّر الظاهر برقوق عليه تدريس القمحيّة ثمّ قضاء المالكيّة. حيث أفتى وقضى بشدّة، ممّا أثار عتب الناس عليه.

- عزل عدّة مرّات عن القضاء، وفي بعض فترات عزله ذهب مع العسكر المملوكيّ لقتال التتر فالتقى تيمورلنك في ضاحية دمشق.

- سافر إلى الشام سنة ثلاث -٨٠٣ هـ- فوصل غزّة ومنها إلى دمشق وقد غادر تيمور ملك التتّار بعلبك إلى دمشق محاصرًا. وقيل إنّ ابن خلدون تدلّى من سور المدينة فوجد خارجها نائب تيمور شاه ملك الذي أوصله إليه فأحسن وفادته وجمعه بفقهاء الحنفية الذين رافقوه من خوارزم، وطلب إليه كتابة وصفيّة لديار المغرب والأندلس. وبعد مدّة تركه عائدًا إلى مصر فوصلها بعد طول معاناة.

- وبعد عودته بفترة لمصر وافته المنية فدفن بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر.

تحلّى ابن خلدون إلى جانب سعة علمه وتفوّقه بين أقرانه بخصال أخلاقيّة جمّة منها:

التواضع: فعلى الرغم من تردّده على الأكابر وملازمته السلاطين إلاّ أنّه لم يغيِّر زيّه المغربيّ ولم يتزيَّ بزيّ قضاة البلاد التي قصدها.

حُسْنُ العشرة: كان جميل الهيئة والخلق فصيحًا مفوّها محبّبًا في عشرته باستثناء فترة تولّيه القضاء.

تعدّد الخصال: قال ابن الخطيب فيه: إنّه رجل فاضل جمّ الفضائل رفيع القدر أصيل المجد وقور المجلس عال الهمّة قوي الجأش متقدّم في فنون عقليّة ونقليّة متعدّد المزايا شديد البحث كثير الحفظ صحيح التصوّر بارع الخطّ حسن العشرة مفخر من مفاخر المغرب[٣].

ترك العلاّمة عبد الرحمن بعض المؤلّفات من الإنشاءات النثريّة

---

(٣) السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. القاهرة، مكتبة المقدسي، ١٣٥٤ هـ، ج ٤، ص ١٤٥.



والشعريّة، لها نفحات سحريّة، ووضع اللباب الذي نحن بصدد إبرازه مجدّدًا في هذا السفر.

لكنّ تميّزه كان في كتابه التاريخيّ الكبير الجامع الذي سمّاه **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**.

وقد قدّمه بمقدّمة جمع فيها العلوم فعجزت عن الإتيان بمثلها الفحول وجلّت عن محجتها ألسنة الفصحاء. وسَرَتْ زبدةً للمعارف ونتيجة للفهوم والعقول السليمة، توقّفت على كنه الأشياء وتعرّفت على حقيقة الحوادث والأنباء، وعبّرت عن حال الوجود وأصل كلّ موجود بلفظ أبهى من الدر وألطف من الهواء. ثمّ صنّفت علوم عصرها وما قبله وفصّلت، وفسّرت التاريخ ومَرْحَلَتَهُ. ولم تَعُفْ عن علم أو فنّ إلاّ وأتت على ذكره وأبوابه من غير كللٍ أو مللٍ ومن دون تطويل أو تعجيل فهي تحفة ابن خلدون وسرّ عظمته.



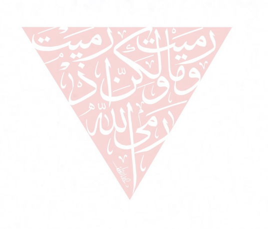
ثانيًا - كتاب اللباب وموضوعاته

لباب المحصّل في أصول الدين وضعه ابن خلدون في التاسع والعشرين من صفر عام ٧٥٢ هـ كما وزد في نهاية المخطوط الذي اعتمدناه في نشر النصّ، وقد خطّ بخطّ العلاّمة.

لهذا يعتبر اللباب من التآليف المبكرة التي وضعها عبد الرحمن. والمتمعّن في اللباب يميّز فيه جيّدًا الروح المبكرة في العطاء والطابع التلخيصيّ **لمحصّل** الرازي (المتوفّى سنة ٦٠٦ هـ/ ١٢١٠ م) **ولتلخيص المحصّل** لنصير الدين الطوسي (المتوفّى ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤ م). حتّى كاد تبويب **اللباب**، يماثل تبويب **المحصّل** باستثناء بعض التغييرات والتعديلات. وهذا ما يجعل **اللباب** صورة واضحة عن طور التعلّم لدى الفتى اليافع، وطور الجرأة في التأليف لشاب في مقتبل العمر؛ ممّا يرسم ويرمز للنبوغ الذي آل إليه وبزّ فيه أقرافه.

وكان أن داخل علم الكلام بعد الغزاليّ (المتوفّى ٥٠٥ هـ) بشقّيه المعتزليّ والأشعريّ الشيء الكثير من المسائل الفلسفيّة والمنطقيّة التي ضربت أطنابها عميقًا في المعاني الإسلاميّة والحجاج العقليّ، وذلك عبر فلاسفة العرب والمسلمين تباعًا منذ الفارابيّ مرورًا بابن سينا حتّى الغزالي. وحلّ المنطق الأرسطويّ بكامله وقوالبه في الحجاج، ودخلت بعض مصطلحاته مسائل المتكلّمين. وسمّي كلّ ذلك «طريقة المتأخّرين».

بَيْدَ أنّ الرازي جمع في المحصّل طريقة الأشعريّ والباقلانيّ وتأثّر



بها، بينما جاءت شروح الطوسي متأثّرة بالفلسفة والمنطق اليونانيّين، فبلغت ابن خلدون ناضجة واجتمعت لديه طريقة المتقدّمين والمتأخّرين بما في ذلك نظريّة الجوهر الفرد والخلاء؛ والتي يعتبرها البعض ذات مصدر يونانيّ وأرجّح أنّ لها نبعات من داخل البنية المعرفيّة العربيّة(٤).

والسؤال الهامّ كيف وصلت هذه الطرق المغرب فكانت عند ابن خلدون. والجواب على ذلك ورد على لسان عبد الرحمن نفسه في مقدّمته:

«وبعد انقراض الدولة - الموحديّة - بمراكش ارتحل إلى المشرق من أفريقيا القاضي أبو القاسم بن زيتون لعهد أواسط المائة السابعة، فأدرك تلميذ الإمام ابن الخطيب - الرازي - فأخذ عنهم ولقّن تعليمهم، وحذق في العقليّات والنقليّات ورجع إلى تونس بعلم كثير وتعليم حسن. وجاء على إثره من المشرق أبو عبد الله بن شعيب الدكالي، كان ارتحل إليه من المغرب فأخذ عن مشيخة مصر، ورجع إلى تونس واستقرّ بها وكان تعليمه مفيدًا. فأخذ عنهما أهل تونس واتّصل سند تعليمهما في تلاميذهما جيلًا بعد جيل، حتّى انتهى إلى القاضي محمّد بن عبد السلام شارح ابن الحاجب وتلميذه. وانتقل من تونس إلى تلمسان في ابن الإمام وتلميذه.... ثمّ ارتحل من زواوة في آخر المائة السابعة أبو علي ناصر الدين المشدالي، وأدرك تلميذ أبي عمرو بن الحاجب، وأخذ عنهم ولقّن تعليمهم وقرأ مع شهاب الدين القرافي في مجالس واحدة، وحذق في العقليّات والنقليّات، ورجع إلى المغرب بعلم كثير وتعليم مفيد ونزل ببجاية واتّصل سند تعليمه في طلبتها. وربّما انتقل إلى تلمسان عمران المشدالي، من تلاميذه، وأوطنها وبثّ طريقته فيها وتلميذه لهذا العهد ببجاية(٥). كما أنّ ابن خلدون أشار إلى دور أبي عبدالله محمّد بن إبراهيم

(٤) للتوسّع: العجم، **أثر الخصوصيّة العربيّة في المعرفيّة الإسلاميّة**، الفصل الثاني.
(٥) ابن خلدون، **المقدّمة**، بيروت، ١٩٠٠ م، ص ٢٦٦.



الآبلي في بداية اللباب وإلى تلقّيه علوم الكلام على يديه ولاسيّما محصّل الرازي والآبلي تلميذ أبي موسى عيسى بن الإمام قرأ على يديه المنطق وجملة من الأصلين في تلمسان[6] بمثل ما قرأ على أبي العبّاس ابن البنا المتوفّى (٧٢٤ هـ) وكان من جملة العلماء الذين غصّ بهم بلاط السلطان أبي الحسن المريني، الذي اشتهر بنشر العلوم العقليّة في المغرب. والآبلي الذي تمكّن من العلوم العقليّة وبثّها في المغرب قال عنه ابن خلدون: «لما قدم على تونس في جملة السلطان أبي الحسن، لزمته، وأخذت عنه الأصلين والمنطق، وسائر الفنون الحكميّة والتعليميّة، وكان رحمه الله يشهد لي بالتبريز في ذلك»[7].

ويشهد المقري على دخول العلوم العقليّة إلى المغرب وطريقة المتأخّرين فيقول: «وبسبب ما قفل من الفوائد رحل أبو القاسم بن زيتون» كما أورد أنّ أبا زيد ابن الإمام وأخاه أبا موسى عيس بن الإمام رحلا إلى الشرق. وقرأ كلّ منهما على علاء الدين القنوي وجلال الدين القزويني وهما من أتباع الطريقة الجديدة في الكلام العقليّ[8].

فلا غرابة بعد هذه العجالة السريعة من أن يغذو علم الكلام في المغرب ولدى ابن خلدون علمًا فلسفيًّا إلهيًّا نظريًّا ناضجًا.

تركيب الكتاب ومضمونه:

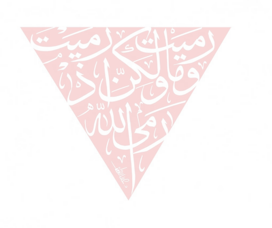
إنّ اطّلاعًا أوّليًّا على **لباب** ابن خلدون يبرز لنا تأثّر الكتاب بمحصّل الرازي وتلخيصه للطوسي، بل يجعل اللباب ملخّصًا شديد الإيجاز والتركيز معًا. كما وأنّ ترتيب اللباب والردود في مسائله جاءت مطابقة ومماثلة لترتيب المحصّل. ووقع التغاير بإحلال بعض الألفاظ أو تغيير بعض الجمل أو تبديل الضمائر، وذلك عبر صيغة جديدة هاضمة للمعاني متمكّنة من العربيّة.

---

(٦) **التعريف بابن خلدون**، ص ٣٦.

(٧) **المرجع ذاته**، ص ٢٢.

(٨) المقرّي، **نفح الطيب**، القاهرة، المطبعة الأزهريّة، ١٣٠٢ هـ، ج ٣، ص ١١٨.



والشاهد على ذلك مثلًا الركن الثاني في كلّ من **المحصّل واللباب**.

إذ يبدأ **المحصّل** بالقول: في تقسيم المعلومات. المعلومات: إمّا أن يكون موجودًا أو معدومًا. فهنا ثلاث مسائل... أمّا **اللباب** فجاء: في المعلومات: وهي إمّا موجودة أو معدومة وتصوّرهما بديهيّ لتوقّف هذا...

ومن ثمّ توزّع **اللباب** على موضوعين اثنين هما:

الموضوع العقليّ المنطقيّ: ووردت فيه أبحاث البديهيّات، النظر، الدليل، المعلومات وما يتبعها في مضمونها الطبيعيّ والنفسيّ وما وراء الطبيعيّ.

الموضوع الكلاميّ التوحيديّ: ويضمّ ركني الإلهيّ والسمعيّ. حيث جمع الإلهيّ مبحثَي إثبات وجود الله وصفات الله. أمّا السمعيّ فتحدّث عن النبّوة والمعاد والأسماء والإمامة.

ولعلّ المتبحّر يلاحظ تقدّم الأبحاث العقليّة على الأبحاث السمعيّة إيرادًا عند كلّ من الرازي وابن خلدون. وهذه إشارة ترمز إلى منحى معرفيّ وذلك إن حدثت عن قصد أو عن لا وعي.

كما أنّ المتبحّر يلاحظ في اللباب نهجًا متماسكًا يبدأ بعرض المسألة وتحديدها، ثمّ ينتقل لذكر الآراء والردود الواردة فيها، ويصل أخيرًا إلى استنتاجات أو تلخيصات.

ويعمد عبد الرحمن في إبّان عرضه للآراء الملخّصة إلى ذكر معظم التيّارات بدءًا بالمعتزلة مرورًا بالجبريّة والأشاعرة وصولًا لآراء الفلاسفة والحكماء.

ولم يقف الأمر عند عرض الرأي، بل يتوضّح من خلال الردود موقف ابن خلدون نفسه في هذه الآراء، وهو الأشعريّ العقليّ. وقد استخدم في سبيل ذلك عبارات عدّة في بدء تعبيره عن رأيه أو مذهبه أو

المسلك الذي يتوافق معه. ومن هذه العبارات:

لأنّا نقول، لنا، والجواب، قلنا، وأجيب، تنبيه، بمثل ما استعمل عبارات عدّة لعرض آراء الآخرين والمسائل التي يثيرونها من ذلك على سبيل المثال:

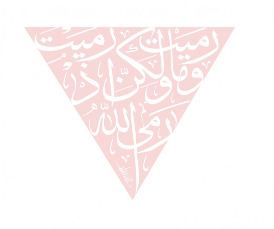
ولقائل أن يقول، مسألة، احتجّ...، ورُدَّ، واعترض...، قالوا، وأورد، وقالت... الفلاسفة أو المعتزلة أو فلان إلخ...، قيل.

واللافت للانتباه أنّ عرض الموضوع العقليّ ساوى تقريبًا عرض الموضوع الكلاميّ من ناحية الكمّيّة. فجاء كلّ منهما تقريبًا يُقارب نصف حجم الكتاب، مع زيادة بسيطة في حجم الموضوع العقليّ. وممّا يلفت أيضًا أنّ بعض الأعلام وأئمّة المذاهب من الذين جاء ابن خلدون على ذكرهم لم يردوا موحّدين، فتارة استعمل لفظ النظام وطورًا أبو إسحاق وهو الشخص نفسه، وكذلك ابن سينا وأبو علي.

يُضاف إلى كلّ ذلك جمع من المصطلحات المنطقيّة الفلسفيّة الطابع طغت على أبحاث الكتاب مثل: التصوّر، التصديق، البديهيّ، اليقينيّ، الماهية، الموجود، المعدوم، المحدَث، الممكن، الوحدة والكثرة إلخ - ولم تخل المصطلحات من الطابع الكلاميّ أيضًا مثل: الاستدلال، العلّة والمعلول، الصفات، العبد، العمل، الذات، الاسم، الفعل إلخ.

ومن ثمّ تأتي أهمّيّة الكتاب عبر عناوين أبوابه وفصوله والمضامين. فالاطّلاع العام على تبويب اللباب يبرز لنا الخصائص والميّزات في المضامين التالية:

بدأ الكلام في الركن الأوّل على البديهيّات والنظر، فكان الأمر بمثابة المدخل الرياضيّ الذي يحدّد المسلّمات الأولى. وتساءل عن كلّ من التصوّر والتصديق بكونهما من البديهيّات هل الواحد منهما مكتسب أم غير مكتسب؟ فعرض الآراء في سبيل ذلك وحدّد مصادر وطرق المعرفة، ولاسيّما عند تناول التصديق ومدى بديهيّته أو يقينيّته. وخطا ابن خلدون



في شرح اليقينيّة خطوات عقليّة تجاوزت السمع، إذ إنّ اليقينيّ عند بعض أصوليّي الدين محصور فيما أورده النقل فقط، وما عدا ذلك فظنّي.

وتحدّث في الركن الثاني عن المعلومات، وهو في حديثه هذا مع مَن سبقه يتطرّق إلى مسائل في غاية الدقّة، من تلك التي تتعلّق في وجود المعلومات وكنهها، مع ما يلحق ذلك من علاقة بين الموجود والشيء والمعدوم. وهي في مجملها تجر إلى مبحث القاعدة الأساسيّ أو البعد العمقيّ المشترك في تيّار علم الكلام، ألاّ وهو المتمثّل في ربط المتناهي باللامتناهي، والذي شدّد النكير عليه ابن رشد فيما بعد. إذ إنّ معالجة للوجود إن كان عين الموجود، وللمعدوم الممكن إن كان شيئًا، وللقديم والمحدث، كلّها تصبّ في قناة قياس الغائب على الشاهد ضمنًا بالرغم من الاختلاف في المسائل والردود بين تيّارات المتكلّمين.

وتناول في الركن الثالث قضايا الإلهيّات، وهو في تناوله هذا مع المتقدّمين إنّما شقّوا طريقًا حجاجيًّا بين منعرجات عدّة أرادوا فيها تسوية نظريّة عقليّة. ويتمثّل ذلك في الانطلاق من وحدانيّة الله، ثمّ من ضرورة الاتّصال بين الله والمخلوقات، مع ما يقتضي ذلك من موضوعات تتعلّق بالفعل الإلهيّ والعمل الإلهيّ. فتمّ عبر كلّ ذلك عرض الوجهات الثلاث الأساسيّة: تنزيه الذات العليا عند المعتزلة وحدود الصفات. وجود الله وصفاته وتخريج ذلك أشعريًّا، وجود الله ودور الأسماء في ذلك عند أهل الحديث وأهل الظاهر. مع ما يمكن أن نضيفه من أثر خفيّ للديانات الأخرى في مبحث الإلهيّات واتّصالها بالطبيعيّات والمخلوقات.

ولعلّ الركن الرابع على قدر من الدور والتأثير، إذ عبره عرض ابن خلدون لمسائل النبوّة والتشريع ومصدر كلّ منهما عند المسلمين وغيرهم، بمثل ما عرض للمعاد والروح وحشر الأجساد والتناسخ وتعدّد الآراء فيها. وكذلك الأمر في التسليم بالحكم السمعيّ وقبوله. ومن مباحث هذا الركن المميّزة والتي أخذت حيّزًا ومسردًا الإمامة وكثرة الرأي فيها لارتباطها بأمور العقل والسمع والشرع، والمعاش، وعبرها تمّ ذكر بعض الفرق والتيّارات.



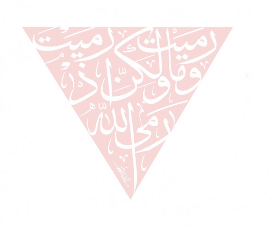
ثالثًا - وصف المخطوط وطريقة تحقيقه

لم نجد بحسب المصادر المتوفّرة إلاّ نسخة واحدة لمخطوط **اللباب**، كتبت بخطّ ابن خلدون نفسه. وقد حصلنا عليها بواسطة مصوّر (ميكروفيلم) عن المخطوط الأصليّ[٩]. وتأكّدنا أنّها صورة عن المخطوط الوحيد من خلال الصفحة (65 و) التي سمّيناها (A 65)، إذ ورد في طرف الصورة (Arabe 1.614). وذكر الغزيريّ في مؤلّفه مكتبة الأسكوريال العربيّة - الإسبانيّة (تحت الرقم 1609) هذا المخطوط، الذي هو محفوظ اليوم في مكتبة الأسكوريال ويحمل الرقم 1614. وهو عينه الذي نشره واعتمده الأب الأغوسطينيّ لوسيانو روبيو أستاذ الفلسفة في دير الأسكوريال الملكيّ، عندما قدّمه لنيل الدكتورا في كلّيّة الآداب والفلسفة في جامعة مدريد. ومن ثمّ قامت دار الطباعة المغربيّة بنشر الجزء المتعلّق بتحقيق المخطوط مع تقديم مبسّط بالعربيّة من هذه الأطروحة في تطوان عام ١٩٥٢. ولم ينتشر الكتاب في حينها كما لم يصل النصّ إلى القارئ العربيّ. لهذا كلّه:

إعتمدنا على مصوّر المخطوط أساسًا وقارنّاه مع نشرة تطوان المفقودة، فعثرنا على الكثير من التباين، حيث ضبطنا كلّ ذلك وحقّقنا للأعلام والفرق.

---

(٩) يوجد المصوّر في مكتبة يافث في الجامعة الأميركيّة.



والدافع إلى إعادة التحقيق جملة من الأسباب نوجزها بالآتي.

١ - وجدت بعض الفروق بين نصّ المخطوط الذي بحوزتنا، بواسطة ميكروفيلم، وبين نشرة تطوان، على سبيل المثال:

المخطوط	تطوان	الفصل
وملكته ما لا ينبغي لأحد من بعده	وقلّ أن يكون لأحد من بعده	الركن الأوّل
لا يستحضرهما	لا يستحضر الزمانين	الركن الأوّل
لا يجب حصول الخلو من فرضه	لا يوجب حصول الخلو فرضه	الركن الأوّل
فإن كفى في النسبة بينهما فبديهيّ	فإن كفى في حصول النسبة	الركن الأوّل
والخارج عن القسمين	والخارج... (غير موجودة)	الركن الأوّل
الوجود حال عند القائلين	الوجود حال...	الركن الثاني
بها لأنّه زائد خلافًا	... الموجود	
لأصحابنا منهم لأنّه عين	(غير موجودة)	
الموجود		
لا يتناهى	غير متناه	الركن الثاني إلخ..

٢ - إتّسمت نشرة تطوان بضعف في تحقيق الأعلام والفرق والآيات، فكان لا بدّ من إثباتها إغناء للمادّة العلميّة.

٣ - لم تنتشر نشرة تطوان ولم تعرف في المشرق، كما لم يعرف هذا الكتاب هلى أهمّيّته مضمونًا ونسبًا إلى مؤلِّف بارز.

٤ - تشكِّل مادّة هذا الكتاب حقلا معرفيًّا خصبا اجتمعت فيه آراء التوحيد بالحكمة والمنطق، فهو ضرورة معرفيّة لقارئ التراث.

وقد استفدنا من نشرة تطوان في تنظيم الفقرات بمعظمها وأجرينا بعض التعديل على البقيّة.

رُقِّم المخطوط ترقيمين قديم وحديث. الترقيم الأوّل القديم وضع في مقلب الصحف بمداد ضعيف اللون بأرقام عربيّة 1 - 2 - 3 إلخ كما كان معروفا في آخر القرن الرابع عشر الميلاديّ. ثمّ قطعت المقصلة هذه الأرقام في العديد من الصحف حين جُلِّد التجليد الراهن، فقام مَن رقّمه



بالترقيم الثاني الحديث الجديد، بقلم الرصاص في وجه الصحف، فأصبح الحال هكذا: الصفحة الأولى (3 و) وتقابل الصحيفة (1 ق) قديمة، والصحيفة (65 و) الحديثة والأخيرة في المخطوط تقابل الصحيفة (63 و) القديمة والأخيرة ولتمييز الوجهين جعلنا نحن في تحقيقنا الصحيفة (4 و) مثلا، سمّيناها 4 A وللوجه التالي 4 B وهكذا.

حجم الصفحة (13 × 18 سم) وحجم المكتوب (9 × 13 سم) بمعدّل خمسة عشر سطرا في الصفحة الواحدة وثمان كلمات للسطر الواحد كمتوسّط. كتب المخطوط بخطّ مغربيّ ينتمي إلى القرن الرابع عشر بيدِ ابن خلدون نفسه كما ذكرنا. والخطّ مهمل بوجه الإجمال يخلو من الحركات وعلامات الضبط، مع نقص في الحروف المعجّمة ونقطها.

وردت بعض الجمل التي سطّر فوقها، وعثرنا على بعض الأماكن المشطوبة وعلى عدّة إضافات وتصحيحات في النصّ وفي الهامش على السواء. وكلّها تنتمي إلى الخطّ نفسه وباليد التي كتبت المتن عينه. ولوحظ ورود علامة استفهام عند آخر بعض الجمل مقلوبة وقد أوردناها كما هي عند التحقيق، لكن لم نفهم مقصودها وغايتها مثلا 6 A - 9 A - 24 A إلخ...

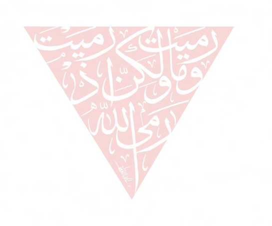
ومن اللافت أيضا أنّ المخطوط بدأ (3 و) أي عندنا (3 A) ثمّ وقع فراغ أبيض في المخطوط لصحيفة ليكمّل الكلام (4 A) عندنا، أي (4 و) في ترقيم المخطوط الحديث. وقد ورد في المخطوط للتنبيه: «يتّصل آخر الصفح الإيمان بمقلوبه ولا عبرة بالبياض». وهكذا نعلم أنّه لم ينقص شيء من الكلام الذي افترض أن يكون (3 B) بحسب ترقيمنا وهو ما يلي (3 و) الوجه الثاني بحسب ترقيم المخطوط. ثمّ تتابع الصفحات.

بدأ المخطوط بعنوان جاء فيه:

لباب المحصّل في

أصول الدين تصنيف العبد الفقير إلى الله

تعالى الغنيّ به... الراجي عفوه



عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون الحضرمي
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

وانتهى بالخاتمة التالية:
وافق الفراغ من اختصاره عشيّة يوم
الأربعاء التاسع والعشرين لصفر عام اثنين
وخمسين وسبع ماية وكتبه مصنّفه الفقير
إلى الله تعالى عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون الحضرمي.

ثمّ ورد مباشرة في الصحيفة نفسها التعليق الآتي بخطّ يد السلطان مولاي زيدان، سلطان المغرب الذي كانت المخطوطة تنتسب إلى مكتبته:

«هو الإمام صاحب التاريخ العظيم، ارتحل من المغرب والتقى بتيمورلنك بالشام وشفع فيهم فشفعه، ثمّ غدر بهم بعد ذلك. وكان كثير التنقّل كالظلّ؛ استكتبه صاحب ولاية فاس، ثمّ تلمسان، ثمّ صاحب تونس، ودخل مصر وولّي بها القضاء، أعني في بعض الأعمال، وكان لا يستقرّ على حالة. وله في الأدب اليد البيض فغلب عليه للفقه واشتهر به. وله مع ابن الخطيب الكاتب المشهور تكاتب بالأدبيّة أبانت عن سلامة طبعه وحدّة ذهنه وقوّة فهمه ورقّة تخيّله. واختصاره هذا لا بأس به. وكتب عبدالله زيدان أمير المؤمنين الحسنى صار الله سبحانه، له...»

طريقة التحقيق

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصحيفة الخامسة من النصّ، السابعة في الترقيم الحديث والذي اعتمدنا فيه ما بين (7B و 8A) أزيلت من النصّ أو نزعت، فعوّضنا عن ذلك بملخّص للمقاطع التي تقابلها من المحصّل للرازي، مع الحرص على اعتماد التعابير والألفاظ نفسها. فحذونا حذو الأب لوسيانو روبيو واتبعناه بدقّة كما أورد في طبعة تطوان.

كما وضعنا إشارتي < > عند بدء وانتهاء الملخّص مع علامة ❊ عند البدء والانتهاء أيضا، وإفصاح في الهامش عمّا ترمز له النجمة ❊.

وجاء النصّ المحقّق هذا مراعيا الأمور التالية:

- ثبت الآيات القرآنيّة في معظم الأحيان للتبيان في الهامش بإيراد السورة ورقم الآية.
- لمحة موجزة عن كلّ علم ورد ذكره، بالتعريف به، حياته ووفاته وأعماله، مع إيراد أهمّ المراجع التي تحدّثت عنه والتي استقينا منها المعلومات.
- التعريف بالفرق الواردة، حقيقتها ومؤسّسيها ودعوتها، مع إسناد كلّ ذلك إلى المرجع أو المراجع التي ذكرتها.
- تنقيط الكثير من الألفاظ ووضع الشدّة والقيام ببعض التنوين عند الاقتضاء.
- إثبات ألف المدّ المحذوفة في الأصل المخطوط مثل: سبحن ملكة شيطين، ووضع الهمزة بدل التليين.
- وضعنا النصّ المخطوط كما هو وقارنّاه بطبعة تطوان وأثبتنا الفرق في الهامش مع وضع إشارة (ت) رمزا لتطوان: باستثناء موضعين اعتمدنا فيهما على تطوان في المتن للإفصاح.
- وضعت علامة ـ ضمن الجملة أحيانا للتأكيد على انتقال الكلام لجهة أخرى. واعتمد في أغلب الأحيان عند انتقال الكلام الابتداء بسطر جديد.
- إعتمد فهرس للأعلام وفهرس للمصطلحات في نهاية الكتاب.

١٥ صفر ١٤١٥ هـ

٢٣ تمّوز ١٩٩٤ م

رفيق العجم



كشّاف الرموز المستَخْدَمة

﴿ ﴾ الهلالان المتوّجان للآيات القرآنيّة.

[ ] بداخله المعتمد للوجهين ويقابل الترقيم الحديث للمخطوط وعلى يمين الكتابة.

// إشارة في داخل النصّ لانتهاء الصفحة وبدء صفحة جديدة.

؟ علامة شكّ في قراءة الكلمة.

« » الهلالان لكلام أو تعبير خاصّ ضمن النصّ.

< > إشارة لكلام هو زيادة من عندنا.

ـ معترض، إشارة لبدء كلام على لسان آخر.

ـ ـ المعترضان رمز لكلام يعترض في السياق.

[B, A] رمزان لوجهي الصفحة بحسب المخطوط.

(ت) رمز طبعة تطوان.

(+ ت) رمز لكلّ زيادة في الطبعة.

(- ت) رمز لكلّ نقص في الطبعة.

: للإفصاح عن كلام لقائله.

هـ للسنة الهجريّة.

م للسنة الميلاديّة.

لباب المحصل في

أصول الدين تصنيف العبد الفقير إلى الله

تعالى الغني به عمن سواه الراجي عفوه

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

صورة عن الميكروفيلم لبداية اللباب

وان تسال منهم الفرجة عليه وكانت له منزلة منز
زكت زكيه وخبث مضاربه فلا تعبر له هم الا
علم ينيله رياسة دنياه ولا يشتغل باخراه
ولا باولاه الى ان طلع لنا من سمايه شمس غلق
اما فيه ومن علي الخافقين رونقه ومو سيدنا
ومولانا الامام الكبير العالم العلامه جمال الدنيا
والدين حجة الاسلام والمسلمين غياث النفوس
ابو عبد الله محمد بن ابرهيم الابلي رضي الله عنه
مقامه واوزعني شكر انعامه شمس الجلالة
وامامها ومبداء المعارف وختامها الفت
العلوم زمامها بيده وملكته ما لا يبتغي احد
من بعده من جارية على وفق مراده ما يقف
له حالتي اصداره وايراده فاقتطفنا من يانع
اثماره واغترفنا من معين انهاره واباح علينا
سبب علومه وحلانا بمنثوره ومنظومه

الركن الثالث في الالهيات

وفيه اقسام الاول في الذات فالاستدلال اما بحدوث

الاجسام كما عرفت للشيخ عليها لتكمل بان كل حادث له

محدث وانه ممكن فانه وجد بعد العدم واعتبر في المعدوم

في بلا بقبل وجود نعني بقاءه الماهية لا تقررها ولقائل

ان يقول الماهية من حيث هي ليست مخبورة فاعترض

كانت ممتنعة وجوبا

بانها تجب وجودها بعد انعدامها لان الشيء يشترط سبقه

بالعدم ليس ازليا بل هنا في الوجود اول مرة بان ذلك

لحضور ونتيجتها وايضا ان وجد بعد الحدوث فانه ولقائل

ان يقول معنى الاول في الاولية وثانيه الكلية من جهة

للحدوث بمكان تغير الوقت من خارج في نوبتهم غيرهما

تتقدر براية اخرى وليس ازليا واما بامكانها لكثرتها

واما الحدوث فالاعراض كانقلاب النطفة علقة ثم مضغة

وليس للجزء الانساني ولا ابويه ولا القوة المولدة ولا بان تحدث

فيه صورته بالحكمة ولا بان تتساوى اجزاء النطفة

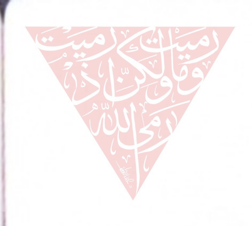
صورة شمسية لبداية الركن الثالث بحسب المخطوط الأساسي

65 A

تم من العبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر بحمد الله تعالى وعونه وكان الفراغ من اختصار جميعه في التاسع والعشرين لشهر ربيع الآخر عام خمس وسبع مائة وكتب مصنفه الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي

هو أصلي صاحب التاريخ العظيم ارتحل من المغرب والتقى بتيمورلنك بالشام وشفع فيهم وبشفاعته تم عز أهلها بعد ظلمه وكان كثير التنقل كان أصل سكنه صاحب ... وأيضا صاحب تلمسان ثم صاحب تونس ودخل مصر وولي بها القضاء ... وكان يستفر على حالة وله ... البيان البسيط فغلب عليه ... واشتهر به وله مع ابن الخطيب الكاتب المشهور مكاتبات ... أبيات عن سلامة ... وحبه ... ورقة ... أشار بها لسان الدين ... عبد الله ... المؤمن الحسني ... سبحانه له

صورة عن الميكروفيلم لنهاية المخطوط (65و) (65A)



لا غالِبَ إلاَّ الله



[3A]

صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله

أحمد مَن تفرَّد بعظمته وكبريائه، وتقدّس بصفاته وأسمائه، وتنزّه عن مشابهة خلقه بقِدمه وبقائه، أحاطَ بكلّ شيء علمًا، فلا يعزب عنه مثقال ذرة في أرضه وسمائه، ووسعت قدرته الممكنات، فلا تبرح عن إبداعه وإنشائه، ودلّ حدوثها وتخصيصها بوقت الإيجاد على إرادته وقضائه.

وأصلّي على أولي النفوس القدسيّة المختصّين بتشريفه واعتنائه، خصوصًا على سيّدنا محمّد المصطفى، خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وعترته وأوليائه صلاة دائمة أعدّها ليوم لقائه.

وبعد:

فإنّ العلوم كثيرة والمعارف جمّة غزيرة، وأشرفها العلم الإلهيّ الذي فاز عالمه بالسعادة، وأُعِدَّت له الحسنى وزيادة، تفتقر العلوم إليه ولا يفتقر إليها، وتُعوِّل في مقدّماتها عليه ولا يُعوِّل عليها.

[4A] لا جرم كان الأولَى صرف عنان العناية إليه // وإرسال سهم القريحة عليه، وكانت له مدّة - منذ ركدت ريحه وخبت مصابيحه - فلا تجد إلاّ طالب علم ينيله رياسة دنياه، ولا يشتغل بأخراه ولا بأولاه، إلى أن طلع الآن بسمائه شمس نور آفاقه، ومدّ على الخافقين رواقه، وهو سيّدنا ومولانا الإمام الكبير العالِم العلاّمة فخر الدنيا والدين، حجّة

الإسلام والمسلمين، غيّاث النفوس، أبو عبد الله محمّد ابن إبراهيم الأبلي[١]، رضي الله عن مقامه، وأوزعني شكر أنعامه، شيخ الجلالة وإمامها، ومبدأ المعارف وختامها ألقت العلوم زمامها بيده وملّكته ما ضاهى به كثيرًا ممَّن قبله، وملكته ما لا ينبغي لأحد من بعده[٢]، فهي جارية على وفق مراده، سائغة له حالتَي إصداره وإيراده.

فاقتطفنا من يانع أزهاره واغترفنا من معين أنهاره، وأفاض علينا سيب علومه، وحلاّنا بمنثور درّه ومنظومه، // إلى أن قرأنا بين يديه كتاب المحصَّل الذي صنّفه الإمام الكبير فخر الدين بن الخطيب[٣]، فوجدناه كتابًا احتوى على مذهب كلّ فريق، وأخذ في تحقيقه كلّ مسلك وطريق، إلاّ أنّ فيه إسهابًا لا تميل همم أهل العصر إليه، وإطنابًا لا تعوّل قرائحهم عليه، فرأيت - بعون الله تعالى - أن أحذف من ألفاظه ما يُستغنى عنه، وأترك منها ما لا بدّ منه، وأُضيف كلّ جواب إلى سؤاله، وأنسج في جميعها على منواله. [4B]

فاختصرته وهذَّبته، وحذوَ ترتيبه رتّبته، وأضفت إليه ما أمكن من كلام الإمام الكبير نصير الدين الطوسي[٤]، وقليلًا من بنيات فكريّ،

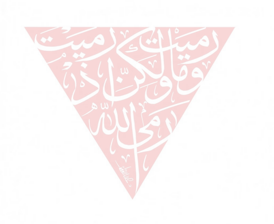
(١) أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم الآبلي القرن الثامن الهجريّ، أصله من تلمسان نشأ بها وقرأ العلوم العقليّة وكتب التعاليم. حجّ ولقي علماء المشرق. وأخذ عن تلاميذ ابن زيتون الذي أدخل تآليف فخر الدين الرازي إلى المغرب. قدم إلى تونس فأخذ ابن خلدون عنه. ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون**، ص ٢١.

(٢) وقلّ أن يكون لأحد من بعده (ت).

(٣) هو محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبدالله الرازي، ويقال له: ابن خطيب الدي. ولد عام ٥٤٤ هـ/ ١١٥٠ م وتوفّي عام ٦٠٦ هـ/ ١٢١٠ م. إمام مفسّر أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. له الكثير من الكتب والمؤلّفات الهامّة.

الأعلام ٦/ ٣١٣. **طبقات الأطبّاء** ٢/ ٢٣. **وفيات الأعيان** ١/ ٤٧٤. **مفتاح السعادة** ١/ ٤٤٥.

(٤) هو محمّد بن محمّد بن الحسن، أبو جعفر نصير الدين الطوسي (٥٩٧-٦٧٢ هـ/ ١٢٠١-١٢٧٤ م) فيلسوف شارح، له باع طويل في العلوم العقليّة من فلسفة وفلك ورياضيّات. له الكثير من المؤلّفات والشروح والكتب. =



وعبّرت عنهما بـ «ولقائل أن يقول»: وسمّيته **لباب المحصَّل**، فجاء بحمد الله رائق اللفظ والمعنى مشيَّد القواعد والمبنى، والله اسأل أن يعصمني من الخطأ فيما كتبته، والخلل فيما نَوَيْتُه(٥).

// ورتّبته على أركان: الركن الأوّل في المقدّمات، الأولى في البديهيّات. **[5B]**

= **الأعلام** ٧/ ٣٠. **فوات الوفيات** ٢/ ١٤٩. **الوافي** ١/ ١٧٩. **شذرات الذهب** ٥/ ٣٣٩. **مفتاح السعادة** ١/ ٢٦١.

(٥) الصفحة 5A بالبياض كتب عليها هذا التنبيه، يتَّصل آخر الصفح الأيمن بمقلوبه ولا عبرة بالبياض.


طوفان الأقصى
معركة الأمة كلها



<الركن الأوّل في المقدّمات>

<المقدّمة الأولى في البديهيّات>

إدراك الحقيقة من حيث هي هي، لا مع اعتبار حكم تصوّر، ومعه تصديق. ولا شيء من التصوّرات بمكتسب لوجهين:

أ: إنّ المطلوب إن كان مشعورًا به، امتنع طلبه لحصوله، وإلاّ الذهول[١] عنه، وإن كان من وجه دون وجه، امتنع لحصول أحدهما الذهول[٢] عن الآخر.

ولقائل أن يقول: ليس المطلوب الوجه.

ب: تعريف الماهيّة ليس بنفسها، وإلاّ تقدّم العلم بها على العلم بها، لأنّ المعرِّف قبل المعرَّف؛ ولا بالخارج لجواز اشتراك المختلفات في لازم، فيتوقّف على معرفة اختصاصه بها دون غيرها فيلزم تصوّرها وهو دور، وتصوّر غيرها، ولا يتناهى.

ولقائل أن يقول: إنّما يتوقّف على الاختصاص فقط. بتصوّر - هكذا - الغير مجملًا فتصوّر أنواعه وأجناسه الشاملة المتناهية.

ولا بمجموع الأجزاء لأنّه الأوّل.

ولقائل أن يقول: فات الجزء الصوريّ.

---

(١) للذهل (ت).

(٢) والذهل (ت).

ولا ببعضها وإلاّ فيعرِّف نفسه، لأنّه بعد تعريفه وغيره وقد بطل.

ولقائل أن يقول: بعد معرفته فقط.

[6A] // ولا بما يتركّب منهما، لأنّه يبطل بما مرّ.

قيل: نجد النفس طالبة لتصوّر المَلَك والروح. - قلنا: تفسير اللفظ، أو طلب البرهان على وجودهما، وهو تصديق.

وقد بَانَ أن التصوّر إمّا بديهيّ، أو حسّيّ، أو وجدانيّ، أو ما يركّبه العقل، أو الخيال منها، والاستقراء يحقّقه.

والقائلون باكتسابه قالوا: ليس كلّه كذلك، وإلاّ لدار، أو تسلسل، بل ما يتوقّف عليه تصديق بديهيّ بديهيّ، وغيره محتمل.

ولقائل أن يقول: إنّما لزم ذلك حيث جعل التصوّر جزء التصديق.

واتّفقوا على أنّ الكاسِب ليس المكتسِب، بل إمّا مجموع أجزائه وهو الحدّ التامّ أو بعضها المساوي وهو الناقص، أو الخارج فقط وهو الرسم الناقص، أو مع الداخل وهو التام.

تذنيبات

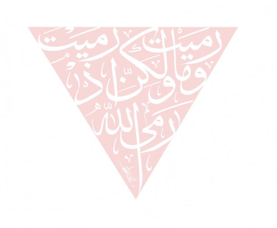
أ: البسيط لا يُعرَّف، والمركَّب يُعرَّف، فإن تركَّب عنهما غيرهما عُرِّف بهما، وإلاّ فلا؛ والمراد التعريف الحدّي.

ب: يحترز عن التعريف بالمثل والأخفى والعين، وما لا يعرَّف إلاّ به، بمرتبة أو مراتب.

ج: يقدّم الأعمّ. لأنّه أعرف.

وأمّا التصديقات فليس <هكذا> كلّها بديهيًّا، وهو بديهيّ، ولا
[6B] نظريًّا، وإلاّ لدار أو تسلسل، والبديهيّ // منها إمّا وجدانيّات، وليست مشتركة، فنفعها قليل، أو بديهيّات، أو حسّيّات؛ وقد اختلف فيها:

فجمهور العقلاء أثبتوهما، وقوم، الأوّل فقط؛ وقوم، الثاني فقط؛ وقوم نفوهما.



أمّا نفاة الثاني فقالوا:

حكمه غير مقبول، لأنّه يغلط في الجزئيّات، فإنّ البصر يدرك الصغير كبيرًا، والواحد كثيرًا، والمتحرّك ساكنًا، وبالعكس فيها؛ والمعدوم موجودًا، والمتحرّك إلى جهة متحرّكًا إلى ضدّها، والمستقيم متنكّسًا، والوجه طويلًا وعريضًا.

ولقائل أن يقول: كلّه غلط ذهنيّ، سببه بيّنٌ في موضعه. وأيضًا يجزم ببقاء ما ليس بباقٍ، كاللون عند أصحابنا، فلعلّ فكذا الجسم[٣].

ولقائل أن يقول: غلط ذهنيّ، لأنّ البقاء وجود الجوهر في الزمان الثاني، والحسّ لا يستحضرهما[٤].

وأيضًا يحكم في حالتي النوم والشرسام <هكذا> [والبرسام؟] بثبوت ما ليس بثابت فكذا في اليقظة والصحّة.

لا يُقال: السبب منتف: لأنّا نقول: هو واحد ونفي كلّها بعد الحصر لا يدركه الحسّ.

ولقائل أن يقول: إنّما تخيّلا شيئًا غفلا معه عن الإحساس.

وأيضًا نرى ما ليس بملوّن ملوّنًا، كالثلج والزجاج المدقوق، // [7A]
لأنّ أجزاءهما شفّافة، وليس في الزجاج مزاج ليبوسته وصلابته؛ ولقائل أن يقول[٥]: الأجزاء الشفّافة ينعكس الشعاع من بعضها إلى سطوح بعض بالاجتماع، فيحدث البياض، لأنّا نقول: هذا بيان علّة رؤيته ملوّنًا، فلا يقدح في الغرض[٦].

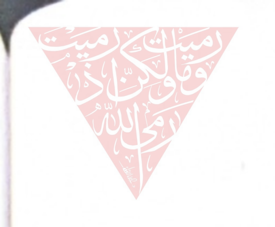
ولا يُدرك الكلّيّات، بل الكلّ والجزء المشاهدَيْن، لا أنّ الكلّ أعظم، ولو أدرك جميع الموجود من الكلاّت، لكن لا تستعمل إلاّ

(٣) الجسم كذلك (ت).

(٤) لا يستحضر الزمانين (ت).

(٥) ولا يقال (ت).

(٦) الجملة الواقعة بين «لأنّا نقول» و«الغرض» غير موجودة في النصّ المخطوط.



حقيقيّة، فلا بدّ من مُدرِك لها، ومميِّز خطأه عن صوابه.

ولقائل أن يقول: ليس هو إلاّ العقل، وغلطه مذكور في موضعه.

وأمّا نفاة الأوّل، فقالوا: هو فرع المحسوسات، لأنّ مَن فقد حسًّا فقد علمًا، والأصل أقوى؛ وأيضًا فيدلّ على ضعفه وجوه <براهين> .

<**البرهان**> الأوّل: إنّ المعوِّلين عليه ذكروا له أمثلة أربعة: النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكلّ أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، والجسم الواحد في زمان واحد لا يكون في مكانين.

والثانية متوقّفة على الأولى، لأنّ الكلّ، لو لم يكن زائدًا على جزئه، كان وجود الجزء الآخر وعدمه سواء.

[7B] ولقائل أن يقول: كون الكلّ الجزء وزيادة عين المطلوب. // والثالثة كذلك، لأنّهما لو لم يتساويا، لخالف الشيء نفسه، لمساواته مختلفين.

ولقائل أن يقول: ليست أجلى من قضيّتها.

والرابعة كذلك، لأنّه لو كان في مكانين لما تميّز عن جسمين كذلك، فوجود أحدهما مثل عدمه(٧).

لا يُقال: العاقل يدركها دون هذه الحجّة، لأنّا نقول: معناها مقرّر وإن لم يعبّر عنها.

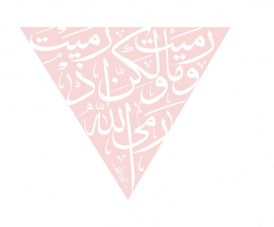
ولقائل أن يقول: لو توقّفت لما كانت بديهيّة.

وقد لاح أنّها أجلى البديهيّات ولذلك تسمّى أوّل الأوائل.

ثمّ أنها غير يقينيّة لوجوه:

---

(٧) كعدمه (ت).



أ: إنّها متوقّفة على تصوّر العدم، وليس بثابت، والمتصوّر متميّز، لا يُقال في الذهن، لأنّا نقول: فيكون قسمًا من مطلق الثابت وهو قسيمه.

ولقائل أن يقول: الكلام وقعَ في العدم المضاف، ولا امتناع في كون القسم قسيمًا باعتبار. ولا يُقال: لو لم يكن متصوّرًا امتنع الحكم بعدم تصوّره، لأنّا نقول: فيتعارض دليلان قاطعان على مدلول.

ولقائل أن يقول: أقطعني (؟) وظهر فيه بأظهر.

ب: إنّ هذا الحكم يستدعي امتيازه عن الوجود، فله هويّة ويمكن رفعها وإلاّ انتفى الوجود وهو * رفع خاصّ، فيكون داخلًا تحت العدم المطلق، فيكون قسيم العدم قسمًا منه، هذا خلف.

ج: لو سلمنا الامتياز، لكنّ الإثبات والنفي قد يكون المراد منهما: [أ] ثبوت الشيء في نفسه أو عدمه في نفسه، كقولنا «السواد إمّا أن يكون موجودًا وإمّا أن لا يكون موجودًا»؛ وقد يكون المراد منهما: [ب] ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه: كقولنا: «الجسم إمّا أن يكون أسود وإمّا أن لا يكون»؛ لكن لا حقّ في مراد كلّ واحد منهما، «فأوّل الأوائل» باطل أيضًا.

هذه وجوه عدم الحقّ في مراد كلّ واحد منهما

أمّا المعنى الأوّل [أ] فلأنّا إذا قلنا السواد موجود، فإمّا أن يكون كونه سوادًا هو نفس كونه موجودًا، أو مغايرًا له؛ والأوّل باطل، لأنّ على هذا التقدير كان قولنا «السواد موجود» جاريًا مجرى قولنا «السواد سواد» وقولنا «الموجود موجود»، ومعلوم أنّه ليس كذلك، لأنّ الأخير هذر والأوّل مفيد؛ والثاني باطل أيضًا لوجهين:

<أ> أحدهما لأنّه لو كان السواد مغايرًا لموجود في تلك القضيّة،

(*) من هنا النقص في المخطوط وحتّى نهاية A 8 كما أشرنا في التقديم.



ومع ذلك قلنا: «السواد موجود، فهذا إنّما جائز لنا لأنّ واحدًا منهما قائم بالآخر، لكن إذا كان الوجود قائمًا بالسواد، فالسواد في نفيه ليس بموجود، وإلاّ لعاد البحث فيه ولكان الشيء الواحد موجودًا مرّتين، وإذا كان كذلك، كان الوجود قائمًا بما ليس بموجود.

<ب> الثاني أنّه إذا كان الوجود مغايرًا للماهية، كان مسمّى قولنا «السواد» غير مسمّى قولنا «موجود»، فإذا قلنا السواد موجود، بمعنى أنّ السواد هو موجود، كان ذلك حكمًا بوحدة الاثنين وهو محال.

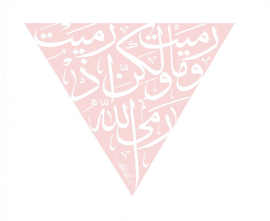
وأمّا المعنى الثاني [ب] يعني: ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه، كما في قولنا «الجسم إمّا أن يكون أسود وإمّا أن لا يكون». فلا حقّ فيه كذلك، وهذا وجهه: من الظاهر أنّه لا يمكن التصديق به، إلاّ بعد تصوّر معنى قولنا، الجسم أسود والجسم ليس بأسود، - فنقول: إذا قلنا الجسم أسود، فهو محال من وجهين:

أحدهما: إنّه حكم بوحدة الاثنين على ما تقدّم تقريره وهو باطل؛

الثاني: إنّ موصوفيّة الجسم بالسواد إمّا أن يكون وصفًا عدميًا أو ثبوتيًا، الأوّل محال، لأنّه نقيض اللاموصوفيّة، وهي وصف سلبيّ، ونقيض السلب ثبوت؛ ومحال أيضًا أن يكون أمرًا ثبوتيًا، لأنّه على هذا التقدير، إمّا أن يكون نفس وجود الجسم والسواد، وإمّا أن يكون مغايرًا لهما: والأوّل محال، لأنّه ليس كلّ من عقل وجود الجسم ووجود السواد، عقل كون الجسم موصوفًا بالسواد؛ والثاني أيضًا محال، لأنّ موصوفيّة الجسم بالسواد، لو كانت صفة زائدة، لكانت موصوفيّة الجسم بتلك الصفة زائدة عليها ولزم التسلسل وهو محال.

د: إنّ العلم بأنّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان موقوف على هذه القضيّة: الشيء إمّا أن يكون وإمّا أن لا يكون؛ ثمّ هذه القضيّة ليست يقينيّة، فالأوّل غير يقينيّ كذلك.

بيان الثاني، يعني: إنّ القضيّة، الشيء إمّا ان يكون وإمّا أن لا يكون، ليست يقينيّة.



سلمنا تصوّر هذه القضيّة بأجزائها، لكن لا نسلم عدم الواسطة وبيانه من وجهين:

أ: إنّ مسمّى الامتناع إمّا أن يكون موجودًا أو معدومًا أو لا موجودًا ولا معدومًا؛ لا جائز أن يكون موجودًا، وإلاّ لكان الموصوف به موجودًا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم؛ ولو كان الموصوف به موجودًا لم يكن الممتنع ممتنعًا، بل إمّا واجبًا أو ممكنًا؛ ولا جائز أنّ الامتناع يكون معدومًا، لأنّه نقيض اللاامتناع الذي يكون معدومًا * // لحمله على العدم؛ ولأنّه متميّز عن الماهيّات. [8A]

لا يُقال: ثابت في الذهن، لأنه مرّ: ولأنّ الممتنع ممتنع وُجِدَ الذهن أو لا؛ ولأنّ الذهنيّ إمّا موجود، فلا يتّصف بالامتناع؛ أو معدوم، فكذا صفته.

<فثبت أنّ مسمّى الامتناع ليس بموجود ولا معدوم وذلك هو الواسطة>.

ب: إنّ الآن الصادق فيه على الماهيّة، مسمّى الحدوث - وهو الخروج من العدم إلى الوجود - ليست فيه موجودة، ولا معدومة؛ وإلاّ صدق مسمّاه علينا وهو يغايرهما؛ ولأنّ الحدوث ثبوتيّ، لعدم الواسطة فلا يقوم بالمعدوم.

وله تقرير آخر وهو أنّها آن انتقالها من العدم إلى الوجود ليست معدومة، وإلاّ فلا انتقال، ولا موجودة، وإلاّ بعد (؟) انقطع، فلا بدّ من متوسّط.

وهذا حال الأقوى، فما ظنّك بالأضعف؟

<البرهان> الثاني أنّ البديهيّة تجزم بما يحتمل النقيض، كجزمنا بأنّ زيدًا المرئيّ قبل تغميض عينيّ وبعده هو هو، وأنّ هذا الشيخ لم

(*) إلى هنا النقص في المخطوط.

يحدث الآن من غير أب وأمّ؛ وأنّ أواني الدار لم تنقلب في غيبتي علماء مهندسين، ولا أحجارها ذهبًا، وليس تحت رجلي ياقوتة من ألف منّ؛
[8B] ولا البحار والأودية دمًا وأنّ الكلام المرتّب المنظوم // صدر من عالم حيّ فاهم؛ مع احتمال أنّ زيدًا أُعدم، ووجد مثله والشيخ حُدث الآن، والأواني صارت عُلماء، والبحار دمًا، وأنّ أقوال المتكلّم وأفعاله يخلقها القادر في الجماد أو يقتضيها الشكل الفلكيّ الغريب.

لا يُقال: وُجد كما كان، لأنّا نقول: عاد إلى حاله.

وكجزمنا بأنّ هذا ولدي ولعلّه جبريل - عليه السلام - لظهوره في صورة دحية؛ فتطرّق التهمة إليها؛ فلا يقبل حكمها.

لا يُقال نظريّ، لأنّا نقول: يجزم به الصبيان والمجانين، وليس علميّ بأنّ زيدًا هو هذا أضعف من علميّ بأنّ الواحد نصف الاثنين.

<البرهان> الثالث أنّ الإنسان يجزم بصحّة مقدّمات دليلين متعارضين في مطلب عقليّ مع تحقّق الخطأ في أحدهما وإلاّ اجتمع النقيضان.

ولقائل أن يقول: إنّما يعجز عن تعيين موضعه ولم يجزم.

<البرهان> الرابع أنّا نجزم بصحّة دليل يتبيّن خطأه.

ولقائل أن يقول: نظريّ.

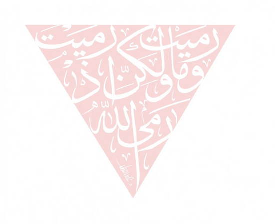
<البرهان> الخامس لعلّها لمزاج أو ألف عامّين فإنّهما مؤثّران في الاعتقاد.

[9A] لا يُقال: هي ما تجزم به النفس عنهما، لأنّا نقول: // لا يجب حصول الخلو من فرضه[٨]؛ ولو وجب فلعلّ ما لا نشعر به باق <في النفس>[٩].

---

(٨) لا يوجب حصول الخلوّ فرضه (ت).

(٩) كلمتا «في النفس» غير موجودتين في النصّ الأوّل المخطوط.



ثمّ قالوا: إن أجبتم حصل الغرض، لأنّ الجزم بها بعد الجواب، وهو نظريّ.

ولقائل أن يقول: نبيّن فساد الشبه ولا نجيب.

وأمّا نفاتهما فقالوا: ظهر القدح فيهما بكلام الفريقين، فلا بدّ من حاكم، وليس الاستدلال لأنّه فرعهما فتوقّف.

ولا يُقال إن أفاد هذا الفساد، فتناقض، وإلاّ سقط، لأنّا نقول: قولك يفيد الثبوت وقولي النفي.

والصواب أن لا يشتغل بجوابهم، لأنّه يفيد غرضهم، والعلم بأنّ الواحد نصف الاثنين، والشمس مضيئة لا يزول بما ذكروه.

وينبغي أن يعذفوا ليفرّقوا بين وجود الألم وعدمه ويعترفوا بالحسّيّات، وستجيء أجوبة هذه مفصّلة إن شاء الله تعالى.

<المقدّمة> الثانية في النظر

< ١ > مسألة: النظر ترتيب تصديقات يتوصّل بها إلى تصديقات أخر.

وقيل: تجريد النفس عن الغفلات؛ وقيل تحديق العقل نحو المعقول ثمّ المقدّمتان إن كانتا معًا يقينيّتين // فكذا النتيجة وإلاّ فلا. [9B]

< ٢ > مسألة: النظر المفيد للعلم موجود مطلقًا، خلافًا للسُمنية(١٠)، وفي الإلهيّات خلافًا لقوم.

لنا العالم ممكن لأنّه متغيّر(١١)، يعني: للزومه ليقينيّتين. قالت

---

(١٠) السُّمْنِيّة: قوم كانوا قبل الإسلام ينفون النظر والاستدلال، ويقولون بقدم العالم. الاسفرائينيّ، **التبصير في الدين**، ص ١٤٩. راجع أيضًا الماتريدي، **كتاب التوحيد**، ص ١٥٢ و١٥٥ حيث إنّ السُمنيّة هم من الدهريّة.

(١١) هذان اللفظان منسوخان في الأصل المخطوط.

السمنية: العلم بأنّ الحاصل منه علم ليس ضروريًا، إذ يحتمل خلافه؛ ولا نظريًا وإلاّ تسلسل، قلنا: نظريّ، لأنّ اللازم عن الضروريّ ضروريّ، والعلم بالنتيجة ضروريّ، فلا تسلسل.

قالوا: إن كان معلومًا فلا طلب، وإلاّ فمن أين يُعرف إذا وُجد؟ - قلنا: من التصوّر السابق.

قالوا: نجزم بصحّته ويظهر غلطه - قلنا: معارض بالحسّ.

قالوا: العلم بالمقدّمتين معًا لا يحصل، والواحدة لا ينتج. - قلنا: يحصل كما في الشرطيّة لأنّ الحكم بلزوم قضيّة لأخرى مسبوق بتصوّرهما.

قال الآخرون: التصديق مسبوق بالتصوّر، والمتصوّر إمّا حسّيّ أو وجدانيّ أو عقليّ.

- قلنا: يتصوّر بحسب العوارض المشتركة - المشتركة -.

قالوا: أظهر الأشياء وأقربها إلى الإنسان نفسه، وقد اختلف فيها، فما ظنّك بالأخفى والأبعد؟ - قلنا: للعسر لا للتعذّر.

[10A] // <٣> مسألة: العلم بالله - تعالى - مستغنٍ عن المعلّم، خلافًا للملاحدة.

لنا: العالم له مؤثر، لأنّه ممكن كان المعلّم أو لا.

واعتمد جمهور المعتزلة(١٢) وأصحابنا في إبطاله على أمرين:

أ: إنّه يفتقر إلى معلّم آخر ويتسلسل. - وَرُدَّ: يحتمل أن ينتهي من عقله أكمل فيستقلّ كالنبيّ والإمام.

---

(١٢) أصحاب العدل والتوحيد كما يلقّبون بالقدريّة والعدليّة. ولهم أصول خمسة. وافترقوا عدّة فرق، وكانت لهم آراء خالفوا فيها أهل السنة والأشاعرة. كما دافعوا عن الدين أيّام العبّاسيّين ضدّ تيّار التجسيم والتشبيه. **موسوعة الفرق**، ص ٣٥٨، **معجم الفرق**، ص ٢٢٦.



ب: إنّ العلم بصدقه يتوقّف على العلم بالله لتوقّفه على تصديقه إيّاه بالمعجزة فيدور. - وَرُدَّ: لا نعزل العقل مطلقًا، بل لا يستقلّ.

قالوا: لو كفى لما اختلف؟ - قلنا: يأتي به صحيحًا ولا يضرّه.

قالوا: نرى الإنسان لا يحصل علمًا إلاّ بأستاذ(١٣). - قلنا: للعسر. ثمّ عيّنوا الإمام ونبيّن أنّه أجهل الناس.

<٤> مسألة: الناظر لا يكون عالمًا بالمطلوب، لأنّه تحصيل الحاصل.

لا يُقال: ننظر في الشيء بدليل ثان، لأنّا نقول: المطلوب كونه دليلًا، ولا جاهلًا جهلًا مركّبًا، لأنّه جزم وامتناع الاجتماع إمّا ذاتيّ أو لصارف.

<٥> مسألة: النظر واجب، لوجوب معرفة الله وتوقّفها عليه، وهو مقدور وإلاّ فهي تكليف بما // لا يُطاق. - واعترض: لا نسلّم [10B] إمكان وجوب العلم لأنّ التصديق متوقّف على التصوّر وهو غير مكتسب وهو(١٤) ضروريّ لما مرّ، ثمّ الحاصل فإن كفى في النسبة بينهما فبديهيّ(١٥)، وإلاّ فالحال في المتوسّطة كما فيها وتنتهي(١٦) إلى الضروريّات؛ فلوازمها ضروريّة، فالتكليف بها لا يُطاق، ولو صحّ بطل الدليل.

ولقائل أن يقول: الضروريّ اللزوم، لا اللازم.

ولو سُلّم فلا يمكن الأمر بمعرفة الله، لتوقّفه على معرفة الأمر، ويدور. ولو سُلّم فلم نكلّف بهذه الأدلّة، فيكفي التقليد، أو الظنّ، والاعتماد على «فاعلم» ضعيف لتسميته علمًا، ولأنّه خاصّ. واللفظ غير

(١٣) بالأستاذ (ت).

(١٤) وهو (- ت).

(١٥) فإن كفى في حصول النسبة (ت).

(١٦) وينتهي (ت).

يقينيّ. ولو سُلِّم فلعلّ طريقه قول الإمام، أو الإلهام، أو التصفية، ولأنّه لو انحصر خرّج المسلم في كلّ لحظة عن الدين بسبب ما يَعرض له، والشكّ في مقدّمة يوجبه في المدلول.

ولو سُلِّم فالتكليف بما لا يُطاق جائز، بل واقع في جميع التكاليف، لأنّه إن عَلِمَ الله وجوده وَجَبَ. وإلاّ امتنع.

ولو سُلِّم فلعلّ الأمر بالمعرفة مقيّد، كقوله تعالى: **﴿وآتوا الزكاة﴾**[١٧]. والجواب وإن أمكن // لكنّ التعويل على الظواهر – [11A]
كقوله: **﴿قل انظروا﴾**[١٨] – أولَى.

<٦> مسألة: وجوب النظر سمعيّ، خلافًا للمعتزلة وبعض الشافعيّة والحنفيّة.

لنا: «وما كنّا معذّبين» ولأنّ فائدة الوجوب الثواب والعقاب ولا يجب على الله شيء فينتفي ملزومها وهو الوجوب.

قالوا: لو لم يثبت إلاّ بالسمع ولا يصحّ إلاّ بالنظر لزم إفحام الأنبياء.

قلنا: وكذا في ثبوته بالعقل، لأنّ وجوبه نظريّ، لما مرّ. فكذا العلم به، والمعتمد أنّ الوجوب إنّما يتوقّف على إمكان العلم لا عليه، وهو حاصل.

<٧> مسألة: أوّل الواجبات المعرفة؛ وقل النظر المفيد لنا[١٩]، وقيل القصد إليه، والخلاف لفظيّ، لأنّ المراد إن كان المقصود بالذات عند مَن يجوّزه، والثاني عند غيره، وإلاّ فالقصد.

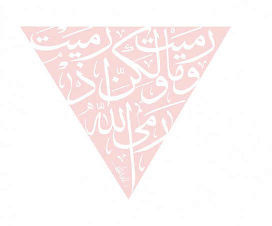
<٨> مسألة: حصول العلم عقيب النظر، عادة عند الشيخ أبي

---

(١٧) البقرة/ ٤٣.

(١٨) يونس/ ١٠١.

(١٩) لها (ت).



الحسن[٢٠]، وتولد عند المعتزلة، وإيجابًا عندنا[٢١]، لأنّ مَن علم أنّ العالم متغيّر والمتغيّر ممكن فالبديهيّة يمتنع أن لا يعلم النتيجة، وليس تولّدًا لأنّه ممكن، فلا يقع إلاّ بقدرة الله، والقياس على التذّكر لا يفيد اليقين، ولا // الإلزام، لأنّ علّته عندهم لا توجد هنا، فإن صحّت ظهر الفرق، وإلاّ منع الأصل. [11B]

<٩> مسألة: النظر الفاسد يستلزم الجهل، خلافًا لجمهور أصحابنا المتكلّمين لنا: إعتقاد أنّ العالم قديم،[٢٢] والقديم مستغن يوجب اعتقاد النتيجة وهو جهل.

قالوا: فنظر المحقّ في شبهة المبطل يجهله.

قلنا: معارض بالعكس، فإن كان اعتقاد حقيقته هناك شرطًا فكذا هنا.

<١٠> مسألة: التصديقات المستلزمة مطلوبًا إن طابقت متعلّقاتها ففكر صحيح، وإلاّ فاسد.

<١١> مسألة: حضور المقدّمتين في الذهن كاف في حصول النتيجة، خلافًا لابن سينا، إذ لا بدّ عنده من التفطّن لكيفيّة الاندراج.

لنا: إن كان معلومًا مغايرًا لهما فمقدّمة لا بدّ منها ويعود الكلام، وإلاّ فليس بشرط.

---

(٢٠) أبو الحسن الأشعريّ على الأرجح. وهو علي بن إسماعيل بن اسحاق بن سالم، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعريّ. ولد في البصرة عام ٢٦٠ هـ/ ٨٧٤ م وتوفّي ببغداد عام ٣٢٤ هـ/ ٩٢٦ م. مؤسّس المذهب الأشعريّ، إمام متكلّم مجتهد، كان معتزليًّا ثمّ شقّ دربًا جديدًا. له عدّة مؤلّفات.
الأعلام ٤/ ٢٦٣. **معجم المفسّرين** ١/ ٣٥٤. **طبقات الشافعيّة** ٢/ ٤٥. **وفيات الأعيان** ١/ ٣٢٦. **البداية والنهاية** ١١/ ١٨٧. **الجواهر المضية** ١/ ٣٥٢. **اللباب** ١/ ٥٢. **تاريخ بغداد** ١١/ ٣٤٦. **النجوم الزاهرة** ٣/ ٢٥٩. **العبر** ٢/ ٢٠٢.

(٢١) ووجوبًا (ت).

(٢٢) وأن (+ ت).

ولقائل أن يقول: جزء صوريّ وليس بمقدّمة.

<١٢> مسألة: العلم بالدليل ووجه دلالته غير العلم بالمدلول ويستلزمه الأوّل دون الثاني لتوقّفه عليه.

ولقائل أن يقول: إنّما يتوقّف على الوجود فقط.

<المقدّمة> الثالثة في الدليل وأقسامه

[12A] <١> مسألة: // ما يلزم من معرفته العلم دليل، والظنّ أمارة، فإن كانا عقليّين فإن حصل اللزوم من الجانب الآخر فاستدلال بالعلّة المعيّنة على المعلول المعيّن، وبه على المطلقة أو المعيّنة إن ثبت التساوي؛ أو بأحد المعلولين على الآخر، وهو مركّب منهما، أو بأحد المتلازمين على الآخر، كالمتضائفين، وإلاّ فبالمشروط على الشرط؛ والسمعيّ المحض محال، لأنّ خبر الغير لا يفيد ما لم يعلم صدقه والمركّب ظاهر.

<٢> مسألة: الدليل اللفظيّ لا يفيد اليقين إلاّ بشروط[٢٣] عصمة الرواة، ومعرفة مفردات الألفاظ وصحّة إعرابها وتصريفها وعدم الاشتراك والمجاز، والتخصيص الشخصيّ والزمانيّ والإضمار، والتقديم، والتأخير، والمعارض العقليّ الراجح لو كان وإلاّ لزم القدح في النقل لتوقّفه عليه وهي ظنّيّة فكذا النتيجة.

<٣> مسألة: النقل مستند إلى صدق الرَّسول[٢٤]، فما توقّف عليه العلم به، فلا يثبت بالنقل. وما يجوز عقلًا يثبت وقوعه به، إمّا عامًّا كالعاديّات؛ أو خاصًّا كالكتب[٢٥] والسنّة؛ وما عداهما والخارج عن
[12B] القسمين[٢٦] // يثبت في الجملة بهما.

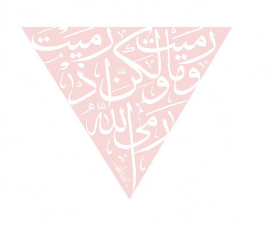
---

(٢٣) إلاّ بتيقّن شروط (ت).

(٢٤) رسول (ت).

(٢٥) كالكتاب (ت)

(٢٦) والخارج عن القسمين (– ت).



<٤> مسألة: الاستدلال بالعامّ على الخاصّ قياس، في عرف المنطقيّين وبالعكس استقراء: وبأحد المندرجين تحت وصف على الآخر، بعد تحقيق أنّه المناط قياسٌ في عرف الفقهاء؛ والأوّل أقسام:

أ: أن نحكم بلزوم شيء لشيء، فيوجب وضع الملزوم وضع اللازم، ورفع اللازم رفعه تحقيقًا للزوم،. ولا يوجب العكس شيئًا تجويزًا للعموم.

ب: أن نحصر الشيء في قسمين فيوجب وضع أيّهما كان رفع الآخر وبالعكس.

ج: أن نحكم بثبوت الألف أو سلبه على كلّ الباء، الثابت لكلّ الجيم، أو بعضه فيتعدّى الحكم إليهما.

د: أن نحكم بثبوت الألف للباء وسلبه عن الجيم في وقت واحد، أو دائمًا في أحدهما فيتباينا، وإلاّ اجتمع النقيضان، لأنّ دوام أحدهما يكذب الآخر.

// **هـ**: أن إن يحصل وصفان في محلّ، ولا يتحقّقان في غيره، فنحكم بالالتقاء الجزئيّ. [13A]

إلهي تاقت نفسي إلى معرفتك، واشتاقت إلى لقياك، وخوفي أن يحجبها خطئي وتقصيري، فأتضرّع إلى جلالك وأسألك أن تهديني سواء السبيل.



لاَ غَالِبَ إلاَّ الله



<الركن الثاني في المعلومات>

وهي إمّا موجودة أو معدومة: وتصوّرهما بديهيّ لتوقّف هذا التصديق عليه، ولأنّ العلم بالوجود به[1] جزء من علميّ بوجوديّ البديهيّ.

والوجود عين الموجود، خلافًا لجمهور الفلاسفة والمعتزلة وجمعٌ منّا.

لنا: فتغاير حقيقتهما فيتّصف المعدوم بالموجود.

ولقائل أن يقول: قام بالماهيّة من حيث هي.

قالوا: مقابل النفي الإثبات، وهو واحد وإلاّ بطل الحصر العقليّ. - قلنا: مقابل نفي الماهيّة تحقّقها.

قالوا: مورد التقسيم للواجب والممكن - قلنا: بل الماهيّة.

قالوا: نعلم وجود الشيء ثمّ كونه جوهرًا أو عرضًا، فلا يتغيّر. - قلنا: فيتسلسل.

ولقائل أن يقول: موجود بنفسه.

ولا واسطة بينهما، خلافًا للقاضي وإمام الحرمين أوّلًا،

---

(١) به (- ت).



والبهشميّة[٢] فإنّهم سمّوها بالحال، وحدّوها بصفة لموجود لا يوصف بوجود ولا عدم. - لنا: ما نعقله إن كان له تحقّق بوجه ما فثابت؛ وإلاّ فمنفيّ إلاّ أن نفسّر وهمًا بآخر ويصير البحث لفظيًّا.

ولقائل أن يقول: لا نزاع في الثابت والمنفي.

[13B] قالوا: الوجود زائد، وليس معدومًا // وإلاّ فالشيء عين نقيضه ولا موجودًا، وإلاّ تسلسل.

قلنا: مرّ إنّه ليس بزائد؛ وأيضًا إنّما يتسلسل لو كان المشرك والمميّز ثبوتين وأيضًا بامتياز الوجود بأنّ لا شيء معه فلا تسلسل[٣].

قالوا: الماهيّات النوعيّة تشرك في الأجناس فإنّ السواد والبياض يشتركان في اللونيّة وليس الاسم، لأنّا نجد بينهما ما لا نجد بين أحدهما والحركة، لو كان اسمهما واحدًا؛ ولأنّه لا يطرد في اللغات بخلاف هذا؛ وأيضًا فالعلوم متغايرة ونحدُّ العلم بما يندرج فيه، وليس المحدود اللفظ؛ وأيضًا فالعَرَضيّة مشتركة بين جميع الأعراض، وإلاّ لما انقسم الممكن إليه وإلى الجوهر وتختلف من وجه آخر، وليسا موجودين وإلاّ قام العَرَض بالعَرَض ولا معدومين بالضرورة.

قلنا: قيام العَرَض بالعَرَض أقرب من الواسطة.

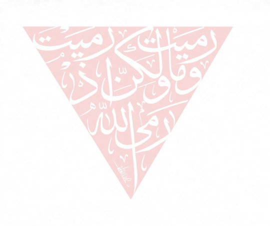
ولقائل أن يدفع قيام العَرَض بالعرض بأنّ تلك الأنواع إن اتّصفت بثبوتي داخل في مفهومها فجزء؛ أو خارج فلا يلزم قيامه إلاّ بدليل؛ وإلاّ فلا يقوم.

---

(٢) البهشميّة: فرقة من المعتزلة أتباع أبي هاشم عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفّى عام ٣٢١ هـ. وأكثر معتزلة البصرة على مذهبه، لأنّ ابن عبّاد كان يدعو له. وسمّي أصحابه كذلك بالذمّيّة ولهم ضلالات، ذكرها العلماء بشيء من التفصيل.

الملل والنحل، ص ٧٨. **الفرق بين الفرق**، ص ١٨٤. **التبصير في الدين**، ص ٨٦.

(٣) (هكذا) وامتياز الوجود بأن لا شيء معه فلا تسلسل (ت).



واستُدِلَّ: تشترك في كونها حالًا وتتميّز بخصوصيّاتها، فلها حال أخرى ويتسلسل.

ورُدَّ: لا توصف بتماثل ولا اختلاف وأيضًا فنلتزمه.

وأجيب: كلّ أمرين، إن كان المتصوّر من أحدهما عين الآخر، تماثلًا؛ وإلاّ اختلفا؛ ولو جوّزنا الثاني // بطلَ العلم بالصانع والحدوث؛ [14A]
وأيضًا فلا يردّ لأنّ أحد جزئي الحال أنَّها غير موجودة.

وأمّا الفلاسفة فطريقهم هاهنا أنّ الأجناس والفصول المقوّمة للأنواع البسيطة موجودة في الذهن فقط... قيل إنّ طابق الخارج، عاد كلام مثبتي الحال؛ وإلاّ فلا يعتبر.

ولقائل أن يقول: لا اعتبار بالمطابقة وعدمها لأنّه تصوّر.

تفريع: إتّفقوا على أنّ الحال إمّا معلّلة بمعنى قائم بالذات، أو غير معلّلة؛ وعلى أنّ لا اختلاف إلاّ بها، وهو باطل وإلاّ لصحّ على الجوهر أن يكون عرضًا، وبالعكس ضرورة، استواء المتماثلين في اللوازم، وأيضًا اختصاص ذات ما ببعضها إمّا لا لأمر، فترجع أحد[٤] طرفي الممكن لا لمرجّح؛ أو لأمر ويعود البحث في اختصاصه بها، إن كان صفة، وبصفة المرجحيّة إن كانا ذاتا. أمّا الخصوصيّة بالذات والاشتراك في الصفة، فلا يشكل لجواز اشتراك المختلفات في لازم.

ترتيب تنبيه[٥] الوجود، عند مثبتي الحال منّا، نفس الذات، وعند المعتزلة صفة؛ وعليها تنبني[٦] الآتية. الوجود حال عند القائلين بها لأنّه زائد، خلافًا لأصحابنا منهم لأنه عين الموجود[٧].

---

(٤) المتساوين (+ ت).

(٥) تنبيه (– ت).

(٦) تبنى (ت).

(٧) الوجود حال... عين الموجود (– ت).

[14B] **وأمّا المعدومات** فنفي محض أن امتنع ثبوتها // اتّفاقًا وإن أمكن، خلافا لجمهور المعتزلة القائلين بأنّها ذوات وحقائق، وأنّ التأثير في جعلها موجودة فقط، وأنّ عدد كلّ نوع منها لا يتناهى(٨).

ومحلّ الخلاف هل يجوز خلو الماهيّة عن الوجود - لنا وجود الشيء عينه، فلا ثبوت دونه.

وأيضًا تشترك في الثبوت وتتباين بالأشخاص فتتّصف به حال عروّها عنه.

ولقائل أن يقول: عن الوجود وهو أخصّ.

وأيضًا عددها يقبل الزيادة والنقص، فهو متناهٍ ولا يقولون به.

ولقائل أن يقول: إنّما يقتضيان التناهي في الموجودات.

وأيضًا أزليّة، والوجود حالٌ فتستغني عن الفاعل.

ولقائل أن يقول: لا تستغني هيئة التركيب.

وأيضًا السواد إن كان واحدًا ووحدته لازمة، فلا يتعدّد؛ وإلاّ فإن كان ما به التباين لازمًا فكلّ اثنين يختلفان بالهويّة، وإلاّ، فالمعدوم مورد للصفات المتزائلة، فكذا محلّ الحركة.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من عدم لزوم ما به التباين خلو الماهيّة عنه.

قالوا: المعدوم متميّز لأنّه معلوم، ومقدور، ومراد؛ والمتميّز ثابت لاستدعائه التحقّق.

[15A] قلنا: قولكم المعدوم ثابت منقوص // بتصوّر الشريك، للحكم عليه بالامتناع؛ وبتصوّر جبل من ياقوت؛ وقيام العَرَض بالجوهر ممتنعٌ عندكم حال العدم؛ وبتصوّر وجودات الماهيّات المعدومة والجمع بينهما مُحال.

---

(٨) غير متناه (ت).



وبتصوّر ماهيّة التركيب وهو اجتماع الأجزاء والتأليف وهو تماسها، وليسا؛ وبتصوّر المتحرّكيّة والساكنيّة وهي أحوال؛ فإن أردتم الأعمّ من الممتنع والممكن، فمسلّم، ولا ينتج لكم؛ وإلاّ، فأفيدوا تصوّره، ثمّ دليله.

وقولكم المعدوم مقدور فبطل مذهبكِم، لأنّ الثابت ليس بأثر، وكذا أنّه مراد.

قالوا: الامتناع عدميّ، وإلاّ فالمتّصف به مثله فالإمكان ثبوتيّ لأنّه نقيضه، فكذا الممكن.

قلنا: فبطل قولكم أنّها لا تتغيّر.

وزعموا أنّ اختلافهما بصفات الأجناس فقط، كالجوهريّة، خلافًا لابن عيّاش[9] في أنّها لا تتّصف بشيء؛ وزعموا أنّ صفات الجواهر إمّا عائدة إلى الجملة كالحييّة ومشروطاتها، أو إلى الجواهر، وهي إمّا الجوهريّة، أو الوجود، أو التحيّز التابع للحدوث الصادر عنها بشرطه، أو الحصول في الحيّز المعلّل وليس له بالأعراض غير المشروطة بالحياة صفة؛ أو إلى آحاد الأعراض // فقط، لأن جملتها لا تعقل. وهي إمّا العَرَضيّة أو القيام أو الوجود. [15B]

ثمّ اختلفوا، فقال البصريّ[10] والشحّام[11]: الجوهريّة التحيّز

---

(٩) هو زيد بن عيّاش، أبو عيّاش المدنيّ، صدوق، من الطبقة الثالثة من الرواة. **التقريب**، ص ٢٢٤.

وهناك محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلميّ، أبو النضر، المتوفّى ٣٢٠ هـ/ ٩٣٢ م فقيه إماميّ، شارك في عدّة علوم وله عدّة كتب. ونرجّحه على الأوّل.

معجم المفسّرين ٢/ ٦٣٦. **هدية العارفين** ٢/ ٣٢.

(١٠) أبو عبدالله البصريّ، الحسين بن علي بن إبراهيم المتوفّى ٣٦٩ هـ/ ٩٨٠ م، من شيوخ المعتزلة اشتغل بالتدريس وله عدّة كتب. **المنتظم** ٧/ ١٠١. **شذرات الذهب** ٣/ ٦٨.

وهناك أبو الحسين البصريّ الذي سيرد لاحقًا.

(١١) هو يوسف بن عبدالله أبو يعقوب الشحّام (متوفّى ٢٨٠ هـ/ ٨٩٣ م) مفسّر معتزليّ، رأس فرقة سمّيت بالشحاميّة، له عدّة كتب. **الأعلام** ٨/ ٢٣٩. **لسان الميزان** ٦/ ٣٢٥. **طبقات المعتزلة**، ص ٧١.



تتّصف[١٢] بهما، وبالحصول خلافًا للبصريّ لأنّ شرطه الوجود.

واتّفقوا على أنّ لا صفة لها بكونها معدومة، خلافًا للبصريّ، على أنّ كونها معدومة ليس صفة[١٣]؛ وعلى أن لا توصف بالجسميّة، خلافًا للخيّاط[١٤]؛ وعلى أنّ وجود الصانع لا يثبت بكونه حيًّا عالمًا لأنّ المعدوم يتّصف[١٥] <بها>، وهو عند جمهور العقلاء جهالة وإلاّ فلا نعرّف وجود المتحرّك والساكن.

ولقائل أن يقول: ليست صفات أنفُس[١٦].

وأمّا الفلاسفة فبعضهم يجوّز تعرّيها عن الوجودين، وبعضهم[١٧] عن الخارجيّ فقط.

ولا توصف عندهم من حيث هي بوحدة ولا كثرة، وإلاّ فقد اعتبر غيرها.

وليست مجعولة، لأنّ ما بالغير يرتفع بارتفاعه، لكن قولنا السواد لا يبقى سوادًا مُحال، لتقرّر المحكوم عليه، فيحصل حال عدمه.

ولقائل أن يقول: يتقرّر في الذهن.

وأمّا الموجودات فتنقسم، عند الحكماء، إلى واجب الوجود لذاته، وهو الله - تعالى - وممكن، وهو ما عداه.

[16A] **قيل** // : **لا وجوب** وإلاّ فيغاير الوجود لتغاير المشرك والمميّز، ولإدراك الفرق بين «موجود وموجود واجب».

---

(١٢) فتتّصف (ت).

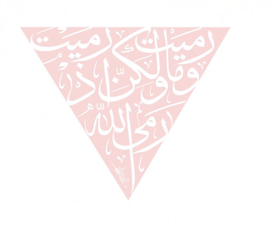
(١٣) على أنّ كونها معدومة ليس صفة... (- ت).

(١٤) عبد الرحيم بن محمّد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخيّاط المتوفّى ٣٠٠ هـ/٩١٢ م. شيخ المعتزلة ببغداد، رأس الفرقة الخيّاطيّة له عدّة كتب. **لسان الميزان** ٨/٤. **تاريخ بغداد** ٨٧/١١.

(١٥) حيًّا عالمًا لأنّها صفات أنفس في المخطوط.

(١٦) ولقائل إنّ... (- في المخطوط).

(١٧) وجمهورهم (ت).



فإمّا أن لا يتلازما، فإن انفكّ الوجود، فخلاف الفرض، أو الوجوب، فيحصل النعت بلا منعوت؛ وإمّا أن يستلزم الوجود الوجوب، فكلّ موجود واجب.

وأيضًا فهو معلول واجب بعلّته فقبله وجوب آخر، وإمّا بالعكس، ويدور لافتقار الوجوب إلى موصوفه؛ وإمّا كلّ واحد منهما الآخر ويدور. وليسا معلولي علّة واحدة، وإلاّ فالمعدوم علّة.

لا يُقال: الوجوب سلبيّ، لأنّا نقول: فلا يتأكّد به الوجود ولأنّه نقيض اللاوجوب العدميّ. - ولو سلّم فلا يستلزم الوجود، ولا يستلزمه لما مرّ.

ورُدّ: وجود الشيء عينه.

ولقائل أن يقول: الوجود مشكّك فيلزمه في بعض المواضع ما لا يلزمه في بعضها وأيضًا فاللازم ليس بمعلول للزوم...[١٨].

ولا إمكان

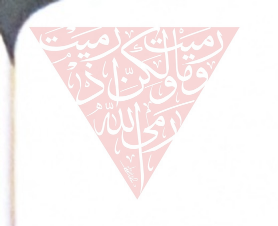
لوجوه:

أ: إنّ الوجود إمّا عين الموجود، فقولنا: «السواد يصحّ وجوده» كقولنا: «الموجود يصحّ وجوده»، فإن اتّحدا، أضيف الشيء إلى نفسه بالإمكان؛ وإلاّ، فللماهيّة وجودان؛ // «ويصحّ عدمه»، حكم على [16B] الموجود في الحال بالعدم لتقرّر الموضوع.

لا يُقال العدم استقباليّ، لأنّا نقول: فيستحيل حصوله في الحال، لأنّه مشروط بزمنه ولا يُقال إمكانه، لأنّا نقول: النسبة لا تحصل دون[١٩] المنتسبين.

(١٨) الوجود مشكّك فتختلف لوازمه؛ وأيضًا فليس كلّ لازم معلولًا (؟) للزوم العلّة المساوية معلولها (ت).

(١٩) وفي الاستقبال لامتناع حصول النسبة دون (ت).



ولقائل أن يقول: منتسبه حاصل في الذهن متعلّق بالاستقبال.

ولو سُلّم فمعناه إمكان صيرورة هويّته، - وهي وجوده - معدومة؛ وأمّا غيره فيتّصف المعدوم بالوجود.

وأيضًا فالموصوف بالإمكان إمّا الوجود، أو الماهيّة، أو الموصوفيّة، وأيًّا ما كان، أضيف الشيء إلى نفسه بالإمكان إن كان مفردًا؛ ويعود البحث إن كان مركّبًا.

ب: إنّ الماهيّة لا تخلو عن الوجود والعدم، وهي مع أحدهما تنافي الآخر وإمكانه.

وقد يقرّر بأنّ الممكن إن حضر سببه وجب، وإلاّ، امتنع.

لا يُقال: قبول الماهيّة مع الشيء غير قبولها مفردة، لأنّا نقول: شرطه الخلو عن المنافي ولا تخلو.

ولقائل أن يقول: تخلو في الذهن.

ج: إنّه ليس عدميًا، لأنّه نقيض اللاإمكان؛ ولا وجوديًا، وإلاّ فاتّصاف ماهيّته بوجوده فأمّا واجب وجوده كذلك لأنّه شرطه(٢٠).

ولقائل أن يقول: ينقطع عند عدم اعتبار ماهيّته، لأنّها معه ليست إمكانًا وهي كونها إمكانًا لا تعتبر(٢١).

[17A] لا يُقال: ثابتة في الذهن، // لأنّا نقول: إن طابق الخارج صحّ كلامنا؛ وإلاّ، فلا يعتبر، ولأنّ الممكن غير الذهن فلا يحصل وصفه فيه، إلاّ أن يُقال العلم به وليس كلامنا فيه.

قلنا: ضروريّ، والتشكيك فيه لا جواب عنه كشبه(٢٢) السوفسطائيّة.

---

(٢٠) فإمّا واجب فكلّ الممكن مشروط بوجوده، وإمّا ممكن ويتسلسل (ت).

(٢١) ومن حيث هي لا تعتبر (ت).

(٢٢) والتشكيك لا يستحقّ الجواب كشبه (ت).



خواصّ الواجب

أ: إنّه لا يجب لغيره، وإلاّ ارتفع بارتفاعه، وما بالذات لا يرتفع.

ب: إنّه لا جزء له، وإلاّ احتاج إليه، فيكون ممكنًا.

ج: إنّه ليس جزءًا لغيره لأنّه لا علاقة له به.

د: إنّ وجوده ذاته، وإلاّ فإن استغنى عنها فليس بصفة؛ وإلاّ، فله مؤثّر، وليس غيرها، وإلاّ كان ممكنًا؛ ولا هي، لأنّها حال التأثير موجودة ضرورة إذ (؟) العدم لا يؤثّر، وإلاّ بطل العلم بوجود الصانع؛ فأمّا به فهو شرط نفسه، أو بغيره فتوجد مرّتين، ويعود البحث فيه.

واعترض: تؤثّر من حيث هي كقبول الممكنة.

ولقائل أن يفرّق بين الفاعل والمقابل.

وعورض: والصحيح أنّ[٢٣] معلوم لا ماهيّته.

ولقائل أن يقول: ذلك المعلوم في الذهن.

هـ: إنّ وجوبه ليس زائدًا؛ وإلاّ، فإن تبع الوجود، كان ممكنًا، فالواجب أولى // – وأيضًا فقبله وجوب آخر لا إلى أوّل. [17B]

وإن تبعه صار الفرع أصلًا.

واعترض كيفيّته نسبة بين محمول وموضوع فهي متأخّرة.

و: إنّه واحد، وإلاّ غاير وجوبهما ماهيّتهما، فإن لم يتلازما كان اجتماعهما معلولًا، وإن استلزمت الهويّة الوجوب، فهو ممكن، أو بالعكس، فما ليس تلك الهويّة ليس واجبًا.

واعترض: الوجوب سلبيّ، وإلاّ، فإمّا جزء، أو خارج فبطلان ما مرّ.

---

(٢٣) والصحيح أنّ (– ت).

وأيضًا فيمتاز عن الثبوتيّات بخصوصيّته، فاتّصافه بوجوده إمّا واجب فقبله وجوب آخر، أو ممكن، فكذا الواجب، والتعيّن سلبيّ وسيأتي.

وعورض بأنّ وجود الواجب ووجوبه متغايران، ويعود التقسيم ولا جواب إلاّ أنّ اشتراك الوجود لفظيّ، فكذا الوجوب..

ز: الواجب لفظ مشترك بين ما بالذات وما بالغير، وإلاّ فهو جزء من كلّ واحد منهما، فإن استغنى عن الغير، صار موصوفه واجبًا، وإلاّ فالواجب ممكن لاتّصافه به.

وعورض: مورد التقسيم مشترك.

ولقائل أن يقول: لا تستغني الماهيّة لاستغناء جزئها.

[18A] // ولنا أن نقول: الوجوب سلبيّ لأنّ اشتراكه لبعض أو معنويّ قد بطلا[٢٤].

ح: إنّه واجب من جميع جهّاته، إذ لو اتّصف بما لا يكفي فيه ذاته، لتوقّف على الغير لتوقّفه عليه؛ وهو بناء على أنّ الإضافات عدميّة.

ط: إنّ عدمه ممتنع، وإلاّ فيتوقّف على عدم سببه.

ي: إنّ ذاته يجوز أن تستلزم صفات واجبة بها، والوجوب الذاتيّ والوحدة حصّة الهويّة.

خواصّ الممكن

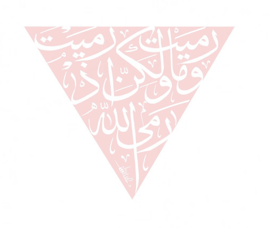
أ: إنّه لا محال في فرض وجوده أو عدمه وإلاّ فهو واجب[٢٥] لذاته.

ب: إنّهما بسبب منفصل، لاستواء نسبتهما إليه.

---

(٢٤) ولنا... قد بطلا (- ت).

(٢٥) أو عدمه وإلاّ فهو واجب (- ت).



واعترض: <أنّ> «الاستواء يمنع الترجّح» ليس بالبديهة للتفاوت بينه وبين الواحد نصف الاثنين، فما البرهان؟

ورُدّ: لا تفاوت[٢٦]، والبرهان أنّه ما لم يجب لا يوجد، فالوجوب ثبوتيّ لحصوله بعد عدمه، فله موصوف وليس الممكن، لعدمه حينئذ، فهو المؤثّر.

ولقائل أن يقول: التفاوت في التصوّر لا في الحكم.

فعورض بوجوه:

أ: إنّ المؤثّريّة ليست عدميّة لأنّها نقيض اللامؤثّريّة، ولحصولها بعد العدم، فثبوتها إمّا في الذهن فقط، وهو جهل لعدم المطابقة ولوجودها قبل الذهن، فلا تقوم بغير موصوفها، إلاّ أن يُقال العلم بها // وليس المطلوب. **[18B]**

ولقائل أن يقول: إنّما الجهل مع اعتقاد المطابقة.

أو في الخارج، فإمّا نفس المؤثّر وأثره، ولا يلزم من العلم بالعالم وقدرة الله العلم بها، ولأنّها نسبة بينهما فتغايرهما؛ وإمّا زائدة عارضة للمؤثّر، فتفتقر إليه ويتسلسل؛ وأيضًا فبين كلّ تالٍ ومتلو ما لا يتناهى محصورًا؛ أو جوهر قائم بنفسه فليست نسبة.

وأيضًا المؤثّر إمّا هذا أو ذاك أو هما، وعلى كلّ تقدير فهي زائدة - ورُدّ بأنّه يرد في البديهيّات ككوني في هذه الساعة[٢٧].

ب: إنّ التأثير إمّا حال الوجود، وهو تحصيل الحاصل، أو حال العدم ولا أثر، فإن كان التأثير عينه فبيّن وإلاّ عاد الأوّل.

ج: إنّ التأثير إمّا في الماهيّة، فليس السواد سوادًا عند عدم المؤثّر، وهو ممتنع.

---

(٢٦) لا تفاوت (- ت) يمنع الأوّل (+ ت).

(٢٧) «ورد بأنّه... هذه الساعة» (- ت).

لا يُقال: نعني: يفني السواد، لأنّا نقول: فيتقرّر الموضوع أيضًا للحكم بالفناء.

وإمّا في الوجود وقد بطل - وإمّا في الموصوفيّة وليست ثبوتيّة وإلاّ افتقرت إلى أخرى ويتسلسل؛ وأيضًا // فتأثيره إمّا في ماهيّتها أو وجودها إلى آخره والعدميّ ليس أثرًا. [19A]

ورُدّت بتوجّهها على الضروريّ، ككوني في هذه الساعة وحدوث هذا الصوت.

فعورض بافتقار العدم إلى المرجّح.

لا يُقال: علّة العدم عدم العلّة، لأنّا نقول: العليّة ثبوتيّة، لأنّها نقيض اللاعليّة فموصوفها ثابت، ولأنّ المعدوم لا يتميّز ولا يتعدّد، فيمتنع جعل بعضه علّة والبعض معلولًا.

ولقائل أن يقول: يتميّز بالإضافات.

ورُدّ: بأنّ العدم لا يترجّح، فلا مرجّح له.

ج:[28] إنّ أحد الطرفين ليس أولى به، لأنّ رجحان الطرف الآخر، إن أمكن، فوقوعه إمّا لسبب، فلا بدّ معها من عدمه. أو لا لسبب، فيقع المرجوح لا لعلّة وامتناعه أولى وإلاّ فالراجح واجب والمرجوح ممتنع[29].

د: إنّ رجحانه يسبقه وجوب، لأنّ ما لا يترجّح صدوره لا يوجد ولا يحصل إلاّ معه كما مرّ، ويلحقه وجوب لامتناع عدمه حال وجوده، وهما لازمان للماهيّة لا جزأها.

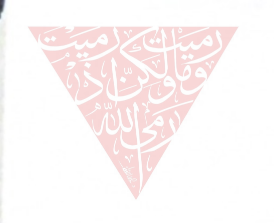
هـ: إنّه علّة الحاجة إلى المؤثّر، خلافًا لبعض المتكلّمين[30].

---

(٢٨) حرف (ج) هنا تابع للترقيم المبدوء به سابقًا.

(٢٩) فيترجّح المرجوح وإلاّ فهو واجب (ت).

(٣٠) أصحابنا (ت).



لنا: لو كان الحدوث، لتأخّر الشيء عن نفسه // لتأخر الشيء عن نفسه بمراتب لتأخّره عن الوجود وهو عن الإيجاد وهو عن الاحتياج وهو عن علّته. [19B]

قالوا: فيحتاج العدم الممكن إلى المؤثّر وليس بأثر... قلنا: علّة العدم عدم العلّة.

و: إنّه حال البقاء لا يستغني، خلافًا لبعض المتكلّمين.

لنا: علّة الاحتياج ضروريّة اللزوم له.

لا يُقال: يصير أولى، لأنّا نقول: الأولويّة المغنيّة عن المؤثّر إن حصلت حال الحدوث، فلا تأثير؛ وإلاّ فهي المفتقر إليها.

قالوا: تأثيره إمّا في الوجود وهو تحصيل الحاصل؛ أو في أمر جديد، فليس الباقي.

قلنا: معناه بقاء الأثر لبقاء مؤثّره.

ولقائل أن يقول: أمر جديد، لأنّه غير الإحداث.

أمّا الممكن

فينقسم عندهم[٣١] إلى حال - فإن قُوِّم محلّه فصورة - أو تقوّم به، فعَرَض - وإلى محلّ. فالمتقوّم هيولى، والمقوّم موضوع، فهو أخصّ، فعدمه أعمّ؛ وإلى ما ليس واحدًا منهما، - فإن تعلّق بالجسم للتدبير، فنفس؛ وإلاّ فعقل.

أمّا العَرَض فإن اقتضى نسبة، فإمّا الحصول في المكان، وهو الأين؛ أو في الزمان أو طرفه، وهو متى؛ // أو المتكرّرة، وهو الإضافة أو الانتقال بانتقال المحاط، وهو الملك، أو أن يفعل وهو التأثير أو أن [20A]

(٣١) عندهم (- ت).



ينفعل، وهو التأثّر؛ أو هيئة الجسم بنسبة بعض أجزائه إلى بعض، وإلى الخارج، وهو الوضع.

وإن اقتضى قسمة، فكم؛ فإن اشتركت الأجزاء في حدّ فمتّصل؛ إن وجدت معًا فمقدار، ذو بعد خطّ، وذو بعدين سطح،

وذو ثلاثة جسم تعليميّ وإلاّ فزمان؛ وإن لم تشترك فعدد.

وإن لم يقتض شيئًا منهما، فكيفيّة إمّا محسوسة أو نفسانيّة أو تهيّؤ للتأثير والتأثّر، وهو القوّة واللاقوّة؛ أو للكمّيّات المتّصلة كالاستقامة والانحناء أو المنفصلة كالأوّليّة والتركيب.

وأنكر أصحابنا ما عدا الأين والمحسوسة والنفسانيّة. أمّا النسبيّة فلافتقار الإضافات إلى محلّ، فلها إضافة أخرى ويتسلسل، ولأنّ الله سبحانه، موجود مع كلّ حادث، فيتّصف بالمعيّة. ولأنّ وجودها غير ماهيّتها، وإضافته سابقة، فتوجد قبل نفسها؛ ولأنّ نسبة الشيء إلى الزمان تفتقر إلى أخرى ويتسلسل، وكذا التأثير والتأثّر.

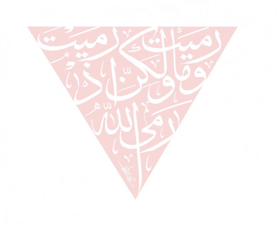
[20B] إحتجّ المثبتون بأنّ // فوقية السماء حاصلة، وُجِدَ الفرض أم لا، وليست عدميّة لحصولها بعد العدم، وإلاّ، فنفي النفي نفي، ولا نفس الذات، لأنّها لا تُقال بالقياس إلى الغير، ولا تعدم بانعدامها.

وسلّمها معمر(٣٢) والتزم التسلسل؛ وأورد عليه(٣٣): كلّ عدد له نصفه، وهو أقلّ من كلّه. فهو متناه فكذا ضعفه؛ فمنع الأولى إلاّ في المتناهيّ والثالثة لأنّ معلومات الله أكثر من مقدوراته؛ وكذا تضعيف الألفين والألف والكلّ لا يتناهى.

---

(٣٢) من زعماء الشيعة الغلاة، رأس الفرقة المعمريّة. كان إباحيًّا يقول بالتناسخ، وكان من أتباع أبي الخطاب الأسديّ ثمّ فارقه، نادى بألوهيّة الأئمّة وترك الفرائض واستحلال المحارم. **التبصير**، ص ١٢٧. **الملل**، ص ١٨٠. **الفرق**، ص ٢٤٨. **مقالات الإسلاميّين** ٧٦/١.

(٣٣) عليه (+ ت).



واعتُرض: فالمتقدّم والمتأخّر معًا لوجود إضافتيهما؛ وأيضًا تمشي في اتّصاف المعدوم بالموجود، كالحكم اليوم على الأمس بالمضي؛

وأيضًا إن أريد بالوضع الأين والمماسة، فصحيح؛ وإلاّ، فالعَرَض الواحد لا يحلّ في المحال.

لا يُقال: قامت به وحدة، لأنّ الإشكال يعود في قيامها وكذا الملك.

وأمّا الكمّيّات فلأنّ السطح نهاية الجسم فهي فناؤه، وكذا الخطّ والنقطة؛ ولأنّه ينقسم بانقسامه، فيصير جسمًا، والخطّ سطحًا، والنقطة خطًّا.

ولقائل أن يقول: ليست من الأعراض السارية فلا تنقسم في كلّ جهة.

ولأن الزمان يستلزم محالات:

إنّ جزءًا // مضى وآخر حصل، فله زمان آخر ويتسلسل [21A]

ب: أنّه إمّا ماض أو مستقبل معدومان؛ أو حال ولا ينقسم وإلاّ فليس بحال، فهو الجزء.

ج: أنّه يلزم من فرض عدمه وجوده، لأنّه بعده، فهو واجب ولا شيء من الواجب بمركّب من الحادثات؛ والصغرى ظاهرة.

د: أنّه مقدار مطلق الوجود، لأنّا كما نعلم أنّ حركة أمس والآن موجودان، وحركة غدًا ستوجد، نعلم أنّ الله - تعالى - موجود أمس والآن وغدًا، ولا ينطبق المتغيّر على الثابت.

لا يُقال: نسبة المتغيّر إلى المتغيّر زمان، وإلى الثابت دهر، والثابت إلى الثابت سرمد، لأنّا دللنا على معنى «كان ويكون» فلا يندفع بالعبارات.

هـ: أنّه - عندكم - مقدار؛ امتداد الحركة، وهو معدوم، لعدم حصوله إلاّ بحصول جزئين، فيقدّر الموجود المعدوم.

ولأنّ العدد مجموع وحدات، وهي عدميّة، وإلاّ فلها وحدات أخرى ويتسلسل؛ وكذا الاثنينيّة، وإلاّ، فلا تقوم بكلّ واحدة من الوحدتين، بل تتوزّع عليهما، فهي مجموع أمرين فهما الوحدتان.

قالوا: الواحد والإنسان متغايران، لتغاير المشترك والمميّز، وليست [21B] // عدميّة، وإلاّ، فالكثرة إمّا عدميّة وهي عدمها فتكون ثبوتيّة؛ أو وجوديّة، فليست مجموع العدمات.

وأمّا كيفيّات الكمّيّات فلعدم ما تقوم به، وأمّا القوّة واللاقوّة، فلأنّ الصلابة تأليف، واللين عدم الممانعة، بناء على الجوهر الفرد.

وتنقسم عند المتكلّمين

إلى قديم، لا أوّل له، وهو الله - تعالى -، وإلى مُحدَث، له أوّل وهو ما عداه.

قال الحكماء: مفهوم «كان الله في الأزل» ليس عدميًا لأنّه نقيض «ما كان»، ولا عين الذات، وإلاّ فالآن أزل ويلحقه معنى «كان ويكون» فهو زمان.

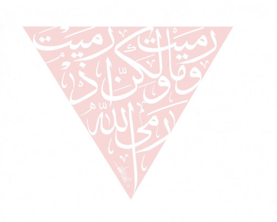
قلنا: معناه: لو قدّرنا أزمنة بلا نهاية، وجد معهما لا فيها؛ وأيضًا نعقل القِدَم والحدوث في الزمان بلا زمان، لامتناع التسلسل، فنعقله في غيره.

ولهما خواصّ:

أ: إنّ القديم لا يستند إلى المختار ويستند إلى الموجب، لأنّ بعض أصحابنا جعل عالميّة الله - تعالى - معلّلة بعلمه؛ وأبو هاشم(٣٤) الحييّة والموجوديّة والعالميّة والقادريّة معلّلة بالألوهيّة.

---

(٣٤) أبو هاشم عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب الجبائي المتوفّى ٣٢١ هـ، أكثر معتزلة البصرة على مذهبه. **الملل والنحل**، ص ٧٨. **التبصير في الدين**، ص ٨٦. **طبقات المعتزلة**، ص ٨٠.



ب: ذات الله - تعالى - وصفاته قديمة، اتّفاقًا، وصفاته خلافًا للجشميّة[٣٥] في ما عدا الأحوال وغير ذلك[٣٦]. وأنكرت المعتزلة الصفات، وتلزم أبا هاشم للقول بالأحوال الخمسة // ؛ والغير حادث، **[22A]** خلافًا للحرنانيّين[٣٧] في النفس والهيولى والدهر والفضاء.

لنا: السمع لأنّ دليل التمانع لا يدلّ على نفي قديم عاجز.

قالوا: النفس مبدأ الحياة، وهي حيّة فاعلة، والهيولى بالعكس، فلو حدّثنا افتقرتا إلى مادّة ويتسلسل؛ والزمان لا يعدم لأنّ عدمه.

بعد وجوده بالزمان؛ وكذا الفضاء بالبديهيّة، وإلاّ لما تميّزت الجهات، وما امتنع فرض عدمه أو حدوثه[٣٨] فواجب.

ج: القِدم والحدوث ليسا صفتين، خلافًا لابن سعيد[٣٩] في الأوّل والكراميّة[٤٠] في الثاني.

---

(٣٥) وجدت فرقة الجشتيّة وهي فرقة صوفيّة. ووجدت الجهميّة وهي الأقرب للموضوع وربّما وقع تصحيف. والجهميّة فرقة جبريّة، أتباع الجهم بن صفوان الذي قال بالجبر والاضطرار، وأنكر الاستطاعات كلّها؛ زعم أنّ الجنّة والنار تفنيان وأنّ الإيمان هو المعرفة بالله فقط، ولا فعل ولا عمل لأهله غير الله. ولهذه الفرقة تشبيهات غريبة. **التبصير**، ص ١٠٧. **الفرق**، ص ٢١١. **الملل والنحل**، ص ٨٦.

(٣٦) اتّفاقا وصفاته... ما عدا الأحوال وغير ذلك (- ت).

(٣٧) الحرنانيّون: فرقة من الصابئة وقيل من المجوس، قالوا إنّ الصانع المعبود واحد وكثير واحد بالذات وكثير بالأشخاص، نادوا بالحلول والتناسخ. أخذوا مقالاتهم عن مجموعة من الفلاسفة القدماء. **الملل والنحل**، ص ٣٠٨ وص ٢٣٤. **التبصير**، ص ١٤٩. **الفرق**، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(٣٨) أو حدوثه (- ت)

(٣٩) هو عبدالله بن سعيد بن كُلاّب، أبو محمّد القطّان (متوفًى ٢٤٥ هـ/ ٨٦٠ م) من علماء الكلام وله عدّة آراء.
الأعلام ٤/ ٩٠. **فضل الاعتزال**، ص ٢٨٦. **ابن النديم**، ص ١٨٠.

(٤٠) أتباع أبي عبدالله محمّد بن كرّام السجستاني (المتوفّى ٢٥٥ هـ). من المرجئة المغالية. كانت لهم اعتقادات ودعوا إلى التجسيم والتشبيه. **موسوعة الفرق والجماعات**، ص ٣٢٧. **معجم الفرق**، ص ١٩٥.



لنا: لزوم التسلسل.

ولقائل أن يقول: لا يتّصف بهما إلاّ الذوات فقط.

د: الحادث غير مسبوق بمادّة ولا مدّة خلافًا للفلاسفة.

قالوا: الإمكان سابق وهو وجوديّ ويغاير صحّة التأثير لتوقّفه عليه، فله محلّ.

قلنا: لا يتّصف به في العدم كما مرّ.

قالوا: عدم الحادث قبل وجوده، وليست عدميّة لعروضها للوجود فموصفها موجود وهو الزمان.

قلنا: فالبارئ - تعالى - زمانيّ والزمان لتقدّم عدم جزئه على وجوده.

// أمّا المحدَث فإمّا متحيّز أو حال فيه أو لا. [22B]

وأنكره جمهور أصحابنا لمساواته البارئ - تعالى - في الماهيّة.

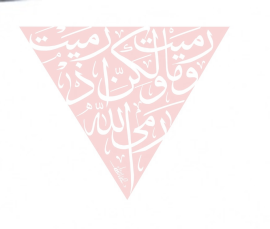
ورُدَّ بجواز اشتراك المختلفين في سلب الغير عنهما.

أمّا المتحيّز فجوهر فرد، إن لم ينقسم، وإلاّ فجسم وأقلّه جوهران، وعند المعتزلة ثمانية والبحث لفظيّ.

وأمّا الحال فيه فعَرَض؛ فإمّا غير مشروط بالحياة وهي المحسوسات والأكوان فمنها المبصرات وهي اللون. فقيل: الخالص السواد، والبياض يتخيَّل من اختلاط الهواء بالأجزاء الشفّافة. - وقيل: والبياض كما في البيض المسلوق.

وقالت المعتزلة: <الخالص هو السواد> والصفرة والحمرة والخضرة والضوء، وليس بجسم. لجواز وجود الجسم مظلمًا[٤١]. وهي

(٤١) لاختلاف الأجسام به وبالظلمة (ت).



شرط وجود اللون عند ابن سينا، ورؤيته عندنا، والظلمة وليست وجوديّة عند بعضنا[٤٢] لأنّ البعيد يرى مجاور النار وما بينهما ولا يراهما المجاور.

ومنها المسموع وهو الصوات ومن كيفيّاته الحروف[٤٣] إمّا **عارضة له** أو حادثة آخر زمان حبس النفس.

ومنها الطعوم، وهي الحراقة والمرارة والملوحة والحلاوة والدسومة والحموضة والعفوصة والقبض والتفاهة.

تنبيه // الحراقة تفعل تفريقًا، والعفوصة قبضًا، فالمدرك الطعم فقط أو هما. **[23A]**

ومنها الملموس وهو الحرارة والبرودة وليست عدمها، وإلاّ لم تحس؛ ولا نفس الجسم، وإلاّ فالحار بارد؛ والرطوبة فإن فسّرت باللاممانعة فعدميّة؛ أو بسهولة الالتصاق، فلا؛ واليبوسة تقابلها والثقل والخفّة الزائدتان على الحركة، لأنّ ثقل ما في الجوّ وخفّة ما تحت الماء محسوسان.

واللين عدم ممانعة الغامز، والملاسة استواء وضع الأجزاء؛ والخشونة بالعكس.

تنبيه قيل تقوّم بذواتها بعد مفارقة المحال؛ وإبطال انتقال العرض يبطله.

ومنها الأكوان، وهي الحصول في الحيّز الوجوديّ.

قيل: ليس الحيّز معدومًا، ولا جوهرًا، وإلاّ فتداخل أو تماس ولا يحلّ في[٤٤] العَرَض محلًّا.

---

(٤٢) المحقّقين (ت).

(٤٣) الصوت والحروف وهي كيفيّات (ت).

(٤٤) وليس (ت).

مسألة الحقّ عندي أنّ الحصول لا يعلّل بمعنى <آخر> وإلاّ فإن صحّ وجوده قبله واقتضى الاندفاع فاعتماد، وإلاّ فيصحّ حصوله[٤٥] في آخر؛ وإن لم يصحّ، لزم الدور لتوقّف كلّ واحد منهما على الآخر.

مسألة: الحصول الأوّل في الحيّز الثاني حركة؛ وبالعكس سكون؛
[23B] والأوّل في الأوّل ليس واحدًا منهما، إلاّ أن // قلنا الحركة سكونات والبحث لفظيّ.

وهما موجودان لأنّ تحرّك الجسم بعد سكونه يستدعي وجودهما.

واعترضه فالفاعليّة كذلك فيتّصف القديم بالمحدث.

ورُدّ: التغيّر في الإضافات لا يغيّر الذات. - واعترض: اللازم أحدهما فقط.

ورُدّ: حقيقتهما الحصول والاختلاف بالعوارض. وحصول جوهرين في حيّزين بحيث لا يتخلّلهما ثالث اجتماع وبالعكس افتراق.

وقيل: زائدان على الكون.

ورُدّ بأنّا متى عقلنا جوهرين في حيّزين عقلناهما.

مسألة: حركة المحوي بحركة الحاوي عرضيّة.

مسألة: الأكوان متضادة وإن اقتضت حيّزًا معيّنًا، لأنّها تتماثل، فتضاد؛ وقد لا تتعاقب كمقتضى الحصول الأوّل والثالث وما فوقه.

وإمّا[٤٦] مشروط[٤٧] بها ومنها الحياة وهي اعتدال المزاج، أو قوّة الحسّ والحركة، خلافًا لجمهور أصحابنا وابن سينا[٤٨].

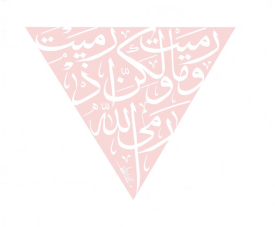
---

(٤٥) فيحصل (ت).

(٤٦) هذه الألفاظ: «وإمّا مشروط بها» جزء ثان التقسيم الذي أوّله في الصفحة 22 B السطر 5.

(٤٧) وإمّا غير مشروط (ت).

(٤٨) أبو علي الحسين بن عبدالله الشيخ الرئيس المتوفّى ٤٢٨ هـ/١٠٣٧ م. إستقرَّ في بخارى تعاطى الفلسفة والطبّ جمع بين الفلسفة اليونانيّة والمشرقيّة. له كتب ومؤلّفات كثيرة. البيهقي، **تتمّة صوان الحكمة**، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤ م، ص ٥٩.



قالوا: صفة بها صحّ أن يعلم ويقدر وإلاّ لما اختصّ بهما.

قلنا: فلم أختصّ بها.

قال <ابن سينا>: حياة العضو المفلوج ليست قوّة الحسّ والحركة لعدمها، ولا الغاذيّة لبطلانها وحصولها في النبات //. - قلنا: [24A] عاجزة عن الفعل فقط، وغاذية النبات نوع آخر.

مسألة: الموت وجودي خلافًا لبعضهم... لنا: «خلق الموت» قالوا: معناه قدر.

مسألة: الحياة غير مشروطة بالبنية، خلافًا للمعتزلة والفلاسفة.

لنا: القائم بمجموع الأجزاء ليس واحدًا، وجواز قيامها بهذا متوقّف على ذلك، وكذا من الطرف الآخر فيدور.

ومنها الاعتقادات، وهي ما يجد الحيّ من نفسه ويميّزه عن **غيره؛ فإن** كانت جزمًا لا تطابق، فجهل؛ وإلاّ فإمّا لا عن سبب،

فتقليد؛ أو عن تصوّر الطرفين، فبديهيّات؛ أو عن الحسّ فضروريّات أو عن الاستدلال، فنظريّات؛ وإن كانت تردّدًا فإمّا على السويّة، فشكّ؛ وإلاّ فالراجح ظنّ، والمرجوح وهم، ومراتبتهما لا تحدّ.

مسألة: تصوّر العلم بديهيّ، خلافًا للأكثر... لنا: كاشف لغيره وجزء من علميّ بوجودي البديهيّ.

ولقائل أن يقول: يكشف غيره عن العلم له لا عنه(٤٩) فلا دور.

وقيل: سلبيّ. - ورُدّ: فهو سلب منافيه الوجوديّ، وإلاّ بطل قولكم فتصدق العالميّة على العدم.

وقيل: إنطباع. - وردّ: فالعالم بالحرارة حارّ.

(٤٩) لا عنه (- ت).

[24B] لا يُقال: صورته؛ // لأنّا نقول: إن لم تساو فلا علم؛ وأيضًا فالجدار الحارّ عالم.

لا يُقال: ليس من شأنه الإدراك، لا نقل: من شأنه الحصول فكذا هو.

قالوا: بعض المعلومات ليست في الخارج ولا نفيًا.

قلنا: فيحصل البحر في الذهن. - وقيل: إضافيّ بمعنى التعلّق وهو الحقّ إمّا معلول صفة أو بواسطة العالميّة.

مسألة: إن فسّر العلم بالتعلّق، فيمتنع تعلّق الواحد بمعلومين لعلمنا بعلم هو (؟) فكذا مع الذهول عن علم بالآخر؛ وإلاّ فيجوز خلافًا لبعضهم في غير المتلازمين.

لنا: نعلم السواد والبياض للعلم بمضادتهما، وإلاّ، فهي مطلق المضادة، وينفكّان لجواز الجهل بأحدهما.

ولقائل أن يقول: يمتنع مضادًا.

مسألة: العلم تفصيليّ، لأنّ المعلوم حاصل والآخر مجهول.

مسألة: العلوم المتعلّقة بالمتغايرات مختلفة، خلافًا لوالدي - رحمه الله -

لنا: العلم بالدليل شرط النظر وبالمدلول ينافيه.

ولقائل أن يقول: إنّما اختلف بسبب متعلّقاته.

مسألة: المعلوم ضروريّة ابتداء، أو بواسطة؛ وإلاّ، فهي جهل الاحتمال الانفكاك.

مسألة: لا يكون العلم بالفرع ضروريًا وبالأصل كسبيًا لأنّ الشكّ فيه يبطله.

[25A] // مسألة: المنافاة بين اعتقاد الضدّين ذاتيّة لأنّ العلم بوجود أحدهما مشروط بعدم ذلك(٥٠).

---

(٥٠) الآخر (ت).



مسألة: المعدوم عند بعضهم ليس بمعلوم لأنّه ليس بمتميّز. . .

قلنا حكم، فيستدعي تصوّره وأيضًا ثابت في الذهن.

قالوا: يمتنع تصوّر الشريك لأنّه يفتقر بحلوله. - قلنا: الحال صورته ولو سلّم فليس بمعدوم صرفًا.

مسألة: عقل التكليف علم، وإلاّ لصحّ الانفكاك وليس بالمحسوس[٥١] لحصوله للبهائم؛ ولا نظريًّا، لأنّه شرطه فهو بالوجوب والامتناع.

واعترض: لا يقتضي التلازم الاتّحاد، كالعلّة والمعلول، ولو سلّم فالنائم والغافل ذاهلان، فهو غريزة تستلزمها مع السلامة.

ومنها القدرة وهي سلامة الأعضاء، خلافًا للمتكلّمين.

قالوا: حركتا المختار والمرتعش متميّزتان بصفة.

ولقائل أن يقول: هي السلامة.

قيل لأصحابنا: الامتياز إمّا قبل الفعل وخَلق الله له ولا قدرة، أو معهما ولا مكنة من الترك. - وللمعتزلة إمّا عند استواء الدواعي، ويمتنع عندكم، وإلاّ فالراجح ضروريّ.

مسألة: // القدرة مع الفعل، خلافًا للمعتزلة. [25B]

لنا: الفعل معدوم فلا أثر.

قالوا: لو لم يكن الإيمان مقدورًا للكافر، كلّف بما لا يطاق. - قلنا: ويلزمكم الامتناع اجتماعهما عندكم.

لا يُقال: مأمور بالإتيان في ثاني زمان، لأنّا نقول: إن كان التأثير نفس الفعل، فلا انفكاك؛ وإلاّ فيعود البحث في حدوثه.

---

(٥١) حسيا (ت).



قالوا: خرج[٥٢] من العدم إلى الوجود فيكون تحصيل الحاصل.
قلنا: كالعلّة والشرط.

ولقائل أن يُعيد الكلام فيهما. - قالوا: فإمّا قِدم العالم أو حدوثها.
- قلنا: الحادث التنجزيّ وليس في قدرة العبد.

مسألة: ولا تصلح للضدّين، خلافًا للمعتزلة.

لنا: الممكن من هذا غيره من ذاك، ولأنّ نسبتها إلى الطرفين إمّا متساوية فلا بدّ من مرجّح والمؤثّر المجموع وإلاّ فلا تؤثّر في المرجوح.

مسألة: العجز عدميّ، خلافًا لأصحابنا. - قالوا: ليس أولى من القدرة. - قلنا: لولا الدليل.

ولقائل أن يقول: العجز آفة، والسلامة عدمها، فهو وجوديّ.

ومنها الإرادة. - فقيل: علم الحيّ أو ظنّه بمنفعته. - قلنا: نجد ميلًا زائدًا عليه.

[26A] وقيل: كراهة الضدّ. - قلنا: قد نغفل عنه، وهي غير // الشهوة، لأنّ شرب الدواء قد لا يشتهى.

مسألة: العزم إرادة جازمة بعد التردّد، والمحبّة إرادة؛ فمن الله الثواب، ومن العبد الطاعة وكذا الرضاء. - قيل: ترك الاعتراض.

مسألة: المنافاة بين إرادتي الضدّين كما في اعتقادهما.

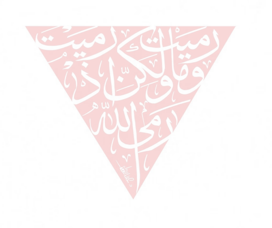
مسألة: لا بدّ من إرادة ضروريّة دفعًا للتسلسل فوجب إسناد الكلّ إلى قضاء الله.

ولقائل أن يقول: لا يقتضي عدم الواسطة.

ومنها كلام النفس، ولم يقل به إلاّ أصحابنا، لأنّ الأمر ليس تخيّل الحروف لأنّهما تابعة؛ ولا الإرادة والعلم والقدرة والحياة لتحقّقها دونه.

---

(٥٢) تدخل (ت).



ومنها الألم واللذّة الوجوديّان، خلافًا لابن زكريّا(٥٣) في الثاني.

وقال ابن سينا: إدراك الموافق لذّة، والمنافي ألم، كالمعتزلة في قولهم إن كان متعلّق الشهوة والنفرة، ولا قطع بأنّهما نفس الإدراك ولا دليل(٥٤).

مسألة: تفرّق الاتّصال يوجب الألم، عند الفلاسفة. - لنا عدميّ.

وزاد ابن سينا سوء المزاج لانعكاس حدّ الألم وهو لفظيّ.

ولقائل أن يقول: إذا صحّ الحدّ فليس لفظيًا.

ومنها الإدراكات وهي غير العلم لإدراك التفرقة(٥٥).

[26B] مسألة: // الإبصار اتّصال الشعاع بالمرئيّ عند بعضهم.

لنا: يشوّشه الريح، ولا يتّصل بالسماء. - ولقائل أن ينقضه بشعاع النيرين.

وانطباع عند آخرين. - لنا: فلا نرى الكبير والقرب والبعد، ولا يرد على جاعلة شرطًا.

مسألة: ولا يجب عند شرائطه المعروفة، خلافًا للمعتزلة والفلاسفة.

لنا: نرى الكبير صغيرًا لرؤية بعض أجزائه فقط. - وأيضًا رؤية كلّ جزء ليست مشروطة بالأخرى وإلاّ لدار.

قالوا: فبحضرتنا جبال. - قلنا: معارض بالعاديّات.

ولقائل أن يقول: جواز الشيء لا ينافي القطع بعدمه.

---

(٥٣) الأرجح أنّه عبدالله بن محمّد بن زكريّا، أبو محمّد (المتوفّى ٢٨٦ هـ/ ٨٩٩ م). **الأعلام** ٤/١١٨. **ذكر أخبار أصبهان** ٢/ ٦١.

(٥٤) ولا دليل (- ت).

(٥٥) غير العلم للتفرقة (ت).

مسألة: وصول الهواء إلى الصماغ لا يعتبر في السمع، خلافًا للفلاسفة والنظّام(٥٦).

لنا: فلا نسمع من وراء جدار صلب لتغيّر الشكل، ولا ندرك جهة كمجرّد اللمس.

ولقائل أن يقول: لا يشرط بقاء الشكل والقياس على اللمس لا يجدي.

مسألة: الشم إمّا لتكيّف الهواء المتّصل بالخيشوم، أو لانفصال أجزاء لطيفة، أو تعلّق فقط، كالعلم وهو أضعفها.

وأحكامها أربعة

أ: لا تنقل اتّفاقًا، وإلاّ فهي متحيّزة، واستدلّ: لو جرّدناها من غير
[27A] اللوازم فإن لم تفتقر إلى محلّ // وُجب استغناؤها، وإلاّ فلا إلى مبهم لعدمه فتمتنع مفارقته.

وردّ: لا يجب أن تحلّ فقط، واحتياج الشخص إلى النوعيّ لا يشخّصه كالجسم إلى الحيّز.

ولقائل أن يقول: إحتياج الجسم إلى الحيّز المبهم لا لوجوده.

ب: لا يقوم بعضها ببعض، خلافًا للفلاسفة ومعمر. - لنا: ليس أولى من العكس.

ومحلّها ليس عرضًا وإلاّ عاد البحث.

قالوا: اللونيّة المشتركة تغاير السواديّة المميّزة، وليست معدومة لعدم الواسطة فهي قائمة بها.

---

(٥٦) هو إبراهيم بن سيار بن هاني البصريّ، أبو إسحاق النظّام. (متوفّى ٢٣١ هـ/ ٨٤٥ م) من أئمّة المعتزلة الكبار. مناظر وعالم بالمعقول. له آراء انفرد بها. رأس فرقة اعتزاليّة سمّيت باسم النظاميّة. وله عدّة كتب.

الأعلام ١/ ٤٣. **تاريخ بغداد** ٦/ ٩٧. **اللباب** ٣/ ٢٣٠. **النجوم الزاهرة** ٢/ ٢٣٤.



ولقائل أن يقول: قيام جزء بكلّ.

وأيضًا الحلول ليس العَرَض، والمحلّ، لوجودهما دونه؛ ولا عدميًا لأنّه نقيض اللاحلول؛ فحلوله كالأوّل ويتسلسل.

قلنا: مرّ الجواب.

ج: يمتنع بقاؤها، عندنا، وإلاّ فهو عَرَض قائم بها. - قيل ممنوع؛ ولو سلّم فيقوم مثله.

وأيضًا لو جاز فعدمها ليس واجبًا، وإلاّ فالممكن ممتنع؛ ولا جائزًا، وإلا فسببه إمّا وجوديّ موجب وهو جريان الضدّ المشروط بعدمه فيدور، أو مختار، ولا بدّ من أثر وجوديّ فليس إعدامًا أو عدميّ وهو انتقاء شرطه الجوهر // وهو باق والكلام في عدمه كالأوّل(٥٧). [27B]

قيل: كما يمتنع في ثاني زمان. - ولو سلّم، فشرطه أعراض لا تبقى، ولا يدفعه إلاّ الاستقراء.

قالوا: ممكنة لعينها في الأوّل فكذا في الثاني، وإلاّ فالممتنع واجب ويلزم نفي الصانع.

قلنا: تمتنع لغيرها ثانيًا.

د: وأحدها لا يحلّ في محلّين، ولا في الأكثر، خلافًا لأبي هاشم في الثاني والتأليف، ولبعض الفلاسفة.

لنا: لو جاز أن يكون الحاصل هنا وهناك، جاز حصول الجسم في مكانين.

ولقائل أن يقول: إنّما الكلام في محلّين صارا باجتماعهما واحدًا.

وأيضًا فما الفرق بين الاثنين وما عداها؛ وإحالة صعوبة التفكيك على المختار أولى **وأمّا الأجسام فالنظر إمّا في مقوّماتها**.

مسألة: أجزاء المركّب حسًا موجودة بالفعل، والبسيط إمّا موجودة

---

(٥٧) ويعود الكلام في عدمه (ت).

أو لا، متناهية؛ والأوّل مذهب جمهور المتكلّمين، والثاني مذهب النظام، والثالث مردود، والرابع مذهب جمهور الفلاسفة.

لنا وجوه:

أ: النقطة وجوديّة للاتّفاق، وللماسّة بها؛ ولا تنقسم وإلاّ فليست طرفًا، ولأنّها موضع ملاقاة الكرة للسطح، فيلزم تضليعها؛ وهي متحيّزة، أو محلّها وإلاّ انقسمت بانقسامه(٥٨).

[28A] // ولقائل أن يقول: ليست من الأعراض السارية.

ب: الحركة منها حاضر، لأنّ الماضي ما كان حاضرًا والمستقبل ما يكون، ولا ينقسم وإلاّ فليس بحاضر، فهي مركّبة منه فكذا المسافة والزمان.

ج: لو تركّب ممّا لا يتناهى لامتنع قطعه بالحركة. لا يُقال: واحد بالفعل، لأنّا نقول: وحدة ما ينقسم ممتنعة لوجوه:

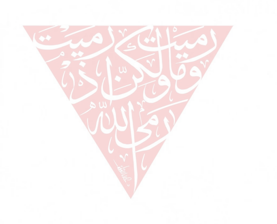
أ: إنّها إمّا نفس الذات، أو من لوازمها، فيمتنع افتراقهما: أو عرض فيقبل القسمة لقبول محلّها؛ فإن قامت بها أخرى تسلسل، وإلاّ انقسمت، فكذا المحلّ.

ب: إنّ المائين الحاصلين بعد القسمة ليسا حادثين بالبديهة، ولا أحدهما عين الثاني فكانا معًا.

ج: إنّ مقاطع الجسم متّصفة بالمختلفات، كالنصف والثلث فتتمايز الأجزاء.

قالوا: كلّ متحيّز له جهتان، فينقسم؛ وأيضًا لو ركّب منها سطح فالمرئيّ من وجهيه غير الآخر؛ وأيضًا لو ركّب خطّ من ستّة منها، وتحرّك جزء من فوق أحد طرفيه وآخر من تحت الآخر، تحاذيا في متّصل الثالث والرابع فيماس بكلّ واحد من وجهيه وجه الآخر.

(٥٨) أو محلّها وإلاّ منقسم وإلاّ فتنقسم (ت).



قلنا: تغاير الجهات لا يقتضي القسمة كالمركز.

// ولقائل أن يقول: لم تتغاير جهتاه بل حاذى بجملته. [28B]

مسألة: زعم ابن سينا أنّ الجسم مركّب من الهيولى والصورة - وهي معنى التحيّز - لقبوله الانفصال والقابل باق، فليس الاتّصال ولا الجسم لعدمه.

قلنا: لم يعدم، والاتّصال الوحدة، والانفصال التعدّد، وهو موردهما.

مسالة: زعم ضِرار[59] والنجّار[60] أنّ الجسم مركّب من لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة. - لنا: فتغاير التحيّز لتغاير المشترك والمميّز.

ولقائل أن يقول: إن أريد أنّها جواهر فلا يبطله وإلاّ فبالضرورة.

وأمّا في عوارضها

مسألة: إختلف في حدوث الأجسام على أربعة مذاهب:

أ: قول جمهور كلّ ملّة أنّها حادثة ذاتا وصفة.

ب: قول أرسطو وأتباعه بالعكس، وجسميّة العناصر قديمة بالنوع، وصور المركبات بالجنس.

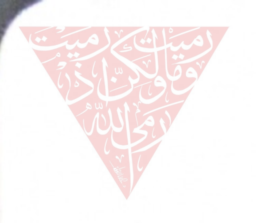
ج: قول قدماء الفلاسفة أنّها قديمة ذاتا فقط.

واختلفوا؛ فقيل: كانت جسمًا؛ وقيل لا؛ والأوّلون اختلفوا.

---

(٥٩) ضرار بن عمرو من الجبريّة، نادى بخلق الأفعال ونفي التولّد. (القرن الثالث الهجريّ). **التبصير**، ص ١٠٥. **مقالات الإسلاميّين** ١/٣١٣. **الفرق**، ص ٢١٣.

(٦٠) الحسين بن محمّد بن عبدالله النجّار الرازي أبو عبدالله، المتوفى ٢٢٠ هـ/ ٨٣٥ م. رأس الفرقة النجاريّة من المعتزلة، له عدّة كتب. **الأعلام** ٢/٢٥٣. **المقريزي** ٢/ ٣٥٠.



فقيل: الماء؛ وقيل الهواء وما تحتهما بالتكاثف وما فوقهما بالتلطّف
[29A] والسموات من الدخان؛ وقيل: النار، وقيل: الأرض، // والآخر بالتكاثف أو بالتلطّف؛ وقيل: البخار والكثيفان[٦١] بالتكاثف واللطيفان[٦٢] بالتلطّف؛ وقيل: الخليط، وهي أجزاء صغيرة لا تتناهى من كلّ نوع، وإذا تحرّكت ظنّ حدوثها؛ وقيل: إذا اجتمعت: بناء على الكمون والظهر وإنكار المزاج والاستحالة. وقيل: أجزاء جسمانيّة كرية صلبة، منقسمة، وهمًا فقط، متحرّكة دائمًا، وتصادفت تصادفًا مخصوصًا فحصل العالم ومن حركة السماء الامتزاج.

وقيل: النور والظلمة؛ والآخرون اختلفوا. فقال الحرنانيّون: الخمسة المتقدّمة، ولمّا علم البارئ - تعالى - أنّ النفس تتعلّق بالهيولى تعشقها، وتنسى نفسها وتطلب اللذّة الجسميّة، ركّبها كاملة، وأفاض عليها عقلًا يتذكّر به عالمها ولذّته الخالية عن الألم، فيشتاق إليه وتبقى في نهاية البهجة والسعادة ولم تبق شبهة، لأنّ مخصّص الوقت التعلّق، ولم يمكن زوال الشرور الباقية.

لا يُقال: فلم تعلّقت، لأنّا نقول للمتكلّمين: لأنّها تفعل بالاختيار؛
[29B] وللفلاسفة: لها تصوّرات مُعدّ (؟) بعضها للآخر حتّى تنتهي إلى // تصوّر التعلّق.

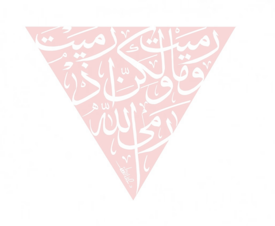
لا يُقال علم البارئ الفساد، فلمَ تركها، لأنّا نقول: عَلِمَ أنّ الأصلح عدم التعلّق من ذاتها بعلمها، ولتكسب الفضائل.

وقيل: الأعداد المتولّدة عن الوحدة لأنّ قوام المركب بالبسيط، وليس وراء وحدته شيء، وإلاّ فهو مركّب؛ وهي قائمة بنفسها، وإلاّ فليست بمبدأ، فإذا عرض لها الوضع صارت نقطة فإن اجتمعت صار (هكذا) خطًّا، ثمّ سطحًا ثمّ جسمًا.

---

(٦١) والثقيلان (ت).

(٦٢) الخفيفان (ت).



د: لا يقوله عاقل وتوقّف جالينوس[٦٣].

لنا: لو كانت أزليّة فإمّا متحرّكة ويبطل لوجهين:

أ: إنّه ينافي المسبوقيّة بالغير. - قالوا: الشخصيّة فقط. - قلنا: والنوعيّة لتركّبها من حاصل ومنقض.

ب: إنّ كلّ حادثة فعل مختار، فكذا المجموع فهو حادث.

قالوا: ممنوع[٦٤] وتأخّرت لفوات شرط، ولو سلّم فقديمة لأنّها وصحّة التأثير ممكنان أزلًا وإلاّ فالممتنع صار ممكنًا. - قلنا: إبطال الثاني مرّ والأوّل سيجيء في باب إثبات الصانع.

أو ساكنة ويبطل بوجهين:

أ: إنّ امتناع الحركة إمّا لازم فلا تتحرّك. - قالوا: عدميّ فلا يعلّل؛ ولو سلّم فمعارض // بامتناع أزليّة العالم لأنّه لو لزم ماهيّته **[30A]** لم يوجد.

قلنا: نفي محض بخلاف السكون لأنّه نقيض اللاّمماسة.

ب: إنّه ثبوتيّ، فإن كان قديمًا واجبًا فذاك، وإلاّ فله مؤثّر واجب وفقًا للتسلسل وموجب لحدوث فعل المختار، فإن لم يوقف على شرط فذاك؛ وإلاّ فالشرط واجبًا مع أنّ الحركة عنده واجبة في الفلك، وجائزة في العناصر، ولا جسم غيرهما. - ومَن أراد التعميم فليبيّن التماثل.

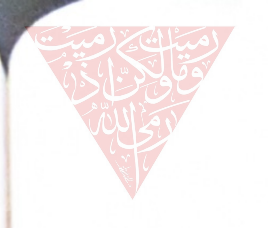
ولقائل أن يقول: لا حاجة إلى بيانه لأنّ موضوع الدليل مطلق الذات.

قالوا: عدميّ، ولو سلّم فمستغن وإلاّ دار، لأنّ العلّة الحدوث؛ ولو سلّم فتعلّق القدرة القديم عدم لأنّ إيجاد الموجود محال.

---

(٦٣) طبيب يونانيّ (١٣١-٢٠١ م). له الكثير من الدراسات في التشريع والطبّ، ترك الكثير من المعالجات والمقالات.

(٦٤) موجب (ت).



ولا يُقال أوجده بواسطة أن يعدمه ويفيده لأنّ مرادنا التعليق المخصوص(٦٥).

قلنا: العلّة الإمكان، والتعلّق المعدوم تنجزيّ وهو حادث.

قالوا: الدعوى متناقضة لوجهين:

أ: إمكانه أزليّ وإلاّ فوجب اتّصافه بالإمكان بعد أن امتنع فكذا بالوجود(٦٦).

قلنا: لا بذاته لإمكانه(٦٧) إمكانه أزليّ وأزليّته ممتنعة كالحادث
[30B] بشرط حدوثه، وإلاّ فينتهي إلى حيث // لو فرض قبل بلحظة صار أزليًّا.

ب: إمّا أن تفسّروا المحدَث بسبق العدم، أو وجود الله - تعالى - فإمّا بالطبع فمسلّم فيهما؛ أو بالعليّة والشرف ففي الثاني فقط أو بالزمان والمكان فممنوع فيهما اتّفاقًا وإلاّ فالحركة قديمة أو بتفسير آخر فاذكروه.

قلنا: كتقدّم بعض أجزاء الزمان على بعض، وليس بزمان ولو سلّمت، فليس بمتحرّك ولا ساكن، لأنّهما فرع الحصول في المكان؛ وليس معدومًا فإمّا مشار إليه متحيّز أو حال فيه، فله مكان فأجسام لا نهاية لها موجودة.

ولو سلّم فمكانها خارج عنها فليس بجسم، وإلاّ فليس بمكان لأنّه الذي تصحّ الحركة منه وإليه وعليه.

قلنا: السكون بقاء جوهرين متماسين، والحركة مماسة أحدهما لآخر.

لا يُقال: كان واحدًا، لأنّا نقول ممتنع انقسامه لما مرّ.

---

(٦٥) لا يقال: قادر على إيجاده بواسطة أن يعدمه لأنّ مرادنا التعلّق المخصوص (ت).
(٦٦) إمكانه أزليّ، وإلاّ فالممتنع صار ممكنًا، فيرتفع الأمان عن حكم العقل (ت).
(٦٧) لا بذاته لإمكانه (- ت).



قالوا: فاعله قديم، فكذا هو؛ وإلاّ فتخصيص وقته بمرجّح مُحال، لأنّه لا امتياز في النفي ولا يترجّح بنفسه.

ولقائل أن يقول: يمتنع ترجّحه لا ترجيحه.

قلنا: كاختصاص الكوكب وثحن والمتمّم ورقّته بمواضعها مع بساط الفلك وأيضًا // فالمرجّح تعلّق الإرادة الواجب المستغنى. [31A]

لا يُقال: التخصيص يستدعي الامتياز، فقبله أوقات؛ لأنّا نقول: كما يمتاز الوقت عن الوقت.

قالوا: مادّته قديمة، لأنّ إمكانه ثبوتيّ يستدعي محلًّا، وإلاّ تسلسل، ولا تفارقه.

قلنا: عدميّ، ولو سلّم فيلزم التسلسل لإمكانها؛ لا يُقال: يقوم بها، لأنّه يصير مشروطًا بوجودها العَرَض المفارق فهو كذلك، هذا خلف.

قالوا: صورته قديمة، لأنّ عدم الزمان قبل وجوده، والقبليّة وجوديّة، وإلاّ فالقبل بعد، ويعود البحث.

قلنا: وصفكم العدم بالقبليّة يشعر أنّه عدميّ لأنّه وصفه[٦٨]

قالوا: لا غاية له وإلاّ فيستكمل بها، فهو قديم وفاعله موجب. -

قلنا: سنبيّن إنّه مختار.

ولقائل أن يردّ الاستكمال إلى الفعل.

مسألة: وهي متماثلة، خلافًا للنظام.

لنا وجوه:

أ: فلا تلبس عند الاستواء في الأعراض. - واعترض إنّما يصحّ[٦٩] لو تصفّحنا جميعها.

(٦٨) عدميّة لأنّها صفة العدم (ت).

(٦٩) وردّ (ت).

ب: متساوية في القبول، وكذا في الماهيّة؛ وردّ بمنع الأولى، فإنّ الفلك لا يقبل المزاج، وقصّة إبراهيم // - عليه السلام - جزئيّة، أو لعلّ [31B] جعل في بدنه ما يقبل النار كالنعامة.

ولو سلّم فاشتراك في لوازم.

ج: ليس معناه إلاّ الحصول في الحيّز وهي متساوية فيه. - وردّ: لازم.

مسألة: وباقية، خلافًا للنظام.

لنا: موجودة في أوّل زمان، فكذا الثاني، وإلاّ فالممكن ممتنع؛ ونقض بالأعراض.

واستدلّ باستمرارها حسًّا، ونقض باللون؛ ولا يُقال: إعلم بالضرورة إنّي أنا، لأنّه بناء على نفي النفس.

قال: هويّة الحيوان المعيّن لها أعراض مخصوصة، ولا تبقى، فكذا المجموع.

ولقائل أن يدّعي الضرورة في بقائهما.

مسألة: ولا تتداخل، خلافًا للنظام.

لنا: متماثلة فلا تتميّز بذاتي، ولا لازم ولا عَرَض فتتّحد.
ولقائل أن يدّعي البديهة لعدم الاجتماع في الحيّز.

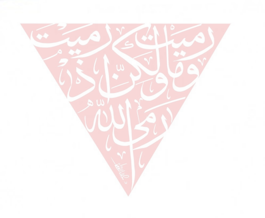
مسألة: ويجوز خلوّها عن اللون والطعم والرائحة، خلافًا لأصحابنا.

لنا: الهواء؛ - احتجّوا بقياسها على الكون، وما قيل الاتّصاف على ما بعده، والأوّل[٧٠] حال عن الجامع، وهذا لامتناع زوال ما بعد[٧١] إلاّ بضدّ، فإن صحّ ظهر الفرق وإلاّ منع الأصل.

---

(٧٠) وذاك (ت).

(٧١) البعدي (ت).



مسألة: // ومرئيّة خلافًا للفلاسفة. [32A]

لنا: نرى الطويل والعريض وليسا عرضًا، لأنّ محلّهما يكون الجزء الواحد، لاستحالة قيامه بأكثر فينقسم، فهنا نفس الجوهر(٧٢).

واعترض: فينقسم الجوهر بل المرئيّ التأليف وهو كونهما في سمت.

وأجيب بأنّ الطويل حاصل في الحيّز بخلاف العرض ويشبه أن يكون دليلًا.

مسألة: ويجوز افتراقهما حيث لا يكون بينهما ما يماسهما، خلافًا لأرسطو وأتباعه.

لنا: الصفيحة الملساء ترتفع دفعة، وإلاّ تفكّكت، وحصول الهواء في الوسط بعد مروره بالطرفين.

ولقائل أن يقول:(٧٣) يمنع الارتفاع.

وأيضًا المكان المنتقل إليه إن كان فيه جسم، فإن انتقل إلى مكان الأوّل فدورٌ، وإلى غيره يوجب تدافع العالم بحركة البقّة، وإلاّ تداخلا.

ولقائل أن يقول: يتخلخل ما وراءه ويتكاثف ما يليه.

قالوا: يحتمل التقدير فهو مقدّر.

قلنا: تقديرًا، كقولنا لو ضوعف نصف قطر العالَم وقعت الكرة خارجًا وهو مُحال.

قالوا: فتقع الحركة فيه لا في زمان، لأنّ نسبته إلى زمان.

الملأ كنسبة رقّة آخر بالفرض إليه. قلنا: لو لم تستحقّ الزمان لذاتها.

---

(٧٢) فهنا نفس الجوهر (– ت).

(٧٣) يقول (– ت).



ولقائل أن يقول: يمتنع وجود حركة لا سريعة ولا بطيئة.

[32B] // مسألة: وهي متناهية، خلافًا للهند. - لنا: فتمتنع الحركة المستديرة، لأنّ القطر إذا مال عن موازاة بعد غير متناه إلى مسامتته وجب حصول نقطة أولى عليه ولا تحصل؛ بناء على نفي الجوهر.

قالوا: لا بدّ أن تتميّز جوانب الخارج بالبديهة، فيشار إليه فإمّا مقدار أو جسم؛ وأجيب أحياز تقديريّة.

ورُدّ: إن لم تطابق ففرض كاذب. - وقالت الحكماء: ذلك التمييز وهميّ.

مسألة: ولا تجب أبديّتها، خلافًا للفلاسفة والكراميّة. - لنا: حادثة فقبول العدم من لوازمها.

قالت الحكماء: المؤثّر موجب؛ وأيضًا فنحصل البعديّة الزمانيّة حال عدمه؛ وأيضًا لا بدّ لإمكانه من محلّ، وليس وجوده لأنّه معدوم فلو عدمت الهيولى تسلسل، ولا تخلو عن الجسم.

قلنا: مرّ إبطال جميعها.

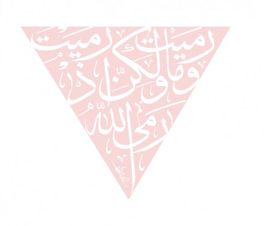
قالت الكراميّة: عدمه إمّا بإعدام معدم، فإمّا وجوديّ وليس عين العدم، بل يقتضيه وهو الإعدام بالضدّ(٧٤)؛ أو عدميّ ولا فرق بينه وبين عدم الفعل وإلاّ فيمتاز بثبوتيّ، فلا يستند إلى فاعل.

[33A] قلنا: مردود لتوجّهه // في المعدوم الآن؛ أو بطريان ضدّ، ويتوقّف على انتفائه ويدور.

قلنا: لا يتوقّف لأنّه معلوله. - وأيضًا ليس أولى من العكس. - لا يُقال: الحادث أقوى لتعلّقه بالمؤثّر، لأنّ الباقي مثله، ولا لامتناع عدمه، لأنّ الباقي يمنعه ولا لجواز تكثّره لأنّه بناء على اجتماع المثلين.

---

(٧٤) يقتضيه وهو الشيء وسيأتي (المخطوط).



قلنا: أقوى ولا نعرف لميّته؛ - او بانتفاء شرط، وهو العرض المفتقر إلى الجسم فيدور. - قلنا: لا يبقى، والجوهر لا يخلو، وتلازمهما كالمضافين والمعلولين.

وتنقسم إلى ما يشابه جزؤه كلّه في الماهيّة وهو البسيط فإمّا فلكيّ.

قالت الحكماء: لا ثقيل ولا خفيف، لا حار ولا بارد، لا رطب ولا يابس، ولا يقبل الحرق والالتئام والكون والفساد لأنّ الجهة موجودة فإنّها مقصد المتحرّك وجهة[٧٥] الإشارة. ولا تنقسم، وإلاّ فالمواصل إلى نصفها إن تحرّك لم يصل بعد، وإلاّ فهو هي، ولا بدّ من محدّد كري الفوق والتحت، الطبيعين، بمحيطه ومركزه ولا يتحرّك مستقيمًا، وإلاّ فليس بمحدّد، فلزم ما ذكرناه، لأنّها بحركة // مستقيمة، فهو بسيط وإلاّ قبل **[33B]** الخرق، فيمكن حصول وضع كلّ جزء للآخر، ففيه ميل فيتحرّك بالاستدارة وليست طبيعيّة، وإلاّ انقضت؛ ولا قسريّة لأنّها بخلافها، وفساده مذكور في كتبنا الحكميّة.

وإمّا عنصريّ وهي أرض وماء وهواء ونار كرات منطو بعضها على بعض إلاّ الماء.

قالوا: والحركة مسخّنة فالنار لطيفة حارّة جدًّا، والأرض بالعكس، والمتوسّط[٧٦] يتلوهما.

وأورد: فالأرض أبرد من الماء، والنار في غاية الرطوبة، لأنّها قبول الأشكال لا سهولة الالتصاق، وإلاّ فالهواء يابس.

قالوا: ويتقلّب بعضها إلى بعض، كالنار عند الانطفاء، وهواء الكوز المبرّد بالجمد والماء كفعل أصحاب الأكسير.

وإلى ما لا يشابه وهو المركّب.

---

(٧٥) ومتعلّق (ت).

(٧٦) وما بينهما (ت).

قالوا: إذا اختلطت العناصر كسرت سورة كيفيّة هذا تلك كيفيّة ذاك(٧٧) وبالعكس، فيحصل المزاج.

قلنا: فالكاسر مكسور، لوجوب مقارنة المعلول للعلّة.

ولا يُقال: الكاسر الصورة، لأنّه بواسطة الكيفيّة ويعود المحذور.

[34A] وأمّا ما ليس // بجسم ولا عَرَض(٧٨)، فإمّا هيولى أو عقل أو نفس فلكيّة وقد مرّ، أو بشريّة وسيأتي. وأمّا الشياطين فقال أصحابنا أجسام لطيفة قادرة على التشكّل بأشكال مختلفة، وأنكرتها الفلاسفة، وأوائل المعتزلة، لأنّها إمّا لطيفة فلا تقوى، أو كثيفة فنشاهدها.

قلنا: بمعنى عدم اللون وإبصار الكثيف لا يجب.

وقال بعض الفلسفيّة: ماهيّاتها مخالفة بالنوع للنفس. - وقال الآخرون النفس البشريّة إن كانت شرّيرة فيشتدّ بعد المفارقة انجذابها لمشاكلها فتعاونها عليه فهي شيطان وبالعكس مَلَك.

---

(٧٧) كيفيّة ذاك (- المخطوط).

(٧٨) بمتحيّز ولا حال فيه (ت).



خاتمة وفيها نظران

أ: في الوحدة والكثرة

مسألة: كلّ موجودين يتمايزان بالتعيّن. - وهو ثبوتيّ خلافًا لأصحابنا قالوا[٧٩]:

أ: فله تعيّن آخر ويتسلسل. - ولقائل أن يقول: يتميّز التعيّن بنفسه.

ب: وأيضًا[٨٠] فتعيّنها بعد وجودها ويدور؛ أو فلها تعيّنان. - ولقائل أن يقول: توجد به.

ج: وأيضًا[٨١] فيغاير الماهيّة، ولا يتّحد وجودهما، فهي اثنان وكذا الكلّ // . [34B]

ولقائل أن يقول: لا يتّصف بالوجود إلاّ المجموع. - وقلنا: هذا موجود فجزؤه الهاذية أولَى.

مسألة: الغيران إمّا مثلان، وهما المشتركان في صفات النفس؛ أو اللذان يقوم أحدهما مقام الآخر؛ والأوّل يرادف للتماثل والثاني مستعار

---

(٧٩) بالتعيّن فقال أصحابنا (ت).

(٨٠) وأيضا (- ت).

(٨١) وأيضا (- ت).

منه؛ أو مختلفان فإمّا ضدّان وهما الوصفان الوجوديّان اللذان يفترقان لذاتيهما كالسواد والحركة.

والغيران هما الشيآن عند المعتزلة وعند[٨٢] أصحابنا اللذان يجوز افتراقهما بزمان أو مكان أو وجود؛ وتصوّرها بديهيّ لأنّه جزء مخالفة السواد للبياض ومماثلته للسواد.

مسألة: لا يجتمع المثلان، خلافًا للمعتزلة، لنا: لا تمتاز بذات ولا لازم ولا عَرَض فتتّحد.

قالوا: حكم الشيء حكم مثله؛ قلنا: يوجب الاتّحاد.

ولقائل أن يقول: عدم الامتياز لا يوجب الاتّحاد.

مسألة: التغاير والتماثل والتخالف ليست زائدة، خلافًا لبعضهم.

قالوا: مغايرة السواد للبياض توجد دونهما، ولا بدّ أن تماثل أو تخالف غيرها وكذا القول فيه، والتزموا ما لا نهاية له. - قلنا مرّ بطلانه.

[35A] ولقائل أن يقول: اعتباريّة // تنقطع بانقطاعه.

ب: في العلّة والمعلول

تصوّر التأثير بديهيّ، لأنّ الخاصّ كقطعة اللحم كذلك.

مسألة: العدم ليس بعلّة ولا معلول، خلافًا للفلاسفة.

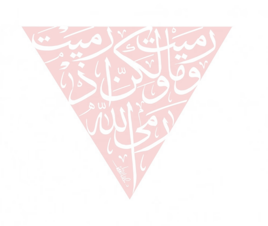
لنا: التأثير يستدعي أصل الحصول. - قالوا: كما يستدعي الوجود مرجّحًا.

قلنا: العدم نفي محض.

مسألة: المعلول الشخصيّ ليس له علتان مستقلّتان، وإلاّ فيستغني حال افتقاره.

---

(٨٢) وزاد (ت).



مسألة: والنوعيّ يعلّل بمختلفين، خلافًا لأكثر أصحابنا. - لنا: المخالفة والمضادّة معلولا السواد والبياض. - قالوا: إفتقار المعلول إلى علّة إمّا لذاته ولوازمه، فليس غيرها، وإلاّ فليست علّة.

قلنا: إفتقاره إلى مطلق وتعيّنها من جهتها.

مسألة: يجوز صدور معلولين عن علّة واحدة، خلافًا للفلاسفة والمعتزلة.

لنا: الجسميّة علّة المكان(٨٣) والقبول.

قالوا: المصدران متغايران فإمّا داخلان في مركّبه(٨٤). أو خارجان ويعود البحث أو أحدهما فهي مركّبة(٨٥).

قلنا: إعتبار عقليّ، كمحاذاة المركز وسلب الباء والجيم عن الألف.

مسألة: يجوز // مشروطيّة تأثير العلّة العقليّة، خلافًا لأصحابنا. [35B]

لنا: شرط قبول الجوهر للعَرَض انتفاء ضدّه.

ولقائل أن يقول: ليس عقليًّا.

مسألة: ويجوز تركّبها، خلافًا لأصحابنا.

لنا: لا نتيجة إلاّ عن مقدّمتين، ولا يوجب صفة العشريّة إلاّ مجموع آحادها.

قالوا: فلا يوجب المجموع. - قلنا: ينتقض بما مرّ.

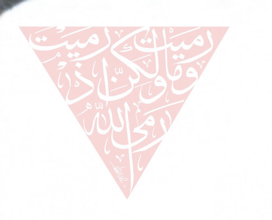
ولقائل أن يقول: ليست النتيجة معلولة.

---

(٨٣) التحيّز (ت).

(٨٤) أو أحدهما فتتركّب (ت).

(٨٥) أو خارجان أو أحدهما ويعود البحث (ت).



إلهي إنّني معترف بتقصيري، عارف باحتياجي إليك، وافتقاري إلى رحمتك، فأفقر على ما يزيدني عجزًا عن معرفتك حتّى تبتهج نفسي بذلك الحقّ؛ إنّك على ما تشاء قدير. - وقل، ربّ زدني علمًا.



[36A]

<الركن الثالث في الإلهيّات>

وفيه أقسام: الأوّل في الذات؛ والاستدلال إمّا بحدوث الأجسام كطريقة الخليل عليه السلام[1] كلّ حادث له محدث لأنّه ممكن لأنّه وُجد بعد العدم.

واعترض: المعدوم نفي فلا يقبل؛ ورُدّ: نعني بقاء الماهيّة أو بطلانها لا تقرّرها.

ولقائل أن يقول: الماهيّة من حيث هي ليست معدومة.

فاعترض بأنّها وجَبَ وجودهما بعد امتناعه لأنّ[2] الشيء بشرط سبقه بالعدم ليس أزليًا فلصحّة الوجود أوّل.

ورُدّ: بأنّ ذلك لحضور وقتيهما، لا للماهيّة من حيث هي وأيضًا: إن وجد قبل بلحظة فأزليّ.

ولقائل أن يقول: معنى الأزل نفي الأوّليّة، وبداية الصحّة من جهة الحدوث فقط، وتعيين الوقت من خارج، ومع توهّم عدمها تتصوّر بداية أخرى وليس أزليًا.

وإمّا بإمكانها لكثرها وإمّا بحدوث الأعراض، كانقلاب النطفة

(١) لأنّ (ت). كطريقة... السلام (- ت).
(٢) بأنّها كانت ممتنعة ووجبت لأنّ (ت).

علقة، ثمّ مضغة، وليس المؤثّر الإنسان، ولا أبويه، ولا القوّة المولّدة،
[36B] وإلاّ فإن شعرت فهي موصوفة بالحكمة؛ وإلاّ فإن تساوت أجزاء النطفة //
صارت كرّة لأنّ القوّة البسيطة - عندهم - إنّما تفعل في البسيط كُرّة،
وإلاّ، فكرّات فلا بدّ من مؤثّر غيرها.

وإمّا بإمكانها لتساوى الأجسام في الجسميّة فاختصاص عرض ما ببعضها ممكن.

مسألة: مدبّر العالم واجب الوجود: وإلاّ، فله مؤثّر فإمّا أن يدور فيتقدّم الشيء على نفسه، أو يتسلسل، فمجموع السلسلة ممكن، لافتقاره إلى جزئه، فالمؤثّر إمّا المجموع، أو بعضه، فيتقدّم الشيء على نفسه بمرتبة أو مرتبتين؛ والخارج عنهما واجب، فهو أزليّ أبديّ.

قيل: ممكن، والوجود أولَى، ولو سلّم فالعلّة الحدوث وهو قديم.
- قلنا: بَطَلا.

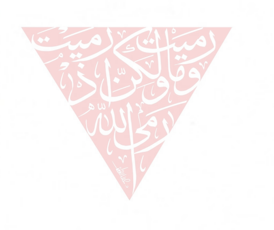
قيل: إن عنيت بالتقدّم الزمانيّ، فلا تأثير؛ أو الذاتيّ فإمّا كونه مؤثّرًا فتُلزم الشيء على نفسه، وإلاّ فبيّن ما تعني ووجوده وعدم[٣] التقدّم به.

قلنا: كونه ما لم يوجد لا يؤثّر وهو ظاهر. - قيل: المجموع يشعر بالتناهي.

قلنا: نعني بحيث لا يبقى شيء خارج السلسلة.

قيل: التسلسل واجب، لأنّ المؤثّر في الحوادث المحسوسة إمّا محدث فذاك، أو قديم، فإن لم يتوقّف تأثيره على شرط، فهي قديمة، وإلاّ
[37A] // فإن لم تفتقر[٤] وقت لا عن مرجّح وينسدّ باب إثبات الصانع؛ وإن افتقرت لم يكن بمؤثّر تامّ[٥] وإن توقّف فإمّا قديم ونعود؛ أو محدث، فإن كان مقارنًا، فشرط حدوثه إمّا هذا، ويلزم الدور؛ أو آخر، فذاك؛ وإن كان

(٣) وامتناع (ت).
(٤) فإن لم تفتقر (- ت).
(٥) وإن افتقرت لم يكن بمؤثّر تامّ... (- ت).



سابقًا، وهذه المؤثّريّة حادثة فعلتها إمّا وقد عُدم؛ أو الحادث فيدور أو آخر فذاك[٦].

قلنا: المختار يرجّح بلا مرجّح.

قيل: معارَض بوجهين:

أ: أنّ وجوده يماثل وجود الممكنات، كما مرّ، فإن عرض لماهيّة افتقر، فعلّته إمّا الماهيّة، وهي معدومة؛ أو غيرها، فالواجب ممكن؛ وإن لم يعرض فحدوثه جائز للتماثل.

قلنا: وجوده عينه.

ب: لو كان <واجبًا> كان قديمًا، بمعنى أنّه موجود مع كلّ زمان يفرض وقبله، وهي زمانيّة فالزمان قديم. - لا يُقال تقديرًا، لأنّا نقول: فلا يعقل التقدّم.

قلنا: كتقدّم بعض أجزائه على بعض.

مسألة: وموجود، خلافًا للملاحدة، لنا: المعدوم لا يتميّز.

قيل: واسطة. - قلنا: بطل بالضرورة والبرهان. - قيل: عدم السواد مميّز عن عدم البياض ويصحّح حلوله. // - قلنا: فالمتحرّك [37B] معدوم وهو سفسطة.

فعورض بأنّه يساوي الممكن في الوجود، فيمكن، إمّا للمماثلة أو التركيب إن خالف. - قلنا: وجوده عينه.

<القسم> الثاني في الصفات

وهي **إمّا سلبيّة**. مسألة: ماهيّته - تعالى - تخالف الكلّ لعينها، خلافًا لأبي هاشم في أنّها تخالف بحالة توجب الموجوديّة والحييّة

---

(٦) وإن كان سابقًا فالمؤثّر في هذه المؤثّريّة إمّا... أو الحادث فذاك (في المخطوط).



والعالميّة والقادريّة؛ ولابن سينا في أنّها الوجود غير العارض، وهو مشترك.

لنا: لو لم تخالف بذاتها ماثلت، فاختصاصها بصفة إمّا لأمر ويتسلسل وإلاّ فالجائز غنيّ.

مسألة: وليست مركّبة وإلاّ فتفتقر إلى جزئها.

مسألة: وليس بمتحيّز، خلافًا للجسميّة، واستدلّ: الأجسام متماثلة، فإمّا حادثة أو قديمة؛ وأيضًا متساوية في التحيّز، فإن خالفها تركّب.

واعترض: قد تشترك المختلفات في لازم.

ولقائل أن يقول: تخالف بعارض.

والمعتمد: لو تحيّز انقسم، وإلاّ فهو أصغر الأشياء.

[38A] وأيضًا فعلم أحد الجزئين غير علم الآخر // فليس بواحد، وعلى هذا الإنسان الواحد علمًا.

مسألة: ولا يتّحد بشيء، وإلاّ فإن بقيا فاثنان وإلاّ فلا اتّحاد لعدمهما أو أحدهما.

مسألة: ولا يحلّ في شيء واستدلّ؛ حلوله إمّا واجب فيفتقر؛ وأيضًا فالمحلّ جسم أو عَرَض، فإمّا حادث أو قديمان؛ وإمّا جائز فيستغني عنه.

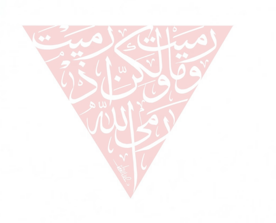
واعترض ورُدّ[7]: يوجب الحاليّة كالعلم، وأيضًا يوجب عقلًا يصيّره محلًا.

ولو سلّم فمشروط بحدوث المحلّ؛ والاستغناء مجرّد دعوى.

والمعتمد: إنّ المعقول من الحلول حصول العَرَض في الحيّز تبعًا ولا يصحّ عليه.

---

(٧) ورُدّ... (- ت).



مسألة: وليس في جهة، خلافًا للكراميّة.

لنا: البديهيّة لأنّه ليس بمتحيّز ولا حال بالضرورة[٨]؛ وأيضًا فمكانه يخالف الأمكنة وإلاّ فالحلوليّة محدثة لاستدعائها مخصّصًا مختارًا، وموجود لأنّ النفي لا يتميّز، ومشار إليه وإلاّ فالحال مثله، فإن كان بالذات فجسم وإلاّ فعَرَض.

تنبيه: ظواهر المجسّمة لا تعارض العقل، فإمّا أن نفوّض علمها إلى الله - تعالى - كالسلف ومَن وقف على «وما يعلم تأويله إلاّ الله»؛ أو نأوّلها تفصيلًا كأكثر المتكلّمين// . [38B]

مسألة: ولا يتّصف بحادث، خلافًا للكراميّة. - لنا: فصحّته من لوازم الماهيّة فهي أزليّة، لأنّها متوقّفة على صحّة وجودها أزلًا وهو يناقض الحدوث كما مرّ.

قالوا: إمكانها فقط. - قلنا: وهو على تحقّقها وهو على وجودها.

قالوا: ممكنة ولم توجد كالعلم. - قلنا: نفي محض فلا حكم عليه.

قالوا: معارض بأنّ الله - تعالى - لم يكن في الأزل فاعلًا للعالَم، ولا عالمًا بوجوده الآن، ولا رائيًا له مخبرًا بأنّا أرسلنا ولا ملزمًا أحدًا إقامة الصلواة.

قلنا: المتغيّر الإضافات وهي عدميّة.

ولقائل أن يستدلّ باستحالة الانفعال عليه.

مسألة: ويستحيل عليه اللذّة والألم، خلافًا للفلاسفة في اللذّة العقليّة، واستدلّ من توابع المزاج وليس بجسم.

ورُدّ: إنتفاء سبب واحد؛ والمعتمد أنّها لا تكون قديمة، لأنّه يتّصف بالحوادث فكذا الملتذّ به.

---

(٨) بالضرورة (- ت).

قالوا: ليس بالخلق، بل علمه بكامله المطلق، لأنّه أكمل علم بأكمل معلوم.

قلنا: يبطلها الإجماع.

مسألة: ولا يتّصف بلون ولا طعم إجماعًا؛ واستدلّ: ليس بعضها كمالًا ولا شرط الفاعليّة فليس أولى.

[39A] ورُدّ: في نفس // الأمر أو في عقلك، الأوّل بلا دليل، بل تستلزمه، وإن جهلنا لميّته، والثاني لا تجب مطابقته.

وإمّا ثبوتيّة

مسألة: الله - سبحانه - قادر، خلافًا لجمهور الفلاسفة. - لنا: العالم إمّا واجب الصدور عنه بلا شرط، فقديم؛ أو بشرط ويتسلسل معًا أوّلًا إلى أوّل؛ وإمّا جائز وهو المطلوب. - قيل: واجب، والأزل ينافي الحدوث، كالقدرة الأزليّة - عندكم - لا تقارن صحّة الوجود.

قلنا: لا يمنع التأثير، ولو سلّم فمعدوم قبل وقت الحدوث بلحظة(٩)، لأنّه لا يصير أزليًّا. - قيل: مشروط. - قلنا: بطل التسلسل. - قيل: الواسطة. - قلنا: باطل بالاجماع. - قيل: معارض بوجهين:

أ: إنّ حقيقته(١٠) على قولكم محال لوجوده.

ب: إنّ المصدر، إن كملت شروطه، امتنع الترك، وإلاّ، فإن لم ينضف إليه قصد فترجيح بلا مرجّح وإلاّ فليس بتامّ؛ وإن لم يستجمع وجب(١١).

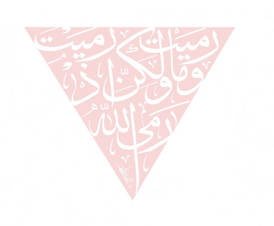
ويؤكّده أنّ المعتزلة قالوا: صدور الثواب والعقاب واجب،

---

(٩) فكان بحسب أن يوجد قبل بلحظة (ت).

(١٠) مفهومه (ت).

(١١) قلنا: المختار يرجّح بلا مرجّح... (في المخطوط).



لاستلزام تركهما الجهل أو الحاجة الممتنعين؛ وأصحابنا قالوا: يتعلّق القدرة والإرادة // بالمعيّنات ولا تغيُّر فهي واجبة؛ والكلّ قالوا: ما علم وجوده وجب، وإلاّ امتنع فلأمكنة. [39B]

ج: إنّ حصولها إمّا مع أحدهما وهو واجب؛ أو قبله، فيستلزم حصول وقته لأنّه شرطه وهو محال. - قلنا: لا يستلزم.

د: إنّ الترك عدميّ لأنّه لا فرق بينه وبين «لم يفعل» فليس بمقدور.

ولا يُقال: فعل الضدّ، لأنّا نقول: فلم يخل عن ضدّ العالم.

ب: إنّ ثبوته متعذّر لوجوه(١٢):

أ: أنّ القادريّة إمّا أزليّة فيستدعي صحّة الأثر، أو حادثة فلها مؤثّر، وليس مختارًا وإلاّ عاد البحث؛ ولا يُقال: هي المُكنة من الإيجاد فيما لا يزال لحضور المانع، لأنّا نقول: إن أمكن ارتفاعه فليفرض، وإن امتنع فدائمًا، وإلاّ صار الممتنع واجبًا.

قلنا: أزليّة ولأمكنة من الممتنع.

ب: إنّ المقدور ثابت، لأنّه متميّز لاختصاصه بالمقدوريّة، وللتردّد بينه وبين آخر، فلا يتعلّق به، وإلاّ لزم الدور، أو إثبات الثابت. - لا يُقال: الشرط التحقّق والمتعلّق الوجود، لأنّا نقول: فالمتعلّق ليس بثابت، لكنّه مقدور، فما ليس بثابت ثابت.

قلنا: في الخارج ممنوع، وفي الذهن // لا ينتج دعواكم. [40A]

ج: أنّها قديمة، وقد فنيت عند وجود العالم. - قلنا إضافة.

د: أنّه يمكنه الإيجاد، فالموجوديّة ليست نفس الأثر لأنّ لفظه

---

(١٢) هذه الألفاظ «ب: إنّ ثبوته...» إلخ هي الجزء الثاني للتقسيم الذي بدأه في نهاية صفحة المخطوط [39 A].



ليسها، لأنّه ليس صفة للموجد لعوق عكس نقيضه، ولا وجوده، وإلاّ فقولنا لأنّ القادر أوجده بمثابة لأنّه وُجد، فإمّا ممكنة تقع بالمختار، أو واجبة فيجب.

مسألة: وعالم، خلافًا لقدماء الفلاسفة.

لنا: أفعاله محكمة حسًّا، والكبرى بديهيّة. - قيل: الواسطة. - قلنا: بطلت

قيل: تعنون بالمحكم إمّا[١٣] المطابق للمنفعة أو المستحسن، وليس من كلّ الوجوه للشرور المشاهدة ولإمكان وجود الأكمل ومن بعضها لا يدلّ لأحكام فعل الساهي وإلاّ فاذكروه.

قلنا: الترتيب العجيب والتأليف اللطيف. - قيل: لا يدلّ على العلم، كالجاهل والنحلة. - قلنا: البديهة تفرّق؛ والنحلة تعلم بعلمها فقط. - قيل: معارض بوجهين:

أ: إنّه نسبة بينه وبين المعلوم وغير ذاته لا محالة، فالواحد فاعل وقابل ونسبة القبول الإمكان // والفعل الوجوب. -.قلنا: الإمكان العامّ ولا ينافي. [40B]

ولقائل أن يقول: هو هنا بمعنى لا يجب فينافي.

ب: إنّه ليس صفة نقصٍ ولا كمال، وإلاّ فيستكمل. - قلنا: خطابيّ وكونه كمالًا بديهيّ.

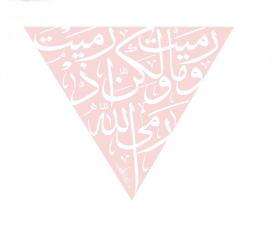
ولقائل أن يجيب: (؟) بأنّ كمال العلم مستفاد منه فلا استكمل.

مسألة: وحيّ اتّفاقًا، ومعناه انتفاء الامتناع عند الفلاسفة، وأبي

---

(١٣) إمّا (- ت).

(١٤) الأرجح أنّه عبد الرحيم بن محمّد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخيّاط، المتوفّى عام ٣٠٠ هـ/ ٩١٢ م شيخ المعتزلة ببغداد. وهناك أبو الحسين - أو الحسن - البصريّ، محمّد بن علي الطيب المتوفّى ٤٧٦ هـ/ ١٠٤٤ م أحد أئمّة المعتزلة. =



الحسين(١٤) وصفة توجبه عندنا، واستدلّ بأنّه مصحّح العلم والقدرة. - ورُدّ: إلاّ في الواجب فإنّه ذاته، والمعتمد أنّ الامتناع عدميّ فنفيه ثبوت.

مسألة: ومريد اتّفاقًا، وهي غير العلم عندنا، وعند أبي علي وابنه. والعلم بمصلحة الفعل ومفسدته عند أبي الحسين، وكونه غير مغلوب ولا مستكره عند النجّار، وكونه عالمًا بفعله، وآمرًا بغيره عند الكعبيّ(١٥).

لنا: وقوع الفعل في وقت مع إمكانه في غيره يستدعي مخصّصًا، وليس القدرة لأنّ نسبتها على السويّة، ولا العلم وإلاّ لزم الدور، لأنّه تابع للمعلوم، ولا سائر الصفات وهو ظاهر فهو هي.

ولقائل أن يقول: خاصّ بالأفعال الزمانيّة.

قيل: الوقت جزؤها فيمتنع دونه، وليس سلبيًّا // لأنّ نقيضه **[41A]** كذلك، ولا نفسه وإلاّ بطل ببطلانه. - لا يُقال: فيدوم هذا الإمكان مع الأثر، لأنّا نقول: بناءً على ثبوت المعدوم. - قلنا: هذا المتحرّك يمكن سكونه وليس معدومًا.

قيل: شرطه الوقت. - قلنا: إن كان معدومًا فلا يؤثّر، وإلاّ عاد البحث.

ولقائل أن يقوله على الوقت. - قيل: تتولّد الحوادث عن الحركات السماويّة ولا يتقدّم للمتأخّر لاقتضائها ذلك. - لا يُقال: فمَن خصّص الأفلاك، لأنّا نقول: لا زمان عند الفلاسفة، لأنّه مقدار الحركة، ولا عندكم، لأنّه محدث.

= **تاريخ بغداد** ١١/ ١٧ - **لسان الميزان** ٤/ ٨. **تاريخ بغداد** ٣/ ١٠٠ - **لسان الميزان** ٥/ ٢٩٨.

(١٥) أبو القاسم عبدالله بن أحمد البلخي الكعبي تلميذ الخيّاط. (٢٧٣-٣١٩ هـ/ ٨٨٦-٩٣١ م) تكلّم في صفات الله تعالى وكان مخالفًا لقدريّة البصرة، وهو من المعتزلة. **التبصير**، ص ٨٤. **الملل والنحل**، ص ٧٦. **الفرق بين الفرق**، ص ١٨١. **تاريخ بغداد** ٩/ ٣٨٤.



قلنا: سيبيّن أنّ لا مؤثّر إلاّ الله. - قيل: المخصّص القدرة واستواء نسبتها لا يمنع كالإرادة، وإلاّ فلها إرادة أخرى. - لا يُقال: كانت على صفة توجب تعلّقها به، لأنّا نقول: فالمؤثّر موجب، وأيضًا فنقوله في القدرة.

قلنا: مفهوم المصدريّة غير المخصّصيّة، ويُرَدُّ عليه: تغاير العلوم لتغاير معلوماتها والتزمه أبو سهل[١٦]. - قيل: العلم لأنّ العلم باشتمال الفعل على المصلحة داع إلى الإيجاد // بل أولى، فإنّه لو علم إنسان [41B] مضار جهنّم، وله إرادة دخولها، لم يدخل، وأيضًا لا يوجد إلاّ ما علم وجوده.

قلنا: سنبيّن امتناع التعليل والعلم تابع لكونه بحيث سيُوجَد فيدور.

قيل: معارض بأنّها إمّا لفرض فيستكمل وإلاّ، فعبث.

قلنا: لا غرض والتعلّق واجب لذاتها.

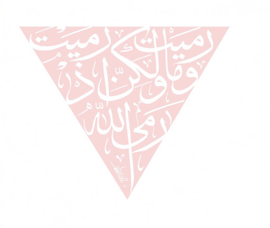
مسألة: وسميع، بصير اتّفاقًا، ومعناه علمه بالمسموع والمبصر، عند الفلاسفة وأبي الحسين.

لنا: حيّ فيصحّ اتّصافه بهما، فيتّصف، وإلاّ فبضدّهما والنقص عليه محال.

قيل: لا يمتنع لمخالفتها حياتنا، أو لأنّ ذاته غير قابلة أو لتوقّفهما على شرط محال عليه، كما عند الحكماء، ولو سلّم فيخلو عنهما كما مرّ، ولو سلّم فمورد (؟) استحالة النقص الإجماع وهو سمعيّ، فنتمسّك به أوّلًا، لأنّ صرفهما إلى العلم مجاز، لا يجوز إلاّ لمعارض، فيفتقر الخصم إلى صحّة نقيضه.

---

(١٦) الأرجح أنّه أبو سهل بن المعتمر الهلاليّ البغداديّ، (المتوفى ٢٠٠ هـ/ ٨٢٥ م)، فقيه معتزليّ مناظر، إليه تنسب فرقة البشريّة المعتزلة، له عدّة مصنّفات. **الأعلام** ٢/ ٥٥. **طبقات المعتزلة**، ص ٥٢. **دائرة المعارف الإسلاميّة**، ٣/ ١٦٥. **أمالي المرتضى** ١/ ١٣١.



ولقائل أن يقول: السمك لا يسمع والعقرب لا يرى، واستدلّ السميع البصير أكمل. قالوا: حدّها كذلك[١٧] وضدّهما نقص //، [42A] فأخذنا أكمل.

وعورض بالمشي، فإن خصّص بالأجسام فكذا الآخران.

مسألة: ومتكلّم اتّفاقًا، ومعناه عند المعتزلة إيجاد أصوات دالّة على معان مخصوصة في أجسام مخصوصَة، والنزاع هل هو موضوعه اللغويّ.

وعند أصحابنا بكلام النفس القائم به القديم الواحد وأنكرته المعتزلة.

إحتجّ أصحابنا بوجوه:

أ: ما مرّ بأنّ النقص عرفًا العجز عن التلفّظ، وثبوت أمر بلا مأمور.

قالت المعتزلة: التصوّر سابق، وليس إلاّ الحروف والأصوات أو تخيّلهما، فإن قلتم الأمر طلب. - قلنا: بل إرادة، وحيث فرّقتم، قلتم: يأمر بما لا يريد، ويتوقّف على كونه متكلّمًا فيدور.

ب: أفعاله - سبحانه - تفتقر إلى مخصّص، لجواز التقدّم والتأخّر عليها، فكذا أفعال العباد المتردّدة بين الحظر والإباحة، والوجوب والندب، وليس المخصّص الإرادة لوجودها دون الأمر[١٨] فهي الكلام. - وردّ: المعنى يريد عقاب تارك الفعل الفلانيّ أو ثوابه //. [42B]

ولقائل أن يقول: إنّما دلّ التردّد على صحّة الاتّصاف بواحد لا بعينه.

ج: أنّ الله - تعالى - مطاع فهو أمرناه. - وردّ: إن عنيتم نفوذ قدرته فصحيح، وإلاّ، فيعود.

---

(١٧) السميع البصير أكمل، قالوا حدّها كذلك (- ت).

(١٨) لوجود الأمر دونها (ت).



د: الإجماع. - وردّ: في الإطلاق فقط.

والمعتمد تكليم موسى - عليه السلام - لا يُقال: موضوعه لغة الحروف والأصوات فليس صرفه لذلك المعنى أولَى لأنّا نقول أولَى لقوله «إنّ الكلام لفي الفؤاد».

ولا يُقال إثباته بالسمع دور، لأنّا نقول: ليس ممّا يتوقّف العلم بصدق الرسول عليه.

مسألة: وباق بنفسه، خلافًا لأبي الحسين.

لنا: البقاء صفة ترجّح الوجود وهو واجب، وأيضًا فبقاؤها، إمّا بنفسها فهي أقوى، أو بالذات، ويدوّر، أو بآخر ويتسلسل ويدوّر.

ولقائل أن يقول: أمور اعتباريّة تنقطع عند انقطاع الاعتبار.

وليس في الشاهد لأنّ شرطه الحصول الثاني، فيدور؛ فإن قلت نفس الحصول قلت فنفس الذات.

[43A] قالوا: لم تكن باقية حال الحدوث؛ قلنا: ولم تكن // حادثة وقد مرّ أنّه ليس بزائد، فإن قلت الحدوث نفس حصوله، قلت فكذا البقاء.

مسألة: وعالم بكلّ معلوم، خلافًا للفلاسفة وبعض المسلمين.

لنا: جائز في الكلّ، فاختصاصه بالبعض لمخصّص.

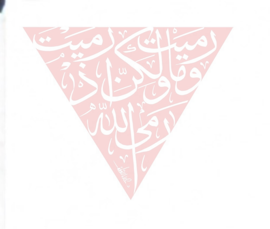
قالوا: فيعلم كونه عالمًا ولا يتناهى مرارًا لا تتناهى (؟).

لا يُقال: هو نفس العلم به، لأنّا نقول: الإضافة إلى هذا غيرها إلى ذاك.

قلنا: اللانهاية في الإضافات وهي عدميّة.

وقيل: لا يعلم ذاته، لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه محال.

لا يُقال من حيث أنّه عالم يغايره معلومًا وهو كاف، لأنّا نقول: حصوله متوقّف على قيامه المتوقّف على المغايرة ويدوّر.



قلنا: منقوض بعلمنا بأنفسنا.

وقيل: لا يعلم غيره، لأنّه انطباع أو إضافة فيتكثّر.

قلنا: في اللوازم.

وقيل: لا يعلم الجزئيّات لأنّ كون زيد في الدار إن بقي كان جهلًا، وإلاّ فتغيّر.

قلنا: في الأحوال والإضافات كما أنّه قبل الحادث وبعده.

وقيل: لا يعلم بها قبل وقوعها(١٩).

أ: أنّ المعلوم متميّز؛ وعورض بعلمنا بطلوع الشمس غدًا.

ب: لو علمها وجب وقوعها، وإلاّ فهو جهل // ويلزم الجبر. [43B]

قلنا: نلتزمه. - وقيل: لا يعلم غير المتناهي لوجوه:

أ: أنّ المعلوم يزيد وينقص. - قلنا: لا يدلّ على التناهي.

ب: أنّه متميّز فيتناهى. - قلنا: المتميّز كلّ واحد.

ج: أنّ العلم بهذا غيره بذاك، لوجود أحدهما مع عدم الآخر، فعلوم بلا نهاية موجودة.

وأجيب إضافات عدميّة. - ورُدّ بأنّ العلم متوقّف عليها فهي موجودة وإلاّ فهو معدوم وقد مرّ أنّ أبا سهل التزمها.

مسألة: وقادر على كلّ شيء، خلافًا لجميع الفرق.

لنا: مصحّح المقدوريّة الإمكان وهو مشترك، فاختصاصها بالبعض بمخصّص، فلا مؤثّر غيره؛ وإلاّ فإن وقع بهما اجتمع مستقلاّن، أو بأحدهما فترجيح بلا مرجّح؛ وإلاّ فيقع بهما حاله لا يقع.

---

(١٩) المعدوم لوجهين (ت).

الحكماء: لا يصدر عن الواحد إلاّ واحد وقد مرّ؛ الثنويّة: لا يفعل الشرّ وإلاّ فهو خيّر شرّير معًا.

قلنا: إن عنيتم موجدهما فمسلّم وإلاّ فابّدوه.

[44A] النظّام: فعل القبيح محال لدلالته على الجهل أو // الحاجة. - قلنا: بل يفعل ما شاء؛ ولو سلّم فالامتناع من جهة الداعي فقط، فإنّ انجزام إرادة الترك داع إلى منع الفعل. عبّاد[٢٠]: الأفعال إمّا واجبة، أو ممتنعة للعلم. - قلنا: فلا مقدور إذًا؛ وأيضًا فليسا ذاتيّين، وأيضًا العلم بالوقوع تابع له، فيتأخّر عن القدرة، فلا يبطلها.

البلخي[٢١]: لا يقدر على مثل مقدورنا، إمّا طاعة أو سفه أو عبث وهو محال.

قلنا: الفعل حركة أو سكون وتلك أحوال من حيث صدورها عنّا.

أبو علي وابنه وأتباعهما؛ يقدر على مثل مقدورنا لا على نفسه وإلاّ فإذا أراده وكرهناه، يوجد للداعي ويمتنع للصارف. - قلنا: العدم للصارف إن لم يخلفه سبب آخر.

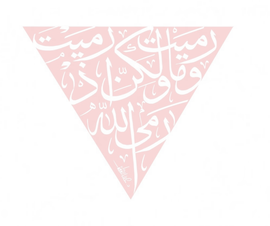
مسألة: وله علم وقدرة وحياة، خلافًا للمعتزلة والفلاسفة، ويوجب العالميّة والقادريّة والحييّة، عند مثبتي الحال منّا؛ وهي نفسها عند نفاتها لأنّ الثالث لا دليل عليه.

[44B] أبو علي الزائد ثابت معلوم، وأبو هاشم حال لا نعلم // ولا يسمّيانه إلاّ علميّة.

---

(٢٠) عبّاد بن سليمان البصريّ المعتزليّ (مجهول)، تبعته فرقة عرفت باسمه. نادى بنفي العلم عن الله تعالى قبل وجود الأشياء، ورأى قتل مخالفيه.
معجم الفرق الإسلاميّة، ص ١٦٨. **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة**، ص ٢٨٩. **طبقات المعتزلة**، ص ٧٧. **الفهرست لابن النديم**، ص ٢١٥.

(٢١) البلخي هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد البلخي الكعبي سبقت ترجمته.



ورُدّ: الثاني بامتناع ثبوتها للغير، الفلاسفة؛ العلم انطباع والمعلومات مختلفة ولا يكثر إلاّ اللوازم ويقولون صفة خارجة متقوّمة بالذات، وهو مرادف؛ فظهر الاتّفاق على ما يقوله نفاة الأحوال.

لنا: لوجود[٢٢] زائد للعلم بالذات دونه.

ولقائل أن يقول: فالوحدة إذن زائدة.

قالوا: فتفتقر وعلّتها ليس إلاّ الذات فهي فاعلة وقابلة. - قلنا: تقدّم.

قالوا: العالميّة واجبة فتستغني. - قلنا: لا نثبتها، ولو سلّم فليس بالذات.

قالوا: فتشاركه في القِدم فيتماثلان فليس أحدهما صفة أولى. - قلنا: القدم سلبيّ.

قالوا: يغاير الذات فهو قول بقدماء متغايرة. - قلنا: إن عنيتم التخالف فصحيح، ولا نطلقه لعدم الإذن؛ أو المفارقة فممنوع وإلاّ فأبّدوه.

قالوا: يتعلّق بمعلومنا، فيماثل فهو حادث. - قلنا: إشتراك في بعض اللوازم ولو سلّم فقديم كالوجود.

ولقائل أن يقول: الوجود مشكّك.

قالوا: فثمّ (؟) علوم بلا نهاية كالمعلومات. // - قلنا: وارد في الكلّ. [45A]

مسألة: وليس مريدًا لذاته، خلافًا للنجّار.

لنا: ما مرّ.

---

(٢٢) لوجود (- ت).



واحتجّ الجبائيّان: فيريد كلّ مراد قياسًا على العلم، ولأنّ تخصيصه بالبعض بلا مرجّح. - ورُدّ الأوّل: تمثيليّ (هكذا)؛ والثاني: تختصّ لذاتها.

مسألة: وإرادته واجبة القدم، خلافًا للمعتزلة في أنّها محدثة لا في محل، والكراميّة في أنّه يخلقها في ذاته.

لنا: فتفتقر إلى مخصّص ويتسلسل. - ولقائل أن يقول: ترجّح غيرها، وهي بلا مرجّح.

مسألة: وكلامه قديم، خلافًا للمعتزلة والكراميّة.

والجمهور يعتقدون أنّ الخلاف في القدم فقط وقد مرّ. - لنا: وجهان:

أ: الإجماع لأنّ القائل بالحدوث لا يقول به.

ب: لو حدث فإمّا في ذاته وقد بطل، أو في غيره فليس صفة، وإلاّ فالجسم محرّك بحركة غيره.

قالوا: أمر بلا مأمور عبث.

أجاب: عبدالله بن سعيد بأنّ الأمر وسائرها من عوارضه عند حدوث المكلّفين.

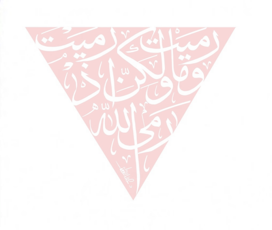
[45B] فلا دليل عليه، لأنّا لم نثبته // إلاّ بها.

ولقائل أن يقول: يثبت المعروض بعارضه.

وجمهور أصحابنا بأنّ المعدوم مأمور إمّا على تقدير الوجود، أو لما استمرّ المكلّف مأمورًا، كإنسان أُخبِر بولد ما وصّى مَن يقول له أباك كان يأمرك بالخير.

ورُدّ الأوّل: فالجماد مأمور.

قالوا: لو كان «إنّا أرسلنا أزليًا» كان كذبًا. - قلنا: الخبر واحد ويختلف بالإضافات والأوقات.



قالوا: ناسخ ومنسوخ إجماعًا وهي صفة حادث (هكذا). - قلنا: عائدة إلى الحروف ولا نزاع.

مسألة: وواحد، خلافًا لبعض أصحابنا في أنّه أمر ونهي وخبر واستخبار ونداء.

لنا: الأمر والنهي إخبار عن ترتّب الثواب أو العقاب على الفعل أو الترك وكذا سائرها.

ولقائل أن يقول: دلالة الأمر على الطلب ذاتيّة وعلى الخبر عَرَضيّة.

مسألة: وصِدْق وإلاّ فهو نقص؛ وأيضًا فقديم، فكان يمتنع الصدق، لكنّه جائز بالضرورة للعلم. - لا يُقال: اللفظ فقط، لأنّا نقول للمعتزلة: ويلزمكم لتجويزكم الحذف والإضمار لحكمة فيرتفع الوثوق بالنصّ.

ولقائل أن يقول: إنّما جوّزنا ما لا يرفع الوثوق //. [46A]

مسألة: ولم يثبت عندي صحّة سماعه وقياسه على الرؤية فاسد، لأنّ هناك مشترك وهنا لم يتعلّق إلاّ بالصوت فهو المصحِّح.

ولقائل أن يقول: الخفّة والثقل والحدّ مغايرة للصوت المشترك.

مسألة: التكوين أزليّ عند الحنفيّة.

لنا: إن أردتم المؤثّريّة فحادث، لأنّها نسبة، أو الصفة المؤثّرة فهي القدرة وإلاّ فأبْدوه.

قالوا: القدرة في الصحّة وهو في الوجود. - قلنا: الصحّة من الذات(٢٣) فيبطل غير القدرة، وإلاّ فتأثيره إمّا ممكن فيجتمع المستقلاّن والمثلان بالتأثير، أو واجب فليس بمختار.

ولقائل أن يقول: المتعلّقات مختلفة والوجوب لاحق.

---

(٢٣) الصحّة ذاتيّة (ت).

مسألة: ولا صفة غير السبعة أو الثمانية عند ظاهريي المتكلّمين وأثبت أبو الحسن اليد والوجه والاستواء؛ وأبو إسحاق[٢٤] القيام بالنفس؛ والقاضي[٢٥] إدراك الشمّ والذوق واللمس؛ وعبدالله بن سعيد القِدم والرحمة والكرم والرضى؛ ومثبتو الحال العالميّة والقدريّة والحييّة؛ وأبو سهل بحسب كلّ // معلوم ومقدور علمًا وقدرة ولا دليل على ذلك فيتوقّف. [46B]

قالوا: كلّفنا بكمال المعرفة، وطرقها الاستدلال بالأفعال والتنزيه عن النقائص فقط، ولا يدلاّن إلاّ على هذه.

قلنا: بل بما يتوقّف عليه الرسالة، ولو سلّم فلا دليل، ومن مذهبنا تكليف ما لا يُطاق ولو سلّم يمتنع الحصر[٢٦].

مسألة: وحقيقته غير معلومة عند الغزاليّ[٢٧] وضرار والحكماء، خلافًا لجمهور أصحابنا.

قالوا: نعلم وجوده وهو ذاته. - قلنا: المعلوم منه إمّا السلوب أو الإضافات المغايرة ولا يستلزمان العلم بها؛ وأيضًا فلا يكتسب التصوّر كما مرّ.

مسألة: وتصحّ رؤيته، خلافًا للكلّ، لأنّ المشبّهة والكراميّة إنّما جوّزوه لاعتقاد المكان والجهة.

لا يُقال: إن أردتم الكشف التامّ فمسلّم، أو الإبصار فممنوع اتّفاقًا؛ وإلاّ، فاذكروه.

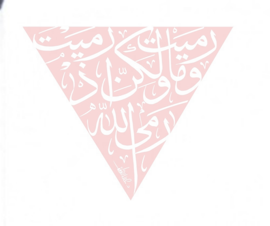
---

(٢٤) هو أبو إسحاق النظّام وقد وردت ترجمته سابقًا.

(٢٥) هو عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمذانيّ الأسد أبادي، أبو الحسين، (متوفّى ٤١٥ هـ/ ١٠٢٥ م) لقّب بقاضي القضاة، أصوليّ معتزليّ بل شيخ المعتزلة، له تصانيف كثيرة. **الأعلام** ٣/ ٢٧٣. **طبقات السبكي** ٣/ ٢١٩. **لسان الميزان** ٣/ ٣٨٦. **تاريخ بغداد** ١١/ ١١٣.

(٢٦) ولو سلم لا دليل على الحصر (ت).

(٢٧) الغزالي، أبو حامد محمّد بن أحمد المتوفّى ٥٠٥ هـ/ ١١١١ م. حجّة الإسلام الأصوليّ الفيلسوف المتكلّم المعروف، له الكثير من المؤلّفات في شتى العلوم. **طبقات الشافعيّة** ٦/ ١٩١. **شذرات الذهب** ٤/ ١٠. **وفيات الأعيان** ٣/ ٣٥٣.



قلنا : إذا رأينا شيئًا معلومًا أدركنا فرقًا من الحالين وليس عائدًا إلى الانطباع ولا إلى الشعاع.

[47A] واعتمد // أصحابنا أنّ الجوهر والعَرَض مشتركان في صحّة الرؤية فلها علّة مشتركة وليست الحدوث لأنّ جزءه عدم، فهي الوجود إذ لا غيرهما، فكذا في الغائب.

واعترض: لا نسلّم أنّ الجوهر مرئيّ، ولو سلّم فالصحّتان مختلفتان، لامتناع حصول إحديهما للآخر؛ ولو سلّم فعدميّة فلا تعلّل؛ ولو سلّم، فيعلّل المتماثلان بعلّتين كما مرّ؛ ولو سلّم، فالحدوث وجود مسبوق ولا يحصل إلاّ في الزمان الأوّل فليس فيه عدم، وإلاّ اجتمعا؛ ولو سلّم فهي الإمكان؛ فإن قلت عدميّ، قلت وكذا معلوله؛ ولو سلّم فوجوده ذاته وهي مخالفة؛ ولو سلّم فيعتبر زوال المانع كالحياة المصحّحة للجهل والشهوة، أو حضور الشرط ممنع تحقّقه هناك.

والمعتمد السمع:

أ: أنّ الرؤية معلّقة على استقرار الجبل فهي ممكنة.

لا يُقال: حال كونه متحرّكًا، وإلاّ لوجب حصولها لحصول المعلّق عليه وهو باطل إجماعًا، لأنّا نقول: المذكور الجبل فقط.

ب: لو كانت ممتنعة لما طلبها موسى.

[47B] ج: قوله: // ﴿إلى ربّها ناظرة﴾(٢٨) وليس تقليب الحدقة، فوجب حمله على مسبّبه وهو أقوى المجازات.

لا يُقال: ليس أولَى من حمله على الانتظار أو إضمار ثواب، لأنّا نقول: الأوّل سبب الغمّ والثاني مجاز، فالإضمار زيادة.

ولقائل أن يقول: الانتظار سبب النظار، لأنّه قبل الاستقرار في الجنة.

---

(٢٨) القيامة/ ٢٣.

قالوا: «لا تدركه الأبصار» وهو صفة مدح لأنّ ما قبله وما بعده كذلك، وأيضًا فلا تدركه دائمًا، لأنّه نقيض تدركه فيكذب.

قلنا: الإدراك أخصّ لأنه إحاطة.

قالوا: فنراه الآن لحصول الشرائط الممكنة له. - قلنا: لا يجب؛ ولو سلّم فرؤيته مخالفة فلا يشرط بها.

قالوا: فمقابل أو في حكمه كالعَرَض. - قلنا: محلّ النزاع ولو سلّم كذا هناك.

مسألة: الإلَه - تعالى - واحد؛ وإلاّ فإن صحّت المخالفة، فنقدر وقوعها وهو محال، لأنّه إن حصلا اجتمع النقيضان، أو أحدهما وليس أولَى؛ وأيضًا فعاجزيّة الآخر إمّا أزليّة وكذا الفعل أو حادثة فعُدم القديم وإلاّ يتحصّلان لأنّ امتناع هذا بذاك وإن امتنعت فقصد أحدهما بمنع الآخر، لكنّه ليس أولَى؛ فإن قيل علمه بالأصلح داع // إلى الترك، قلتُ: [48A]
الفعل لا يتوقّف على داع، وإلاّ فالداعي إلى القبيح ليس من فعل الله - تعالى -.

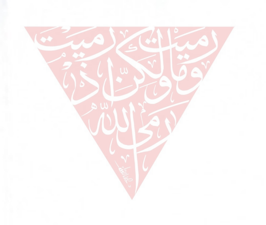
الثالث في الأفعال

مسألة: لا تأثير لقدرة العبد، عند الشيخ؛ وتؤثّر في حال، عند القاضي، ومع القدريّة، عند أبي إسحاق، ومع الإرادة وجوبًا بقدر الله عند أبي المعالي(٢٩) وأبي الحسين والفلاسفة؛ ومستقلّة، عند المعتزلة اختيارًا.

---

(٢٩) هو عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمّد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين الملقّب بإمام الحرمين. (٤١٩-٤٧٨ هـ/١٠٢٨-١٠٨٥ م). شافعي من كبار علماء الكلام الأشعريّ. له مصنّفات عديدة.

الأعلام ٤/ ١٦٠. **وفيات الأعيان** ١/ ٢٨٧. **طبقات السبكي** ٣/ ٢٤٩. **مفتاح السعادة** ١/ ٤٤٠.



لنا وجوه:

أ: إنّه حالَ الفعل إن امتنع الترك، فلا اختيار؛ وإلاّ، فلا بدّ من مرجّح، وليس من فعله، وإلاّ عاد البحث؛ فإن وجب معه فذاك، وإلاّ افتقر إلى مخصّص وقت الفعل.

ب: لو أثر لَعَلِمَ تفاصيله، وإلاّ فلا دليل على العلم القديم، ولأنّ القصد الكلّيّ لا يكفي في الجزئيّ وهو بعد العلم، لكنّه باطل للنائم؛ ولأنّ التحرّك تخلّلت حركته سكونات؛ ولأنّ فعله، عند الجبائيّة، إنّما هو علّة الحصول في الحيّز، والأكثر لا يعلمها.

ولقائل أن يقول: دليل العلم الإتقان، لا نفس الموجديّة.

ج: إذا أراد الله // تحريك جسم وهو تسكينه، فإن حصلا اجتمع [48A]
النقيضان إلى آخره.

قالوا: فلا يمكن من شيء لأنّه إن أوجده الله وجب؛ وإلاّ، امتنع فتكليفه عبث كالجماد.

لا يُقال: يحسن الأمر للاكتساب إمّا بمعنى وقوعه عند حصول العزم، أو إنّه مؤثّر في الحال؛ لأنّا نقول: إن استبدّ، وإلاّ عاد المحذور، والعزم إمّا به، وإلّا عادَ. والآخر اعتراف بالتأثير.

قلنا: ويلزمكم للعلم والداعي.

قالوا: أضاف، سبحانه، الفعل إلى العبد: **﴿مَن يعمل سوءًا يُجزَ به﴾**(٣٠) ومدح وذمّ وأنكر وتهدّد: **﴿اليوم تجزون﴾**(٣١)؛ **﴿ماذا عليهم لو آمنوا﴾**(٣٢) **﴿فمَن شاء فليؤمن﴾**(٣٣)؛ وأمر بالمسارعة والاستعانة:

---

(٣٠) **النساء/** ١٣٣.
(٣١) **الانعام/** ٩٣.
(٣٢) **النساء/** ٣٩.
(٣٣) **الكهف/** ٢٩.



﴿**سارعوا**﴾ و ﴿**استعينوا**﴾(٣٤)؛ وذكر اعتراف الأنبياء بذنوبهم والعصاة لعصيانهم: قالا، ﴿**ربّنا ظلمنا أنفسنا**﴾(٣٥)؛ ﴿**لم نك من المصلّين**﴾(٣٦) وذكر تحسّر العباد في الآخرة: ﴿**ربّنا أخرجنا منها**﴾(٣٧) والكلّ مع العجز محال.

لا يُقال: معارض بما يدلّ على نقيضه: «الله خالق كلّ شيء» لأنّا نقول: فيكون حجّة لهم، ولقدح في النبوّة. - قلنا: يندفع الكلّ بأنّه «لا يسأل عمّا يفعل» //. [49A]

مسألة: الله - تعالى - يريد لكلّ كائن، خلافًا للمعتزلة.

لنا: «خالق الشيء» مريده ولأنّ إيمان الكافر محال للعلم فيستحيل(٣٨) أن يريده.

قالوا: الأمر دليل الإرادة. - قلنا: ممنوع.

قالوا: الطاعة موافقة الإرادة، فالكافر مطيع. - قلنا: بل موافق للأمر.

قالوا: الرضى بقضائه واجب، فليس الكفر بقضائه. - قلنا: الكفر مقضي لا قضاء.

مسألة: التولّد باطل، خلافًا للمعتزلة. - لنا: إذا دفع زيد جسمًا وجذبه عمرو، فإمّا أن تقع حركه بهما، أو بأحدهما ويبطل بما مرّ.

قالوا: يحسن الأمر بالقتل والكسر. - قلنا: تقدّم وأيضًا فالتأثر لعادة يخلقها الله - تعالى -.

---

(٣٤) سارعوا **آل عمران**/ ١٣٣. إستعينوا **البقرة**/ ٤٥.

(٣٥) **الأعراف**/ ٢٣.

(٣٦) **المدثر**/ ٤٣.

(٣٧) **المؤمنون**/ ١٠٧.

(٣٨) فيمتنع (ت).



مسألة: قالت الفلاسفة: ثبت إنّه - تعالى - واحد، فكذا معلوله، وليس عرضًا لاحتياجه إلى الجوهر ويدور؛ ولا متحيّزًا لأنّه مادّة وصورة ولا يصدران عن الواحد؛ ولا مادّة لأنّها قابلة فقط؛ ولا صورة وإلاّ فتستغني عنها في الفعل وكذا في ذاتها ولا نفسًا لأنّ فعلها بالجسم، فهو عقل، وعلّة لجميعها؛ وليس معلوله واحدًا // وإلاّ فكلّ اثنين علّة [49B] ومعلول؛ وهو بسيط فله من ذاته الإمكان، ومن علّته الوجود، فوجوده علّة للعقل الثاني، وإمكانه للفلك الأقصى.

قلنا: يجوز صدور الكثير عن الواحد؛ وأيضًا فالإمكان لا يؤثّر لأنّه عدميّ، وإلاّ فإمّا واجب وليس إلاّ واحدًا؛ وأيضًا صفة للممكن ومحتاج إليه؛ أو ممكن فعلّته إمّا الواجب ولا يصدر عنه أمران أو غيره وليس إلاّ هو أو معلوله؛ وأيضًا يتسلسل؛ وأيضًا إمكان الفلك علّته لأنّها متساوية، فيجب؛ وأيضًا فللفلك هيولى وصورة جسميّة ونوعيّة وإسنادها إلى الإمكان الواحد(٣٩) والإمكان واحد، فكيف صدرت عنه.

مسألة: قالوا: الموجود إمّا خير محض كالعقول، والأفلاك، أو الخير أغلب كهذا العالم؛ ولمّا امتنع إيجاده مبرأ عن الشرور، وترك الخير الكثير لأجل الشرّ القليل شرّ كثير، وجب للحكمة إيجاده؛ لكنّ الخير مراد بالذات والشرّ بالعرض؛ وهذا معنى القضاء والقدر.

مسألة: الحسن والقبيح بمعنى الملائمة والكمال وضدّيهما عقليّان اتّفاقًا // وبمعنى إيجاب الثواب والعقاب شرعيّان خلافًا للمعتزلة. [50A]

لنا وجوه:

أ: لو قُبح تكليف ما لا يُطاق، لما فعله - تعالى - لكنّه كلّف الكافر مع علمه بأنّه لا يؤمن وأبا لهب؛ ومن الإيمان التصديق بكفره.

ولقائل أن يقول: لا منافاة بين التكليف من حيث الاختيار وعدمه للعلم.

---

(٣٩) وإسنادها إلى الإمكان الواحد (- ت).



ب: أنّ القبح ليس من الله - تعالى - اتّفاقًا؛ ولا من العبد لأنّه مضطرّ، لاستحالة صدوره إلاّ للداعيّ.

ج: أنّ الكذب يحسن إذا تضمّن إنجاء نبيّ.

لا يُقال: الحسن التعريض أو يتخلّف الأثر عن المقتضى لمانع، لأنّا نقول: فلا كذب إلاّ وفيه إمّا إضمار يصيره صدقًا أو مانع لا يطلع عليه.

ولقائل أن يقول: ترك أقبح فقط لا فعل حسن.

قالوا: الظلم والكذب قبيح والإنعام حسن بالضرورة وجد شرع أم لا. - قلنا: إن أردت الملائمة والمنافرة فمسلّم وإلاّ فابّده.

مسألة: لا يجب على الله - تعالى - لطف، ولا عوض، ولا ثواب، ولا عقاب، ولا أصلح، خلافًا للمعتزلة، وللبغداديّين في الأخيرين.

[50B] لنا: لا حاكم إلاّ الشرع؛ ولأنّ اللطف // ما يفيد ترجيح الداعية، وهي ممكنة، فتوجد ابتداء؛ ولو وجب العوض لقبح دفع الألم، ولأنّه سبق من النعم ما يحسن معه التكليف؛ ولو وجب الأصلح لما خلق الفقر الفقر (هكذا) الكافر؛ ولأنّ العقاب حقّه فيحسن إسقاطه.

مسألة: ولا يفعل لغرض، خلافًا للمعتزلة وأكثر الفقهاء.

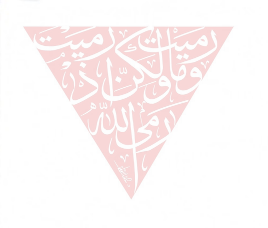
لنا: فيستكمل به؛ ولأنّ الغرض ممكن فيوجد ابتداء؛ لا يُقال: ممتنع دونه، لأنّا نقول: ليس هو إلاّ إيصال اللذّة إلى العبد، ويمكن دونه[٤٠].

قالوا: ففعله عبث. - قلنا: إن أردت الخالي عن الغرض، فمصادرة؛ وإلاّ فأبّده.

مسألة: علّة حسن التكليف، عند المعتزلة، التعريض لاستحقاق الثواب والتعظيم، وهو باطل لبطلان الحسن والقبح والوجوب؛ ولو سلّم

---

(٤٠) العبد ولا يمتنع <على الله - تعالى - دون الوسائط> (ت).



فالتفضّل بهما حسن؛ ولو سلّم فتكفي في الاستحقاق والأفعال الخفيفة لأنّ كلمة الشهادة - أسهل من الجهاد - وثوابه أعظم، فكان يجب أن يزيد الله - تعالى - في قوّتنا ويكلّفنا بما لا يشقّ.

[51A] ونفاه آخرون، قالوا: // إذا كان الكلّ بخلقه ففم (هكذا) [ففيما؟] التكليف، ويلزم المعتزلة للعلم؛ وأيضًا الفعل إمّا ممتنع عند استواء الداعيّين، أو مرجوحيّة أحدهما، أو واجب عند راجحيّته وليس مقدورين(٤١) وأيضًا التكليف ليس حال الفعل، لأنّ إيجاد الموجود ورفعه محالّ؛ ولا قبله لأنّ معنى كون الشيء فاعلًا ليس إلاّ حصول أثره.

لا يُقال: بل معنى زائد، لأنّا نقول: فإمّا مقدور للعبد ويتسلسل وإلاّ فيمتنع تكليفه به؛ وأيضًا فمنفعته لا تعود لله اتّفاقًا ولا للعبد، لأنّه في الحال مشقّة، وفي المال يجوز خلقها ابتداء، فتوسّطه عبث - قلنا: طلب اللميّة باطل، وإلاّ فالعليّة أيضًا معلّلة ويتسلسل، بل لا بدّ من الانتهاء إلى ما لا يعلّل ولا أولى بهذا من أفعاله، سبحانه.

<القسم> الرابع في الأسماء

إسم الشيء إمّا أن يدلّ على ماهيّته، أو جزئها، أو صفتها الحقيقيّة، أو الإضافيّة، أو السلبيّة أو ما يتركّب عنها؛ فالدالّ على ماهيّة الله - تعالى - إن كانت معلومة جائز؛ وعلى الجزء محال // وعلى الباقي جائز؛ ولا [51B] نهاية لها فكذا أسماؤها(٤٢).

يا واجب الأزل، ويا قديمًا، لم يزل (هكذا) تعْلَم أنّ اتّكالي على عفوك يبسط آمالي، وانقطاعي إلى جلالك أفضل أعمالي، فحقّق أملي فيك، وأشغلني عن الخلق بمعرفتك، وقني عذاب الشهوة ونار الغضب، وألم العصيان، أنّك على ما تشاء قدير. - «وقل، ربّ أعوذ بك من همزات الشياطين».

---

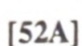
(٤١) وليس مقدورين (- ت).

(٤٢) فكذا الأسماء (ت).



لَا غَالِبَ إِلَّا الله




[52A]

<الركن الرابع في السمعيّات>

وفيه أقسام، الأوّل في النبوات.

مسألة: المُعجَز أمر خارق للعادة مع التحدّيّ وعدم المُعارِض.

مسألة: محمّد رسول الله، خلافًا لسائر الملل.

لنا وجوه:

أ: أنّه ادّعى النبوّة تواترًا وظهرت المعجزة عليه، ومنها القرآن المتواتر(١).

ب: أخلاقه وأفعاله وأحكامه وسِيَره، وإن لم يدلّ كلّ واحد منها فالمجموع.

ج: إخبار الأنبياء المتقدّمين والكتب السماويّة؛ ومنها القرآن المتواتر، وخرق العادات كنبوع الماء وغيرها وتواترها معنويّ والإخبار عن الغيب؛ إذا قام رجل بمحضر ملك وقال: إنّي رسوله وآيتي مخالفة عادته أو قيامه، فإن فعل، صدقَ ضرورة.

قيل: لا نسلّم أنّ القرآن مُعجَز، ولو سلّم فجواز خرق العادة يقدح في البديهيّات ولو سلّم فليس بمتواتر.

---

(١) ومنها القرآن المتواتر (- ت).



لا يُقال معنويّ، لأنّا نقول: المُعجَز بعضها، وليس بمتواتر؛ ولو سلّم فالإخبار عن الغيب المخالف للعادة ممنوع، والموافق ممّا يستعمله الرؤساء إذا حاولوا أمرًا، ومنه قوله: ﴿**وعد الله**﴾[٢]، وكذا الإجمالي، فإن لم يقع قالوا: لم يُعيّن، ومنه ﴿**غلبت الروم**﴾[٣] ولو سلّم فليس
[52B] بمُعجَز، لأنّ الكهّان والمنجّمين والمعبّرين // وأصحاب العزائم يفعلونه؛ ولو سلّم، فدلالة المعجزة تتوقّف على أنّها فعل الله، «فلعلّ نفس النبيّ»، أو مزاجه مخالفان للغير، أو وجد جسمًا أو حيوانًا ذا خاصيّة عجيبة، أو إعانة الجنّ والشياطين أو الملائكة لأنّهم يحيلون عليهم، ولا عصمة لهم إلاّ بقولهم؛ وعلى أنّها لأجل التصديق وأفعاله - سبحانه - لا تعلّل وليست لغرض، ويحقّقه أنّ الفعل بدون الداعي ممتنع، وإلاّ فلا نَزَلْ على التصديق، وداعي القبيح بخلق الله فيصدق الكاذب ليضلّ العبد؛ ولو سلّم فلعلّ المقصود ابتداء عادة متطاولة أو تكريرها أو كرامة أو معجزة أو إرهاص لنبيّ آخر أو امتحان للعقول؛ وعلى «أنّ مَن صدّقه الله صادق»، وهو - سبحانه - عندكم خالق الكفر، فنحسن تصديق الكاذب، ولا يُردّ على المعتزلة؛ والرجوع إلى المثال ضعيف، فلعلّ الملك قام لحادث أو تذكّر؛ والدوران لا يفيد اليقين؛ ولو سلّم فالتمثيل ظنّيّ وكيف مع عدم
[53A] الجامع؛ // ولو سلّم فالتمييز بالأخلاق ممّا يُحكى عن بعض الحكماء؛ ولو سُلّم فالإخبار عنه ليس تفصيليًّا.

لا يُقال: خُرّق، لأنّا نقول: شهادته تمنع، كالقرآن والإجمالي لا يفيد؛ وأجيب لو كذب لقبّح المُعجَز.

ورُدّ: يحتمل غير التصديق، فلا يقبّح، كالمتشابه؛ وأيضًا فإعانة الكفّار واقعة مع سؤال المسلمين النصر.

والمعتمد القرآن، وغيره تكملة؛ وجواز القدح في البديهيّات

---

(٢) **المائدة/** ٩، **التوبة/** ٦٨، **النور/** ٥٥، **الفتح/** ٢٩.

(٣) **الروم/** ٣.



بانخراق العادة خاصّ بالفلاسفة، ولو سلّم فلا ينافي، القطع بعدمها وكذا جميع الشبه الواردة على المعجزة.

وعورض أيضًا بقدح الدهريّة في الصانع، وبإنكار التكليف وقد مرّ؛ وبشبهة البراهمة، وهي أنّ الأشياء حسنة وقبيحة إمّا ابتداءً أو للحاجة إليها، فلا فائدة.

ورُدّ: بناء على الحسن، والقبح وقد مرّ.

وفوائد البعثة إمّا فيما يستقلّ العقل بإدراكه فقطع حجّتهم خلقنا للعبادة فيجب بيانها لنا أو هلاّ مددنا بزاجر عن القبيح // أو لم نعلم [53B] التعذيب على فعله؛ وأمّا فيما لا يستقلّ فمعرفة ما لا يتوقّف فعله عليه من الصفات، أو إزالة خوف المكلّف، أو معرفة الحسن والقبح، فإنّه قد يكون بخلاف العقل؛ أو معرفة طبائع الأدوية ودرجات الفلك، لأنّها لا تحصل إلاّ بالتجربة وهي عسيرة، ولو سلّم فلا تفي كأحوال عطارد لصغره وخفائه؛ أو زوال التنازع الناشئ عن الاجتماع، أو عن فرض الشرائع والتعصّب لها؛ أو للعبادة لأنّ العقليّ عادة أو لبلوغ المستعدّ إلى كماله؛ أو ليكون كالقلب في العالم، والعالم كالدماغ؛ أو لتعليم الصنائع أو لأخلاق السياسة.

وبشبْهَتَي اليهود:

أ: أنّ موسى، عليه السلام، لو وقّت شرعه لتواتر، لأنّه من الأمور العظيمة؛ وإلاّ فيجوز أنّ محمّدًا - عليه السلام - وقّت؛ ولو لم يوقّت لما بقيت لأنّ الأمر لا يفيد التواتر، فهي مؤبّدة؛ وإلاّ فيجوز نسخ شرعكم، والكذب على الله فيرتفع الأمان عن الخبر.

ورُدّ: وقتها إجمالًا.

ب: أنّ اليهود والنصارى على كثرتهم يخبرون عن تأبيد شرعهم // [54A]

لا يُقال: شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة، وبُخْتَنَصْر قتل اليهود، والآخرون قليلون ابتداءً، لأنّا نقول: لا يقتل أمّة عظيمة بحيث لا

يبقى عدد التواتر، والآخر قدح في نبوّة عيسى - عليه السلام - وردّ: يمنع هذا التواتر.

مسألة المعصوم مَن يمتنع منه فعل القبيح بخاصّيّة في نفسه أو بدنه عند قوم، أو بمعنى عدم القدرة عليه، عند أبي الحسن؛ ومَن يمكن منه عند آخرين، لكن يخلق فيه مانع من الفعل.

قالوا: ولو كانت بالمعنى الأوّل لبطل المدح والأمر، النهي؛ وأيضًا «قل: ﴿إنّما أنا بشر مثلكم﴾[٤] يدلّ عليه، فالعصمة حصول ملكة الصفة في النفس مع العلم بالثواب والعقاب وتتابع البيان من الله - عزّ وجلّ - وخوف المواخذة على ترك الأولى؛

وتجب للأنبياء من الكفر مطلقًا خلافًا للفضيليّة في تجويزهم المعاصي وهي عندهم كفر.

لنا: فيجوز الاقتداء بهم فيه لقوله «فاتبعوني».

ولمَن جوّز إظهاره تقيّة قالوا لأنّه مودّ لإلقاء النفس في // التهلكة. [54B]

قلنا: ويودي هذا إلى خفائه بالكلّيّة، إذ أولى (هكذا) الأوقات به الابتداء.

وقبل النبوّة، خلافًا لابن فورك[٥] وللحشوية[٦] بدليل، وجدك ضالًا، ومن الكبائر مطلقًا، خلافًا لبعضهم.

لنا: فهم أقلّ درجة من العصاة، إذ العقاب على قدر المرتبة بدليل مَن بات منكن، أو من عدول الأمّة بدليل «إن جاأكم فاسق»، فيجب

---

(٤) **الكهف**/ ١١٠.

(٥) أبو بكر بن محمّد بن الحسن بن فورك المتوفّى ٤٠٦ هـ/ ١٠١٥ م، متكلّم أشعريّ.

(٦) فرقة تمسّكت بالظواهر وقالت بالتجسيم وغيره. سمّوا بذلك لأنّهم أدخلوا في الدين حشوًا لا طائل تحته، وتفرّعوا إلى فرق عدّة. **موسوعة الفرق والجماعات**، ص ١٨٧. **معجم الفرق**، ص ٩٧.



زجرهم وإذ آتيهم محرمة وأتباعهم في المحرّم فيجتمع النقيضان؛ وقبل النبوّة، خلافًا لبعضهم. - قالوا: إخوة يوسف؛ قلنا: ليسوا أنبياء: ولو سلّم فنادر والممنوع لو اشتهر لفوات المقصود حينئذ؛ ولا تجب من الصغائر، خلافًا للروافض؛ وجوّزها النظام بمعنى السهو والنسيان.

لنا: إن يبقى مكلّفًا فهو ما لا يطاق؛ وإلاّ فليس بمعصية، فالعتاب على ترك التحفّظ منه؛ وبعضهم بمعنى ترْك الأولى؛ ولا يُقال: فيستمرّ إذ لا شيء إلاّ وأولى منه، لأنّا نزيد إذا كان فيه فوات منفعة أو حصول مضرّة.

[55A] ولقائل أن يقول: العقاب حثٌّ وليس عقوبة: // أمّا «فعصى آدم»، فقيل: إضمار أولادها وقال ابن فورك: قبل البعثة؛ وقال الأصمّ(٧): نسيانًا.

ورُدّ: بتذكّر إبليس واعترافها؛ وقيل: فهم الشخص، والمراد النوع، لأنّ هذا يُشار بها إليها؛ وقيل: ليس نصًّا في التحريم فصرفه لدليل.

مسألة: الكرامات جائزة؛ خلافًا للمعتزلة وأبي إسحاق.

لنا: قصّة مريم وآصف وتتميّز عن المعجزة بالتحدّي.

ولقائل أن يقول: الأولَى إرهاص لعيسى، والثانية معجزة لسليمان - صلى الله عليهما -.

مسألة: الأنبياء أفضل من الملائكة، خلافًا للمعتزلة، والقاضي والفلاسفة.

لنا: ﴿**إنّ الله اصطفى**﴾(٨) والعالمين إمّا عامّ أو في ذلك الزمان، ولأنّ عبادة البشر أشقّ لكثرة الصوارف فهي أفضل.

---

(٧) حاتم بن عنوان أبو عبد الرحمن المعروف بالأصمّ، متوفّى ٢٣٧ هـ/ ٨٥١ م. إشتهر بالورع والتقشّف. **تاريخ بغداد** ٨/ ٢٤١.

(٨) **البقرة/** ١٣٢.



قالت الفلاسفة: بسيط ونورانيّة علويّة ومطهّرة عن الشهوة والغضب وكاملة بالفعل ولا تنفعل وكاملة العلم والعمل وقويّة على تصريف الأجسام ومتوجّهة باختيارها إلى الخير الصرف ومختصّة بالهياكل العلويّة ومدبّرة لهذا العالم فهي أفضل.

قلنا: مبنى على فاسد أصولهم - // قال القاضي: [55B]

إلاّ أن تكونا ملَكَين، وإلاّ الملائكة المقرّبون - قلنا: مذكور في الكتب البسيطة.

<القسم> الثاني في المعاد

وأطلق المسلمون على البدنيّ، إمّا بمعنى إعادة المعدوم أو جميع الأجزاء؛ والفلاسفة على الروحانيّ؛ وجمعٌ من المسلمين والنصارى عليهما، ونفاهما الدهريّة[٩] وتوقّف جالينوس.

مسألة: المشار إليه بأنّا <آ> إمّا جسم وهو قول المتكلّمين؛ فقيل: البنية المحسوسة، وتبطل بأنّها منتقلة في الصغر والكبر والذبول والسمن، وبأنّ المحسوس اللون والشكل.

وقال ابن الراوندي[١٠]: جزء في القلب؛ وقال النظّام: أجزاء سارية؛ وقالت الأطبّاء: البخار القلبيّ.

وقيل: الدماغ، وقيل: الأخلاط؛ وقيل: الدم؛ <ب> أو

---

(٩) فرقة مغالية، نفوا الربوبيّة وجحدوا الصانع المدبّر. وقالوا إنّ العالم لم يزل موجودًا كذلك بنفسه، كما أنكروا البعث والنبوّة والحساب. وهناك الطبيعيّون الدهريّون والفلاسفة الدهريّون. **موسوعة الفرق والجماعات**، ص ٢٢٥.

(١٠) أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندي، مات مصلوبًا في بغداد عام ٢٩٨ هـ/ ٩١٠ م. جاهر بالإلحاد والزندقة. له ما يزيد على مئة كتاب.

وفيات الأعيان ١/ ٢٧. **البداية والنهاية** ١١/ ١١٢. **الملل والنحل** ١/ ٨٠. **لسان الميزان** ١/ ٣٢٣.



جسمانيّ؛ فقيل: المزاج، وقيل: الشكل والتأليف؛ وقيل: الحياة؛ <جـ> أو لا (واحد) منهما وهو قول الغزاليّ والفلاسفة ومعمر؛ واحتجّوا بوجهين:

أ: أنّ العلم بما لا ينقسم مثله // وإلاّ فجزؤه إمّا علم به، فالجزء [56A]
مثل الكلّ؛ وإلاّ فإن حصلت مع الاجتماع هيئة عاد البحث؛ وإلاّ فليس علمًا بالله - تعالى - فمحلّه كذلك، وكلّ متحيّز منقسم - قلنا: الصغرى منقوضة بالنقطة، والوحدة؛ والكبرى بالجزء.

ولقائل أن يقول: ليس من الأعراض السارية.

ب: محلّ الأعراض النفسانيّة ليس البدن، لكثرته؛ ولا جزؤه، وإلاّ فإن حلّت مع ذلك في غيره فالإنسان الواحد علماء قادرون وإلاّ فهي جماد.

ولقائل أن يقول: ليست عالمة قادرة فقط.

قلنا: منقوض بمذهب ابن سينا في الحواس والشهوة والغضب، ولو سلّما، فمعارض بأنّ البدن يدرك الجزئيّ وكذا الكلّيّ لحمله عليه والتصديق مسبوق بالتصوّر.

لا يُقال: تدركهما النفس، لأنّا نقول؛ فيدرك مرّتين ولأنّه جزؤه.

لا يُقال: المدرك كونه هذا فقط[11] لأنّا نقول: ليس تعيّنًا، لأنّ العدم لا يدرك، فهو أمر واحد في الكلّ فلا اختلاف.

ولقائل أن يقول: تدرك الجزئيّ // بواسطة البدن والكلّيّ بذاتها. [56B]

مسألة: وهي عند أرسطو متّحدة بالنوع لاشتراكها في كونها نفوسًا بشريّة وإلاّ فتتركّب فهي جسم.

وردّ: الاشتراك في عارض؛ ولو سلّم، فليست بجسم والثابت العكس؛ وهي تحت الجوهر فتتركّب؛

---

(١١) المدرك الهاذية فقط (ت).



ومختلفة، عند غيره، لاختلافها في العفّة والفجور، ولا يرجع إلى المزاج لوجوده بالعكس، ولتبدّله؛ ولا إلى غيره، لأنّه قد يقتضي عكس ما تقتضي، والملزومات تختلف باختلاف لوازمها.

ولقائل أن يقول: الملزوم هنا مجموع النفس والعوارض فلا يلزم الاختلاف.

مسألة، وحادثة، خلافًا لأفلاطون.

واحتجّ؛ لو كانت أزليّة فإمّا واحدة فعند التعلّق إن حصلت كثرة فهي حادثة؛ وإلاّ؛ فما علمه زيد علمه كلّ أحد؛ أو كثيرة، فلا امتياز لأنّه ليس بالذاتيّ؛ واللازم لاتّحادها، أو بعضها بالنوع، ولا بالعوارض لعدم البدن.

[57A] ورُدّ: بجواز كون كلّ واحد // منها نوع؛ ولو سلّم فبعوارض بدن آخر.

مسألة: التناسخ فاسد لوجوه:

أ: أنّ الاستعداد علّة لحدوثها، فتتعلّق بالبدن نفسان والموجود واحدة.

وردّ: بناء على الحدوث وهو دور؛ ولو سلّم، فلا يقبل أخرى للاختلاف إمّا في الذات أو في العوارض؛ ولو سلّم، فأحدهما لا تدرك الأخرى.

ب: لو صحّ، لتذكّرنا حال البدن؛ وردّ: موقوف على التعلّق به.

ج: أو صحّ، فإمّا واجب فالهاء لكون مثل المحدّثين؛ أو جائز فتبقى معطّلة وهو ضعيف.

مسألة: وعدمها ممتنع، ولا فلإمكانه محلّ، ويجب بقاؤه مع المقبول فلها مادّة، فهي جسم؛ ولو سلّم فلها مادّة[١٢] فلا تنعدم وإلاّ فلها مادّة أخرى، وينتهي إلى ما لا ينعدم وهو المطلوب.

---

(١٢) فلها مادّة (– ت).



ولقائل أن يقول: العَرَض لإمكانه محلّ وليس مركّب.

ورُدّ: الإمكان عدميّ؛ ولو سلّم، فكذا في السابق؛ ولو سلّم فليست بجسم والثابت العكس؛ ولو سلّم، فليس المطلوب المادّة، ولا يلزم // [57B] من بقائها بقاؤها، فيفوت المقصود من إثبات السعادة والشقاوة.

مسألة: وتدرك الجزئيّات خلافًا لأرسطو وابن سينا.

لنا: حامل الكلّيّ على جزئيه يدركهما.

قالوا: إذا تخيّلنا ذا جهتين متساويتين فمحلهما ليس واحدًا لأنّ الامتياز إمّا بذاتيّ أو لازم، لكنّه حاصل.

قلنا: الإدراك ليس انطباعًا لوجوده في الخيال وعدم الآخر؛ بل غايته المشروطيّة، فنقول: الانطباع في الخيال والنفس تطالعه هناك.

ولقائل أن يقول: تدرك الجزئيّ بآلة بخلاف الكلّيّ.

مسألة: النفس العالمة النقيّة عن هيئات البدن سعيدة بعد الموت، لأنّ اللذّة إدراك الملائم وهو المفارق وهو حاصل.

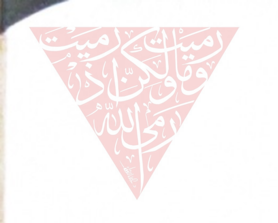
قلنا: الإدراك ليس اللذّة، لحصوله دونها، ولا سببها لأنّ الاستقراء والقياس لا يفيدان اليقين، ولو سلّم، فلعلّه موقوف على حضور شرط أو زوال مانع.

والتي بالعكس منها شقيّة لا (هكذا) بسبب هيئات البدن لأنّها تنقطع وقد // [58A] بيّنا ضعف الفرق.

مسألة: إعادة المعدوم جائزة خلافًا للفلاسفة والكراميّة وأبي الحسين.

لنا: الامتناع ليس للماهيّة ولا لازمها وإلاّ، لما وُجدَ أوّلًا والعارض يزول.

لا يُقال: يمتنع الحكم عليه، لأنّه معدوم، لأنّا نقول: هذا تناقض.



قالوا: لا يحكم عليه بالعود لأنّ المحكوم عليه[١٣] لأنّه ليس بثابت. - قلنا تناقض

قالوا: بتقدير الوقوع، لا يتميّز عن مثله. - قلنا: في علمنا فقط.

قالوا: فيعاد وقته فهو من حيث أنّه معاد مبتدأ. - قلنا: لو أعيد وجوده بعينه

مسألة: المعاد بمعنى جمع الأجزاء حقّ، خلافًا للفلاسفة.

لنا: ممكن لأنّ قبول الجسم للعَرَض ذاتيّ له، وهو - تعالى - قادر على كلّ ممكن، والصادق أخبر عنه فهو واجب.

واعترض: لا نسلّم الإمكان وبيانه ما مرّ؛ ولو سلّم، فالإخبار بالروحانيّ فقط؛ وما جاء في شرعنا، فدلالة اللفظ ليست قطعيّة ولأنّ التشبيه أيضًا.

[58B] ورُدّ: فليس تأويلكم أولَى من // تأويلنا. - قلنا: ثبت بالتواتر أنّه - عليه السلام - أثبته؛ فعورض بوجوه:

أ: أنّ العالم أبديّ. - قلنا: تقدّم.

ب: أنّ الجنّة والنار ليسا في عالم الأفلاك، لأنّها لا تخالط الفاسد؛ ولا العناصر لأنه تناسخ؛ ولا في غيره، وإلاّ، فهو كرة فيقع الخلاء. - قلنا: جائز.

ج: إذا أكل إنسان جزء إنسان، فليس إعادة له أولَى من إعادته للآخر.

قلنا: بل للأوّل لأنّه أصليّ له.

د: ليس المقصود منه الألم، لأنّه ممتنع على الحكيم؛ ولا دفعه لأنّ

---

(١٣) لأنّ المحكوم عليه (- ت).

العدم كافٍ؛ ولا اللذّة؛ لأنّ الحقيقيّة هي الروحانيّة. - قلنا: مرّ إثبات الحسّيّة.

تنبيه: لا يتمّ القول بجمع الأجزاء إلاّ بالقول بإعادة المعدوم إذ هويّة الشخص أمر زائد عليها.

مسألة: لم يثبت بدليل قطعيّ أنّ الله يُعدم الأجزاء، واستدلّ بوجوه:

أ: «كلّ شيء هالك» وهو الفناء. - قلنا: بل الخروج عن حدّ الانتفاع.

ب: «هو الأوّل والآخر». - قلنا: بحسب الاستحقاق.

ج: «كما بدأنا أوّل خلق نعيده». // - قلنا: تقتضي التشابه في كلّ [59A] الأمور.

مسألة: سائر السمعيّات من عذاب القبر والصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب وأحوال الجنّة والنار ممكنة والله - تعالى - قادر، والصادق أخبر عنها.

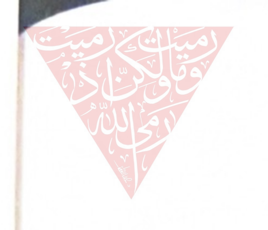
مسألة: وعيد أصحاب الكبائر منقطع، خلافًا للمعتزلة.

لنا: وجوه:

آ: «فمَن يعمل مثقال ذرة ولا بدّ من الجمع بين العمومين، ولا يُقال: ينقل من الجنّة إلى النار لأنّه باطل فبقي العكس.

ب: المؤمن استحقّ الثواب، فإذا فعل الكبيرة فالأوّل باق، وإلاّ، فليس انتفاؤه بهذا أولَى من العكس؛ وأيضًا فجريانه مشروط بزوال الأوّل، فلو زال به لزم الدور؛ وأيضًا فإذا كان الأوّل عشرة أجزاء والثاني إمّا خمسة وليس زوال أحديهما أولَى، أو عشرة، فإمّا أن تحبطها وتبقى، كقول أبي علي، فالأوّل لغو، ومَن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره؛ أو تنحبط كقول أبي هاشم والشيء لا يعدم بنفسه.

ولا يُقال: كلّ واحد منهما يُعدم الآخر، لأنّا نقول: فيلزم من عدم كلّ // واحد منهما وجوده وبالعكس. [59B]



ج: «أنّ الله لا يغفر أن يُشرك به، وأنّ ربّك لذو مغفرة للناس على ظلمهم، وعلى الحال.

د: أجمع المسلمون على أنّه[١٤] على عفوّ ولا يتحقّق إلاّ بإسقاط المستحقّ وعفوه. قبلة التوبة على الصغيرة، وبعدها عن الكبيرة واجب عندكم.

قالوا: «ومَن يقتل» و«أنّ الفجار لفي جحيم»؛ قلنا:[١٥] يذكر مؤلَّفًا آخر للرازي[١٦] تحت اسم هذا، نبيّن في أصول الفقه أنّ صيغ العموم ليست قاطعة في الاستغراق؛ وأيضًا فمعارض بالوعد.

مسألة: أجمعوا على دوام عقاب الكافر المعاند؛ أمّا المجتهد فقال الجاحظ معذور بدليل «وما جعل عليكم في الدين». - ورُدّ بالإجماع.

<القسم> الثالث في الأسماء والأحكام

مسألة: الإيمان لغة التصديق؛ وشرعًا فيما علم مجيء الرسول به ضرورة، خلافًا للمعتزلة، فإنّه الطاعة وللسلف فإنّه تصديق وعمل وإقرار.

لنا: فيكون، وعملوا الصالحات مكرّرًا، ولم يلبسوا، نقضًا.

[60A] قالوا: فعل الواجبات // الدين بدليل، وذلك دين القيّمة، وهو الإسلام بدليل «إنّ الدين»؛ وهو الإيمان بدليل «ومَن يبتغِ»؛ وأيضًا فقاطع الطريق مخزيّ لدخوله النار بدليل «لهم عذاب النار ومَن تدخل النار»؛ والمؤمن لا يخزي بدليل، «والذين آمنوا معه». - قلنا: محمول على الكمال توفيقًا بين الأدلّة.

ولقائل أن يقول: على الأوّل إنّما ينتج عكس المطلوب.

---

(١٤) الإجماع على أنّه... (ت).

(١٥) يذكر مؤلّفا... اسم هذا (+ ت).

(١٦) هو فخر الدين بن الخطيب الرازي وقد وردت ترجمته سابقًا.



قالوا: المصدّق الجبت مؤمن. - قلنا: خاصّ.

قالوا: «وما كان الله ليضيع إيمانكم». - قلنا: الإيمان بها لأنفسها.

تنبيه: صاحب الكبيرة، عندنا، مؤمن مطيع بإيمانه، عاص بفسقه؛ وعند المعتزلة، لا مؤمن ولا كافر؛ وعند جمهور الخوارج[١٧] كافر بدليل، «ومَن لم يحكم»؛ وعند الأزارقة[١٨] مُشرك، وعند الزيديّة[١٩] كافر النعمة؛ وعند الحسن البصريّ منافق بدليل، «آية المنافق ثلاث».

مسألة: ولا يزيد ولا ينقص، إذ التصديق لا يقبلهما، خلافًا للمعتزلة وللسلف، إذ العبدات بالعكس، والبحث لغويّ؛ ممّا دلّ على قبوله لهما يرجع إلى الكامل وبالعكس إلى التصديق.

// مسألة: يُقال: أنا مؤمن، إن شاء الله لا شكًّا بل[٢٠] تبرّكًا ونظرًا [60B] إلى العاقبة لا شكًّا.

مسألة: الكفر إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به. فلا يكفر أحد من أهل القبلة إذ إنّما أنكروا النظريّ.

<القسم> الرابع في الإمامة

قيل: واجبة عقلًا على الله؛ وقال الجاحظ[٢١] والكعبي وأبو الحسين على الخلق.

---

(١٧) سمّوا بذلك لخروجهم على الإمام علي بن أبي طالب يوم التحكيم. وشكّلوا فرقة في بداية الخلاف السياسيّ في الإسلام. قاتلوا الإمام علي وكفّروه كما قاتلوا معاوية والأمويّين. وقد انقسموا فرقًا عديدة منها: النجدات والأزارقة والأباضية وغيرها. **موسوعة الفرق والجماعات**، ص ٢١٥-٢١٩: **معجم الفرق**، ص ١١٢.

(١٨) فرقة من الخوارج زعيمها نافع بن الأزرق. لهم مقالات اختلفوا فيها عن الخوارج المحكّمة. كفروا عليًّا وعثمان وعددًا من الصحابة وعائشة أمّ المؤمنين. **موسوعة الفرق والجماعات**، ص ٢٦-٢٧. **معجم الفرق**، ص ٢٦.

(١٩) فرقة من فرق الشيعة أتباع زيد بن علي، لهم عدّة آراء تميّزوا بها من الإمامة وانقسموا إلى فرق عديدة. **المسعودي** ٣/ ٢٢٠. **التبصير**، ص ٢٧. **الفرق**، ص ٢٩.

(٢٠) لا شكا بل (- ت).

(٢١) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان المعروف بالجاحظ. (١٦٣- =

وقال جمهور أصحابنا والمعتزلة: سمعًا، وقال الأصمّ والخوارج: لا تجب.

لنا: نصب الإمام يتضمّن دفع الضرر، لأنّ الخلق ما لم يكن لهم رئيس قاهر يخافونه ويرجونه لا يحترزون عن المفاسد، ودفعه واجب إمّا عقلًا، عند قائليه، أو إجماعًا عندنا.

إحتجّ الأوّلون بوجوه:

أ: إنّه زاجر عن القبيح العقليّ.

ب: إنّه مرشد إلى معرفة الله تعالى.

ج: إنّه يعلّم اللغات والأغذية ويميّزها عن السموم.

مسألة: الشيعة جنس تحته أنواع:

[61A] أ: الإماميّة واستقرّ // رأيهم على أنّ الإمام بعد النبيّ - صلى الله عليه وسلّم - علي بن أبي طالب[٢٢]، بالنصّ الجليّ؛ ثمّ ابنه الحسن، ثمّ أخوه الحسين، ثمّ ابنه علي زين العابدين، ثمّ ابنه محمّد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثمّ ابنه موسى الكاظم، ثمّ ابنه علي الرضى، ثمّ ابنه محمّد المتّقي، ثمّ ابنه علي التقي، ثمّ ابنه الحسن الزكي، ثمّ ابنه محمّد القائم المنتظر؛ بعد الاختلاف في كلّ مقام منها:

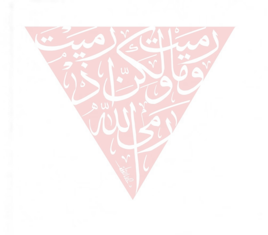
فمن القائلين بإمامة علي بالنصّ مَن قال: كفّرت الصحابة[٢٣] بمخالفته، وهو بترك القتال؛ وقيل بل الإمامة له يفعل فيها ما شاء؛ وقيل:

= ٢٥٥ هـ/ ٧٨٠-٨٦٦م) من كبار أئمّة الأدب واللغة، رأس الفرقة الجاحظيّة المعتزليّة. له تصانيف هامّة وكثيرة.

الأعلام ٥/ ٧٤. **إرشاد الأديب** ٦/ ٥٦. **وفيات الأعيان** ١/ ٣٨٨. **آداب اللغة** ٢/ ١٦٧. **تاريخ بغداد** ١٢/ ٢١٢.

(٢٢) لم نفصّل في الهامش شروحًا لأئمّة الشيعة، فالقارئ يستطيع العودة لها بالتفصيل في كتب التراجم وأئمّة الشيعة وأعيان الشيعة وسواها.

(٢٣) فمن القائلين بإمامة علي من كفّر الصحابة (ت).



تركه تقيّة؛ وقيل: هو حيّ في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه؛ وسينزل فيقتل أعداءه وإذا سمع هؤلاء الرعد قالوا: «السلام عليك أمير المؤمنين»، ومن القائلين بإمامة الحسن مَن قال: الإمام بعده[٢٤]. وقيل: مات والإمام بعده الحسن، ثمّ ابنه الرضى؛ ثمّ ابنه عبد الله الخير، ثمّ ابنه محمّد النفس الزكيّة، ثمّ أخوه إبراهيم.

[61B] ومن القائلين بإمامة علي // زين العابدين مَن قال: الإمام بعده ابنه زيد. ومن القائلين بإمامة محمّد الباقر مَن قال: الإمام بعده محمّد ابن عبدالله بن الحسن بن الحسين وقيل أبو منصور العجلي.

ومن القائلين بإمامة جعفر الصادق مَن قال: إنّه حيّ غائب، لقوله «إذا رأيتموني أهوى من هذا الجبل، فلا تصدّقوا فإنّي صاحبكم صاحب السيف» وقيل: يظهر لأوليائه ويعدّهم؛ وقيل مات والإمام بعده ابنه عبدالله؛ وقيل: ابنه محمّد؛ وقيل: ابنه إسمعيل؛ وقيل: ابنه موسى الكاظم؛ وقيل: أوصى بها إلى موسى الطفي؛ وقيل: يرفع الحائك؛ وقيل: إلى موسى الأقمص؛ وقيل: إلى عبدالله التيمي؛ وقيل: إلى أبي جعدة؛ وقيل: يجوز سوقها إلى ولده وغير ولده.

ومن القائلين بإمامة موسى الكاظم مَن توقّف في موته؛ وقيل: حيّ وأوصى بها إلى محمّد بن البشران؛ وقيل: مات والإمام بعده ابنه أحمد وقيل ابنه علي الرضى[٢٥]

[62A] واختلف في إمامة محمّد التقي لصغر سنّه وعدم علمه؛ وقيل: لا // يمتنع كما في حقّ عيسى[٢٦] - عليه السلام -؛

وقيل: بإمامته فيما عدا الصلاة والفتى؛ وقيل: مطلقًا واختلفوا[٢٧]، والإمام بعده ابنه موسى.

---

(٢٤) ومن القائلين بإمامة الحسن من قال الإمام بعده (- ت).

(٢٥) وقيل ابنه علي الرضى... (- ت).

(٢٦) يمتنع أن يخلق فيه العلوم كعيسى (ت).

(٢٧) واختلفوا (- ت).



ومن القائلين بإمامة علي التقي مَن قال: إنّه حيّ منتظر، وقيل مات والإمام بعده ابنه جعفر.

واختلف القائلون بإمامة الحسن الزكي؛ فقيل: حيّ وإلاّ لخلاء الزمان عن المعصوم لأنّه لم يترك ولدًا طاهرًا؛ وقيل: مات وسيرجع؛ وقيل: أوصى بها إلى أخيه جعفر؛ وقيل: إلى أخيه محمّد؛ وقيل: لمّا مات ولم يترك ولدًا علمنا أنّه ما كان إمامًا وتعيّن جعفر؛ وقيل: بل تعيّن محمّد لفسق جعفر جهارًا والحسن خفيّة؛ وقيل: خلَف ابنًا من سنتين واستترّ خوفًا من عمّه والأعداء وهو المنتظر؛ وقيل: ولد بعد موته ثمانيّة أشهر؛ وقيل: لمّا مات ولم يترك ولدًا خلا الزمان عن المعصوم وارتفعت التكاليف، وقيل: لا يجوز انتقال الإمامة ولا الخلوّ عن المعصوم فوجب
[62B] أن يكون له ابن وإن لم نعرفه بعينه، فنحن على ولائه // إلى ظهوره؛ وقيل: بالتوقّف فيمَن بعد على الرضى.

وهذا الاختلاف العظيم يدلّ على عدم النصّ.

ب: الكيسانيّة(٢٨) وهم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفيّة فقيل: بعد علي بن أبي طالب، لأنّه دفع إليه الراية يوم الجمل وقال أطعن بها طعن أبيك تُحمد فأقامه مقامه؛ وقيل: بعد الحسين بالوصيّة حين عزم على الكوفة أو لأنّ زين العابدين كان صغيرًا، وقيل: حيّ غائب في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه وعنده عينان نضّاحتان وسيعود؛ وقيل: مات والإمام بعده زين العابدين؛ وقيل: ابنه أبو هاشم عبدالله؛ وهؤلاء اختلفوا؛ فقيل: الإمام بعده زين العابدين؛ وقيل: أوصى بها إلى الحسن ابن أخيه علي؛ وقيل: إلى بيان بن سمعان؛ وقيل: إلى عبدالله بن عمر ابن حرب؛ وقيل: إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب؛

---

(٢٨) من الروافض أتباع كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. قالوا بأنّ الإمامة انتقلت إلى ابن محمّد بن الحنفيّة. وافترقوا عدّة فرق. وقالوا بالبداء على الله تعالى. **موسوعة الفرق**، ص ٣٣٣. **معجم الفرق**، ص ٢٠٢.

وقيل: إلى علي بن عبدالله بن عبّاس وأوصى هو إلى ابنه محمّد وهو إلى ابنه إبراهيم المقتول.

ج: الزيديّة القائلون بإمامة علي بالنصّ الخفيّ، ثمّ الحسن ثمّ الحسين بنصّ النبيّ - عليه السلام - أو بنصّ علي //؛ ثمّ كلّ فاطميّ [63A] مستجمع لشرائط الإمامة؛ وفرقهم الجاروديّة(٢٩)؛ أصحاب أبي الجارود زياد بن منقد العبديّ، زعم أنّ النصّ على علي بالوصف فقط، والناس مقصّرون ونصّبوا أبا بكر اجتيارًا ففسقوا؛ والسليمانيّة(٣٠)، أصحاب سليمان بن جرير، زعم أنّها أمر اجتهاديّ وخطأه لا يبلغ الفسق؛ وكفّروا عثمان ومحاربي عليٍ؛

والصالحيَّة(٣١)، أصحاب الحسن بن صالح بن حيّ، يثبت إمامة العمرين ويفضّل عليًا على الباقين، وتوقّف في عثمان، قال: إذا سمعنا ما ورد في حقّه من الفضائل اعتقدنا إيمانه، وإذا رأينا أحداثه وجب تفسيقه فنفوّض أمره إلى الله.

واحتجّ الأوّلون بأنّ الإمامة لطف لأنّا نعلم بضرورة العرف أنّ امتناع الخلق عن القبائح لأجل الرئيس القاهر أكثر، واللطف على الحكيم واجب، فالإمام معصوم وإلاّ افتقر إلى آخر ويتسلسل: والإجماع حجّة لامتناع خلوّ الزمان عن المعصوم واستلزامه قوله وهو صدق // ولا [63B] يتوقّف صحّة الإجماع على المعجزة فقد دلّ العقل على وجوب عصمة

---

(٢٩) فرقة من الشيعة الزيديّة، نسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد. قالت إنّ النبيّ (صلعم) نصّ على إمامة علي بن أبي طالب بالصفة لا بالاسم.
التبصير، ص ٢٧، **الملل والنحل**، ص ١٥٧. **مروج الذهب** ٣/ ٢٢٠.

(٣٠) فرقة شيعيّة زيديّة تتبع سليمان بن جرير الزيدي. رأوا أنّ الإمامة شورى. **التبصير**، ص ٢٨. **الملل والنحل**، ص ١٥٩. **الفرق**، ص ٣٢.

(٣١) فرقة من المرجئة القدريّة أتباع صالح بن عمر الصالحيّ، عُدَّ من الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة.
الفرق، ص ٢٠٧، **طبقات المعتزلة**، ص ٧٣. **الملل والنحل**، ص ١٤٥.

الإمام والإجماع على أنّه علي، وأثبتوا إمامة علي وسائرهم بالإجماع[٣٢] وكذا إمامة محمّد بن الحسن العسكريّ، قالوا: وبقاؤه في تلك المدّة ممكن.

لا يُقال: مرّ الاختلاف في بعض الأئمة والإسماعيليّة تخالف في هذا الترتيب، لأنّا نقول: إنقرض المخالفون، فلو كان قولهم حقًّا بطل إجماع أهل العصر؛ والإسماعيليّة فسّاق، بل كفرة لقدحهم في الشرع وقولهم بالقِدم، ولا يُقال: لو كان علي وأولاده أئمّة فلِمَ تركوها، لأنّا نقول: بجواز التقيّة قياسًا على الغار؛ فمتى صحّ لهم وجوبها عقلًا وجواز التقيّة تمّ لهم الدست؛ وأمّا النصوص فيشاركهم فيها.

واعترض: لا نسلّم وجوبها، ولا أنّها لطف؛ وإلاّ فالرؤساء كلّهم معصومون لأنّه أتمّ؛ ولو سلّم فليس الإجماع حجّة لأنّه إمّا في علمكم، ولا يدلّ على عدم المخالف أو في نفس الأمر ولا قطع.

[64A] لا يُقال: المعتبر فيه // العلماء وهم معروفون، لأنّا نقول: لا حبر عند علماء الشرق من علماء الغرب وبالعكس؛ والإمام من أجل العلماء وليس معروفًا، لعلم كلّ أحد أنّ العسكريّ ما عاش ثلثمائة سنة، ولا هو ولد الحسن؛ ولو صحّ قولكم لدلّ على نفيه، لأنّه لو كان لكان مشهورًا.

لا يُقال: مجهول النسب والعمر، لأنّا نقول: ليس خفاؤهما أولَى من خفاء مذهبه؛ ولا يُقال: فينسدّ باب الإجماع، لأنّا نقول: إنّما يمكن حيث يكون العلماء قليلين تحويهم بلد واحد؛ ولو سلّم، أنّه يتضمّن قول الإمام، لكن كونه حجّة ليس مطلقًا اتّفاقًا؛ وعند عدم التقيّة لا قطع. سلّمنا دليلكم لكنّه معارض بأنّه لو كان لأظهر الطلب، كعلي مع معاوية، والحسين مع يزيد، حتّى آلَ الأمر إلى عدم المبالاة بالقتل؛ ولأنّ عليًّا لما اشترط عليه سيرة الشيخين أبا مع أنّه كان يمكنه ذكر اللفظ، وينوي غير

---

(٣٢) فقد دلّ العقل على وجوب عصمة الإمام والإجماع على أنّه علي (– ت).

ظاهره، فإنّ في المعاريض لمندوحة؛ فكيف يرضى بالكفر تقيّة // وقد [64B] وضع ايمة الرافضة لشيعتهم مقالتين، لا يظهر عليهم معهما أحد: الأولى البِداء، فإذا لم يكن ما ذكروا قالوا: بدا الله فيه؛ والثانية التقيّة: فكلّما ظهر بطلان قولهم أو خطأه، قالوا: إنّما قلناه تقيّة.

ولنختم الكتاب حامدين لله ومصلّين على محمّد نبيّه.

* * *

إلهي أنت المدعوّ، وعفوك المرجوّ؛ وعُبَيْدك الخطّاء مدَ يد الضراعة إلى جلالك؛ وأنت خير الغافرين.

إلهي تعلم أنّني ما قصدت بكتابي هذا مباهاة ولا مضاهاة، بل اشتغالًا بالمعارف الإلهيّة الموصلة إلى حضرة قُدسك؛ تعلم ما في نفسي، ولا أعلم ما في نفسك.

إلهي فاعصمني من الخطأ فيما كتبته، والخلل فيما نويته؛ تضلّ مَن تشاء وتهدي مَن تشاء؛ أنت وليّنا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين.

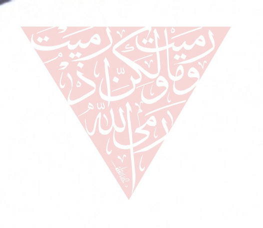
// وافق الفراغ من اختصاره عشيّة يوم الأربعاء التاسع والعشرين [65A] لصفر عام اثنين وخمسين وسبع مائة؛ وكتبه مصنّفه الفقير إلى الله - تعالى - عبد الرحمان بن محمّد بن خلدون الحضرمي.




طوفان الأقصى
معركة الأمة كلها



فهرس المصطلحات



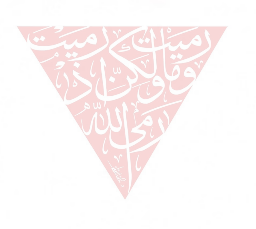


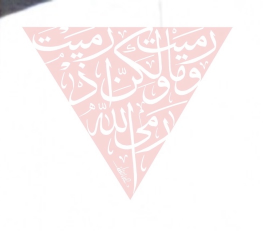






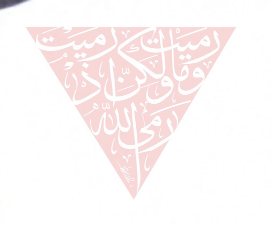








فهرس الأعلام



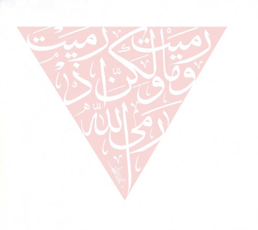




لَا غَالِبَ إِلَّا اللّٰه



فهرس الفِرَق





٢٧٣ - ١,٥ - ١٥/٧/٩٥

المكتبة
الفلسفيّة

هدف هذه «المكتبة الفلسفيّة»، التي تصدرها «دار المشرق»، نشرُ النتاج الفكريّ الجامعيّ، من نصوص ودراساتٍ وأبحاثٍ وفهارس تُساعد في إحياء التراث الفلسفيّ خصوصًا، والفكريّ عامّةً. وهذه المكتبة، إذ تُفرِدُ مكانًا مرموقًا لنشر المخطوطات في شتّى فروع الفلسفة (الإلٰهيّات، الأخلاق، الطبيعيّات، المنطق والسياسة...)، تلتزم، في الوقت نفسه، نشرَ الدراسات والأبحاث الفكريّة التي تهمّ العالَمَيْن العربيّ والغربيّ. فهي تريد مواكبة حركة الإنتاج الفكريّ في أبرز معالمه القديمة والحديثة، مع انفتاح أكيد على المنهجيّات الحديثة، وبوجه خاصّ، منهجيّة العلوم الإنسانيّة.

إتّسم كتاب «لباب المحصّل في أصول الدِّين» للعلّامة ابن خلدون بسِمَة أعمال علم الكلام الإسلاميّ المتأخِّر. فعبّر عن معانٍ انطلقت من نبعات إسلاميّة عربيّة صرفة، بمثل ما أظهر قدرات متميّزة في استقبال فكر الآخر وحججه العقليّة، بعدما طَبَعها بطبع العربيّة والمفاهيم الإسلاميّة. وشاءت أن تنضج كلّها في محصّل الرازي وشرحه للساوي، فبلغت ابن خلدون واضحةً عميقةً، عقب اختمار طويل بالمنطق والفلسفة ومسائل أصول الدِّين وتقاطع التيّارات المعتزليّة والأشعريّة والماتريديّة والظاهريّة والباطنيّة.

منشورات:
دار المشرق ش م م
ص.ب: ٩٤٦ - بيروت، لبنان

التوزيع:
المكتبة الشرقية - ساحة النجمة
ص.ب ١٩٨٦ - بيروت. لبنان